

مذكرة داخلية رقم (٢٥٩)

محاضرات في التمويل الزراعي

اعداد

دكتور أحمد زكي عبد الهادي شعيرة

يوليو ١٩٧٢

مقدمة

تتباين أدلة التمويل الزراعي بشدة وتباين الظروف الاقتصادية والحياسية والاجتماعية التي تؤثر على الزراعة والتي تتمسك في ظهور مختلف مراحل للتطور الزراعي ، ومختلف تركيبات للبنيان الزراعي ، ومختلف سياسات للتنمية الاقتصادية الزراعية . وفي جميع الاحوال يلزم أن يكون نظام التمويل الزراعي مناسباً للظروف القائمة ومساعداً على تسيير تلك الظروف وفقاً للأهداف القومية .

ومن ثم فقد كان التركيز في هذه المذكرة على النواحي التالية للتمويل الزراعي :

١ - التركيز على نظم التمويل الزراعي التي تناسب الدول النامية بصفة عامة وذوي الدخل الزراعية المنخفضة نسبياً بصفة خاصة .

٢ - الارتباط بين نظام التمويل الزراعي وبين مراحل تطور الزراعة ، ولطبيعة بنيانها وأهداف سياستها .

٣ - الارتباط بين نظام التمويل الزراعي وبين النظم الاقتصادية المختلفة .

وقد تضمنت هذه المذكرة عدة فصول اختصر الفصل الأول منها بطبيعة ومجالات وأهداف التمويل الزراعي وتناول الفصل الثاني خصائص التمويل الزراعي في الدول النامية . كما تضمن الفصل الثالث الأنظمة المقارنة للتمويل الزراعي . أما باقي الفصول وهي الرابع والخامس والسادس فقد استعرضت نظام التمويل الزراعي في كل من الدانمارك وهولندا وجمهورية مصر العربية على التوالي . كما تضمنت المذكرة ثلاثة ملاحق : الاول عن تعديل سياسة التمويل الزراعي القصير والمتوسط الاجل في مصر ، والثاني عن استبيان لبحث ميداني في التمويل الزراعي في محافظة الشرقية ، والثالث عن دور الزراعة في التنمية الاقتصادية .

وقد أعدت هذه المذكرة أساساً للمندوبين في التخليط الزراعي الذين التحقوا بالدورة التدريبية لعملة الاجل العادية عشر بمعهد التخليط القوي في عام ١٩٧٢ .

جدول المحتويات

الصفحة

١

مقدمة

الفصل الأول : طبيعة ومجالات وأهداف التمويل الزراعي

- أولا : طبيعة التمويل الزراعي ٥
ثانيا : تصنيفات ومجالات التمويل الزراعي ٧
ثالثا : أهداف التمويل الزراعي ٧

الفصل الثاني : خصائص التمويل الزراعي في الدول النامية

- أولا : دور التمويل الزراعي في التنمية الزراعية في الدول النامية ١٠
ثانيا : التمويل الزراعي والسياسة الزراعية ١٣
ثالثا : السمات الرئيسية للتمويل الزراعي في الدول النامية ١٤

الفصل الثالث : الانظمة المتبعة للتمويل الزراعي

- أولا : المصادر المقارنة للتمويل الزراعي ١٧
ثانيا : مصادر التمويل الزراعي غير المنتظمة ١٧
ثالثا : مصادر التمويل الزراعي غير المتخصصة ١٨
رابعا : مصادر التمويل الزراعي المتخصصة والمنتظمة ١٩

الفصل الرابع : نظام التمويل الزراعي في الدانمارك

- أ : مقدمة ٢٦
أولا : التنمية الزراعية الاقتصادية في الدانمارك ٢٦
ثانيا : العوامل التي ساعدت على التنمية الزراعية في الدانمارك ٢٨
ثالثا : مزايا وأنظمة التمويل الزراعي في الدانمارك ٣١
رابعا : التلميحات التمويلية الزراعية الخاصة بمقابلة الاحتياجات الزراعية لحركة المدى وكذلك احتياجات ذوى الدخول الزراعية المنخفضة ٣٣

جدول المحتويات (تكملة)

الصفحة

<u>الفصل الخامس : نظام التمويل الزراعى فى بولندا</u>	
أولا	: مقدمة ٣٧
ثانيا	: الاصلاح الزراعى والتمويل الزراعى ٣٧
ثالثا	: السياسة الزراعية والتمويل الزراعى ٤٥
رابعا	: الدوائر الزراعية وصندوق التنمية الزراعية
خامسا	: التعاون والتمويل الزراعى ٥٣

<u>الفصل السادس : نظام التمويل الزراعى فى جمهورية مصر العربية</u>	
أولا	: مقدمة ٥٩
ثانيا	: السواحل الاقتصادية والسياسة التى أثرت فى تطور نظام التمويل الزراعى فى مصر ٦١
ثالثا	: نظام التمويل الزراعى المعاصر ٦٨

الملاحق

- ملحق رقم (١) : مذكرات فى تعديل سياسة التمويل الزراعى الفصير والمتوسط الاجل فى مصر .
- ملحق رقم (٢) : استبيان لبحث ميدانى فى التمويل الزراعى فى محافظة الشرقية .
- ملحق رقم (٣) : دور الزراعة فى التنمية الاقتصادية .

الفصل الأول

طبيعة ومجالات وأهداف التمويل الزراعي

أولاً - طبيعة التمويل الزراعي :

١ - التمويل الزراعي Agricultural Finance هو أحد فروع علم الاقتصاد الزراعي
Agricultural Economics ويمكن القول بأنه يضم القواعد والأسس
والنظريات الخاصة بمعرض أو بتدبير Supply or Provision وتوزيع
Distribution وطلب أو استعمال Demand or use
الموارد المالية Financial resources المحدودة لمقابلة الاحتياجات الزراعية
فيير المحدودة بهدف تنميه Development وتحويل Transformation
الزراعة وتحسين مستوى معيشة مختلف طبقات المزارعين • ويمكن القول بأنه العلم الذي
يبحث في السبب الذي يوق التمويل الزراعي بأقل التكاليف • كما يمكن القول بأنه العلم الذي
يبحث في حل المشكلات الزراعية من الناحية المالية • وأما كان التصريف فهو عادة لا يفي
بالعرض وخاصة في العلوم الاجتماعية • لأن جملة واحدة أو فقرة واحدة لا تغطي كثرة
واضحة عن الأشياء Objects والمعدات Tools والوظيفة Job التي تقع في دائرة
التدريس فيها يمكن الحال في التخصصات الصناعية • ولا ينبغي أن تؤخذ مصطلحات
التعاريف إلى إهمالها كلية لدرجة عدم إدراجها كما يحدث في بعض البحوث والمؤلفات
المالية •

٢ - وكثيراً ما يستعمل لفظ التمويل الزراعي كمرادف للتمويل الزراعي Agricultural Credit

وفي ذلك ليس أَوْ خلاً للطبيعة كل منهما • فالتمويل الزراعي أو غير الزراعي أعم وأشمل
من التمويل الزراعي أو غير الزراعي • والتمويل يختص بمصادر واستخدامات الموارد المالية
بينما يقتصر التمويل على الاقتراض Borrowing من مختلف المصادر
ويمكن التفرع إلى التمويل على أنه يمدد للمدبر أو على أنه عبارة عن خلق قوة شرائية
Purchasing Power نظير وعد بالدفع المؤجل Deferred payment

٣ - والطرق البديلة للتمويل الزراعي عن طريق الاقتراض هي :

- أ (التمويل عن طريق المدخرات
- ب (الاستثمار في الاعتماد على التأجير بدلا من الملكية في الحصول على حق استعمال الاراضى الزراعية او الآلات الزراعية وما الى ذلك من الاصول الزراعية • فالانتقال من مرحلة المستأجر الى مرحلة المالك يتوقف على عنصرين رئيسيين وهما الوقت والاقتراض •

٤ - وهناك عوامل لاتحيد الاقتراض منها :

- أ (تعرض الانتاج الزراعي للعوامل الطبيعية والبيولوجية التي تكون مدمكة في بعض الاحيان وكذلك للاصابه بالآفات والحشرات الامر الذي يؤدي الى تدهور الانتاج في بعض السنوات وبالتالي انخفاض الدخل المزرعي وعدم القدرة على سداد الاقساط المستحقة •
- ب (تعرض الانتاج الزراعي لتقلبات الاسعار الامر الذي يؤدي في حالة انخفاض الاسعار الى انخفاض الدخل المزرعي وعدم القدرة على سداد الاقساط المستحقة •
- ج (امكان الحصول على سعر مخفض في حالة الدفع نقدا •
- د (سهولة الاقتراض وصعوبة السداد •
- هـ (الظروف الاجتماعية بما في ذلك المادات والتكاليد التي تقلل من مكانة المقترض في بعض البلاد •

٥ - وهناك عوامل تحيد الاقتراض منها :

- أ (مساعده المزارعين على سرعة ارتفاع السلم الزراعي الى انتقالهم من طبقة العمال الى طبقة المستأجرين الى طبقة الملاك وكذلك الى تحسين مركزهم فسي داخل كل طبقة • وهذا (طبقا) بالنسبة للدول التي تسود فيها الملكية الخاصة للأراضى الزراعية • اما في الدول التي تتوول فيها ملكية الاراضى للدولة كما هو الحال في الكثير من الدول الافريقية والاشتراكية فالأقتراض يساعد الحائز على القيام بالاستثمارات اللازمة لتحسين انتاجية الاراضى واقامة المبانى المزرعية وتكثيف وتنوع وتجميع الانتاج الزراعي وبالتالي الى زيادة الدخل الزراعي والمزرعي الامر الذي يؤدي الى زيادة معدل تنمية الزراعة نفسها •

- (ب) إمكان الاستفادة من التقدم في التكنولوجيا الزراعية عن طريق الشراء بالاجل وتطبيق متطلبات الانتاج الحديثه كالاسمدة والآلات الحديثه .
- (ج) مقابلة الاحتياجات المتزايدة من الاستثمارات للزراعة الحديثه وخاصة في الزراعة التجاريه التي تتكون من مزارع كبيرة نسبيا ، مع العلم بان الطريق الحديثه لتدبير رأس المال عن طريق الأسهم أو السندات غير منتشره في الزراعة بمكس المناعه .
- (د) انخفاض المدخرات الزراعيه في الدول الناميه من ناحيه وعدم تقارب اوقات الاستثمار مع اوقات الحصاد من ناحيه اخرى يهتدب بمعاملات سياسة التعامل بالنقد .
- (هـ) حصول المقترضين على اعفاءات أو تخفيضات ماليه وضرائبيه في كثير من البلاد مما يؤدي الى خفض التكاليف وزيادة صافي الإيرادات .
- ٦ - وهناك عدة عوامل تؤثر على طبيعة نظام التمويل الزراعي منها :

(أ) نظام الزراعة Forming System

يحدد نظام الزراعة طبيعة نظام التمويل الزراعي فتحت النظام الشيوعي مثل الموجود في الاتحاد السوفيتي تكون الارض موزعة وذلك تختفي مشكله رأس المال اللازم لشراء الأراضي الزراعيه وبالتالي نظام التمويل الزراعي لا يتضمن تسهيلات لمنح سلف طويلة الأجل لشراء الأراضي بمكس الحال في النظام الرأسمالي مثل الموجود في الولايات المتحدة الامريكه . كما تؤثر مراحل التطور الزراعي ايضا على نظام التمويل الزراعي . فكل من الزراعة البدائيه والاعاشيه والتجاريه تختلف في احتياجاتها التمويليه .

(ب) نظام الميراث Inheritance System

يؤثر ايضا على طبيعته نظام التمويل الزراعي ، فهناك نظم لاتورث فيها الأرض ، ونظم تنتقل فيها ملكيه الأراضي الزراعيه للدولة أو للقبيله أو لادد الورثه الشرعيين أو تقسم بنسب مختلفه بين كل الورثه وما الى ذلك من نظم متباينه . ولبيد ان هذه النظم تخلق ولا تخلق مشكله توافر رأس المال المرتبط بنظام توريث الأراضي الزراعيه

وهي صوباً فيبرارده في البلاد الشيوعية والاشتراكية التي تكون فيها المزارع حكومية أو
جماعية أو تعاونية على عكس الحال في البلاد الرأسمالية .

(ج) القوانين Laws

وهناك بعض الدول التي تمنع القوانين فيها رهن الاراضى الزراعيه عند الحصول
على السلف الزراعيه . ويؤثر ذلك عليا على اهيمة نظام التمويل الزراعي الذي
يكون في هذه الحالة موجها نحو التسليف قصير الاجل ويعتمد على المقسمة
الانتاجية للحائز بدلاً من الضمان العقاري .

(د) نظم الحكومه Type of Government

هناك حكومات تقدميه واخرى رجعيه ، وهناك حكومات ديمقراطية واخرى
ديكتاتورية ، وهناك حكومات ملكيه واخرى رئاسيه . وكل هذه الاوضاع تؤثر على
ظروف الزراعة ومعدل تنميتها وبالتالي على اهيمة نظام التمويل الزراعي والمكانية
تطوره .

٧ - وهناك عدة مداخل Approaches او عدة وجهات نظر Point of views
لبحث ودراسة "نظام التمويل الزراعي" منها :

(أ) وجهة نظر المقرض او المزارع : وتهتم بانسب مصادر التمويل ، وتكاليف التسليف
ومقدار السلف ، والتوقيت المناسب للحصول على السلف وسدادها ، ونوع السلف
والاستفادة منها وآثارها وما الى ذلك من الامور التي تهتم المزارع .

(ب) وجهة نظر المقرض أو البنك : وتهتم بحسن ادارة وتشغيل المؤسسات التمويلية
وتحظيم المائد ، والحفاظ على الاستثمارات وتأمينها ، وشروط منح السلف
وانواع الضمانات اللاربه للسلف ، وطرق تدبير رأس المال ، ومجالات النشاط
والنوع الملاء وغير ذلك من الامور التي تهتم المقرض .

٢٢
مصادره
منهج دراسي
٢٨٢

ج (وجهة نظر الدولة : وتهتم بالامور الخاصة بمسالح المجتمع مثل انواع النظم
الملائمة ، وكفائه التمويل الزراعي ، والتنسيق والتكامل بين نظام التمويل
الزراعي والانظمة الاخرى الزراعيه مثل نظام التعاون الزراعي ، والسياسه التمويليه
الزراعيه ومدى تناسقها مع السياسه الزراعيه وما الى ذلك من الامور التي تهتم الدوله
والمجتمع .

ثانيا - تصنيفات ومجالات التمويل الزراعي :

يلزم في بادئ الامر التمييز بين التسليف الاستهلاكي Consumption credit
وبين التسليف الانتاجي المرتبط بالنشاط الاقتصادي المزرعي Business credit وقد
اختلفت الآراء حول اهميه التسليف الاستهلاكي . فهناك من يرى تمييز هذا النوع من التسليف اسوة
بالمستهلكين الحضريين ، ومن يرى قصره على السلع الاستهلاكيه الضروريه ، واخيرا من يرى عدم
منح هذه السلف او تنظيم مصادرها . والواقبان المزارعين يلجأون الى التجار والافراد للحصول
على ما يلزمهم من هذا النوع من السلف . وقد يكون في تنظيم مصادر التسليف الاستهلاكي حمايه
لهم بشرط مراعاة المركز المالي للمزارع وربط التسليف الاستهلاكي بالتسليف الانتاجي .

اما تصنيفات التسليف الانتاجي فهي تعد على سبورة واضحة عن انواع وخصائص ومجالات النظم
التمويليه القائمه في دولة معينه . وهذه التصنيفات متداخله مع بعضها واهمها :

١ - التصنيف وفقا لفترة السلفه Time Classification

- ١٠١ تسليف قصير الاجل Short-term credit ووجه عادة نحو تمويل العمليات الانتاجيه الجاريه وتتراوح مدته من بضعة اشهر الى سنه .
- ٢٠١ تسليف متوسط الاجل Intermediate credit ووجه عادة نحو الاستثمارات الزراعيه في تكثيف وتنويع الانتاج الزراعي مثل الاستثمار في الانتاج الحيواني او البستاني وتتراوح مدته من ٣ الى ١٠ سنوات .
- ٣٠١ تسليف طويل الاجل Long-term credit ووجه عادة نحو شراء وتحسين الاراضي وتتراوح مدته من ١٠ الى ٦٠ سنه .

٢ - التصنيف وفقا لغراض السلف Purpose Classification

١٠٢ سلف الانتاج Production loans وهي عادة سلف قصيره الاجل تستخدم في شراء مستلزمات الانتاج الزراعي ، ومقاومة مخاطر التشغيل المزرعي ، وتسويق الحاصلات الزراعيه .

٢٠٢ سلف الاستثمار المزرعي Investment loans وهي عادة سلف متوسطه الاجل وتستخدم في شراء الماشيه والآلات الزراعيه ، واقامة المنشآت المزرعيه وانتاج الفاكه ، وانشاء الصناعات الزراعيه . كما تستخدم في إعادة تمويل المزرعه .

٣٠٢ سلف عقاريه Real estate loans وهي عادة سلف طويله الاجل تمنح برهن الاراضى والمقارنات الزراعيه نظرا لان هناك في بعض الاحيان سلف قصيره ومتوسطه الاجل تمنح برهن عقارى . وتستخدم هذه السلف في شراء الاراضى الزراعيه أو توسيع حجم المزرعه أو تحسين واستصلاح الاراضى الزراعيه أو اقامة المنشآت المزرعيه .

٤٠٢ سلف للجسميات التعاونيه Loans to form cooperatives وهي سلف مختلفه الاجل تستخدم في تدعيم الحركه التعاونيه في المجالات المختلفه السابق ذكرها .

٣ - التصنيف وفقا لنوع الضمان Security Classification

١٠٣ سلف قصيره الاجل

١٠١٠٣ سلف بدون ضمان Unsecured

٢٠١٠٣ سلف بضمان المنقولات الزراعيه مثل المحاصيل والماشيه والآلات الاوراق الماليه .

٢٠٣	سلف متوسطة الاجل
١٠٢٠٣	سلف بضمان عقارى
٢٠٢٠٣	سلف بضمان المنقولات الزراعية
٣٠٣	سلف طويلة الاجل
١٠٣٠٣	سلف بضمان عقارى

٤٠ التصنيف وفقاً للمقرض Lender Classification

- ١٠٤ الافراد والتجار والمرايين والوسطاء
- ٢٠٤ الصادر غير المتخصصه فى التمويل الزراعى مثل البنوك التجارية وشركات التأمين
- ونوك الادخار
- ٣٠٤ الصادر المتخصصه فى التمويل الزراعى مثل البنوك الزراعيه الحكوميه على اختلاف
- انواعها والبنوك الزراعيه الخاصة والبنوك الزراعيه التعاونية •

٥٠ التصنيف وفقاً للمقترض Borrower Classification

- ١٠٥ وفقاً لنوع انتاج المقرض مثل منتجى المحاصيل الموسمي مثل القمح والقططن
- والخضروات ، ومنتجى المنتجات الحيوانيه مثل اللحوم والالبان والدواجن ومنتجى
- المحاصيل المختلطة مثل المحاصيل مع المنتجات الحيوانيه ومنتجى الفاكهة وما
- الى ذلك •
- ٢٠٥ وفقاً لطبقة المقرض مثل السناجرين والملاك والجمعيات التعاونية وما الى ذلك •

ثالثاً - اهداف التمويل الزراعى :

تختلف اهداف التمويل الزراعى من بلد لآخر وفقاً لعدة عوامل اهمها المرحلة الاقتصادية التى تمر بها الزراعة من مرحلة الزراعة البدائية الى مرحلة الزراعة التجاريه • وكذلك طبيعة النظام السياسى من ناحية وانعكاسه على طبيعة البنيان الزراعى وخاصة فيما يتعلق بتنظيم حقوق الملكية الزراعيه ودور الدولة فى توجيه النشاط الاقتصادى وغير الاقتصادى • ويمكن بصفة عامة القول بأن اهداف التمويل الزراعى لابد وان تتفق مع الاحتياجات الزراعيه التمويلية • وهذه الاحتياجات تتزايد باستمرار وفقاً لتطور الزراعة نظراً للموايل التالية :

- أ (الاتجاه الى تكثيف الزراعة •
- ب (الاتجاه الى ميكنة الزراعة •
- ج (الاتجاه الى بساتين الزراعة •
- د (الاتجاه الى تسخير الزراعة •
- هـ (الاتجاه الى تحضر المجتمعات الريفية بإدخال الكهرباء وتحسين المساكن وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية •

ويمكن حصر الاهداف الرئيسيه للتمويل الزراعي فيما يلي :

١ - الانتاج الزراعي :

- أ (تحسين الانتاج الزراعي كما ونوعا •
- ب (تنويع الانتاج الزراعي •

٢ - الحيازة الزراعية :

- أ (تمديد البنيان الزراعي (الاصلاح الزراعي) •
- ب (تحسين انسلم الزراعي •
- ج (تحسين حجم الوحدات الحيازيه المزرعيه •

٣ - التسيير الزراعي :

- أ (تسخير المنتجات الزراعيه •
- ب (تسخير مستلزمات الانتاج الزراعي •

٤ - التسويق الزراعي •

٥ - التنمية الزراعية :

- أ (زيادة الموارد الزراعية
- ب (رفع معدلات التنمية الزراعية (انظر الملحق رقم ٣)
- ج (تنمية المجتمع الريفي

٦ - مواجهة الازمات الاقتصادية والبيئية

- أ (مواجهة تقلبات الاسعار
- ب (مواجهة الظروف الطبيعية المماكسة

٧ - تنمية المدخرات الزراعية

الفصل الثاني

عوامل التمويل الزراعي في الدول النامية (١)

أولا : دور التمويل الزراعي في التنمية الزراعية في الدول النامية :

١ - تهدف دراسة أنظمة التمويل الزراعي في الدول النامية في الاستدلال على مدى الارتباط الوثيق بين مراحل تطور نمو وظروف وتطور الزراعة نفسها من جهة ، وكذلك في الاستدلال على دورها في التنمية الزراعية من جهة أخرى .

٢ - فالزراعة في الدول النامية - وخاصة في معظم الدول الأفريقية - لا تتميز إلا باستخدامات محدودة جدا لأنظمة التمويل الزراعي . فبذلك تقوم على رأس المال ووسائل المعاملات وأجهزة التمويل والفنيين وعلى غير ذلك من العوامل التي تؤثر على ناعية الأنظمة التمويلية الزراعية المنتجة . كما أن الزراعة بدليل عليها الإنتاج بتعدد الاستهلاك الشخصي أو العام .

ويمكن تمييز أربع مراحل لتطور الزراعة في الدول النامية وخاصة في أفريقيا وهي :

١. مرحلة زراعة الاعاشة Subsistence

٢. مرحلة زراعة الاعاشة مع تسويق جزء من الإنتاج Mainly subsistence,

some production for cash sale,

٣. مرحلة الزراعة التجارية في غالبيتها Mainly commercial

(١) للحصول على مزيد من التوضيحات انظر :

A) Belshaw, H., Agricultural Credit in Economically Underdeveloped Countries, FAO, Rome, Italy, 1959.

B) FAO, Report on the Development Centre on Agricultural Credit For Africa, Rome, Italy, 1963.

C) Sheira, A.Z., Envisaging Principles of Action on Agricultural Credit for Africa, EC/A, addis ababa, Ethiopia, 1964.

Entirely commercial

٢.٤ مرحلة الزراعة التجارية

٣ - وتتمايز هذه المراحل الأربع السابقة في معظم الدول النامية وخاصة الدول الأفريقية ويلزم أن تشهد المباشرة الزراعية أساسا الانتقال بأسرع ما يمكن من المرحلة الأولى إلى المرحلة الرابعة • ويبدو أن التمويل الزراعي في المرحلة الأولى (زراعة الأعاشة) قد لا يجدى • وربما يكون من الأنسب إنشاء بعض التسهيلات التسويقية مثل الطرق والمواصلات - ولو في صورة أولوية - لكي تساعد المنتج على تصريف بعض منتجاته • وربما يمكن أيضا منح المزارعين سلف عينية قصيرة الأجل وعلى نطاق محدود في صورة تقاوى وأسدة حتى يمكن زيادة الانتاج • أما المرحلة الثانية فتحتاج إلى تنظيم الأسوان والتوسع في سلف الانتاج الزراعي • وفي المرحلة الثالثة والرابعة يكون دور التمويل الزراعي أساسيا في التنمية الزراعية •

٤ - وبالإنابة إلى مراحل تطور الزراعة فإن مشكلة الحصول على رأس المال اللازم من المصادر المختلفة Sources of funds لاستثماره في الزراعة أو تقديم القروض الزراعية المختلفة يعتبر من أهم المشاكل التي تواجه الدول النامية • فهذه الدول تعاني من انخفاض مستوى الدخل القومي وبالتالي انخفاض مستوى المدخرات وخاصة في القطاع الزراعي • كما أن القطاع الزراعي بدوره - والحال كذلك - لا يجذب باليسر الاستثمارات الخاصة • كما يصعب أيضا الحصول على الأموال اللازمة من المصادر الخارجية أو الدولية • وذلك يقع العبء الرئيسي على الدول في تدبير الأموال اللازمة للتمويل الزراعي أي عن طريق التمويل الحكومي Government financing

٥ - ولابد أن يصاحب تطوير نظام التمويل الزراعي إجراءات أخرى مساندة في مبادي إنشاء الطرق • وتنظيم الأسوان • وتوفير المياه • والإصلاح الزراعي والتعليم والتدريب والإرشاد • وإنشاء بعض الصناعات الجديدة وغير ذلك من وسائل التنمية الاقتصادية •

٦ - ولتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة المتاحة للتمويل الزراعي المنتظم يقترح مراعاة ما يلي :-

- ١.١ أن يحاذي التمويل الزراعي مشروعات أخرى اقتصادية وغنية للتنمية الزراعية •
- ١.٢ أن ترمم برامج التسليف الزراعي في إطار الخطة الزراعية والخطة القومية •
- ١.٣ أن يبدأ تنفيذ برامج التسليف الزراعي في المناطق الزراعية الأكثر تقدما •
- ١.٤ أن يستخدم التمويل الزراعي في الأغراض الانتاجية •
- ١.٥ أن يوجه التمويل الزراعي - مع باقي المشروعات المساندة - نحو زيادة انتاجية العمل الزراعي ، وتنويع الانتاج الزراعي ، و انتاج فائض زراعي للأسواق المحلية والخارجية •

ثانياً : التمويل الزراعي والسياسة الزراعية :

يلتزم رسم سياسة زراعية تستهدف تنمية قطاع الزراعة في الدول النامية والتغلب على ما يعاني منه من مشاكل حتى يمكن رفع الانتاجية الزراعية والدخل الزراعي وقيام الزراعة بدورها في التنمية الاقتصادية القومية . ولا شك أن التمويل الزراعي - مع غيره من الأنظمة الزراعية الأخرى - يعتبر أداة فعالة في تنفيذ السياسة الزراعية .

٢ - فالتمويل الزراعي ليس مدخلاً مستقلاً أو منفصلاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولكن لابد مراعاة علاقاته وارتباطه بالنواحي المختلفة للسياسة الزراعية بما في ذلك اتجاهات التوسع المصولي ، المنظمات والأعداء الزراعية ، التشجيع الزراعي ، التمويل الزراعي وغير ذلك من البرامج المكونة للسياسة الزراعية .

٣ - ويلتزم تحديد السياسة الزراعية والموارد المالية المتاحة لتنفيذها في ضوء خطة التنمية الاقتصادية القومية . لأن التنافس بين القطاعات المختلفة على الموارد المالية بجملها الجزء المخصص منها للزراعة محدوداً .

٤ - يلتزم توجيه نظام التمويل الزراعي نحو تشجيع وزيادة المدخرات الزراعية التي يمكن استثمارها في تحقيق المزيد من التنمية الزراعية .

ثالثا : السمات الرئيسية للتمويل الزراعى فى الدول النامية :

١ - التمويل الزراعى - كأداة اقتصادية - يمكن أن بوجه نحو تمويل زيادة الانتاج الزراعى ، أو تدعيم البنىةان الزراعى ونظم الحيازة ورفع مستوى معيشة ودخول المزارعين .
فإذا ما حقق النظام هذه الأعداء يمكن أن يعتبر نظاما ايجابيا Positive أو
تطوري Developmental . أما إذا لم يؤدي هذا النظام الى تحقيق هذه
الأعداء فإنه يعتبر نظاما سلبيا أو جامدا Static . وطدة يكون نظام التمويل
الزراعى من النوع الثانى فى معظم البلاد النامية .

٢ - نظرا لأن نظام التمويل الزراعى غالبا ما يكون من النوع السلبى فإن الطلب عليه يكون
منخفضا نسبيا . كما أن الظروف الاجتماعية لتشجيع المزارعين على الاقتال على
الاقتراعى نظرا لما يترتب على ذلك من أوضاع اجتماعية غير مرموقة فى المجتمع .

٣ - المصادر غير المنظمة للتمويل الزراعى مثل الأفراد والعرايين والتجار على الشائعة فى
البلاد النامية . وهذه المصادر لا تتناسب مع زيادة الانتاج الزراعى وتكاليفها
باعتنا .

٤ - معظم مصادر التمويل الزراعى المنظم فى البلاد النامية عبارة عن مصادر أجنبية . وهذه
المصادر الأجنبية ليست عبارة فى ذاتها ، وإنما ينشأ هذا الضرر من اعتمادها
بتمويل المحاصيل التصديرية مع اقوال تمويل باقى الأغراض الزراعية الأخرى ، الأمر
الذى يترتب عليه نمو القطاع التصديرى مع تخلف القطاعات الأخرى فى الزراعة . هذا
بالإضافة الى ارتفاع تكاليف التمويل من هذه المصادر . كما يدل وجودها ايضا على
عدم توفر المصادر القومية وبالتالي على عدم وجود سياسة زراعية بما فى ذلك سياسة
تمويلية تخدم التنمية الزراعية .

٥ - المصادرات التمويلية المدلية أو الوطنية في البلاد النامية وخاصة افريقيا ما زالت تفسى المهره أو حديثة المهد • فقد انشئت في المغرب وتونس في عام ١٩٥٦ ففسى المودان في عام ١٩٦٠ وفي مصر في عام ١٩٦١ وفي ليبيا في عام ١٩٧٠ وفي العراق في عام ١٩٦٥ • وانشئت في أواخر الستينيات في باقي البلاد الأخرى الافريقية • ومن ثم فان تأثيرها على تقدم الزراعة ما زال غير ملموسا •

٦ - كثير من النظم التمويلية ليس لها فروع كافية تصل الى غالبية المزارعين • ومن ثم فان درجة الاستفادة بها ما زالت محدودة •

٧ - اجمالاً قيمة السلف الموجه الى الزراعة يعتبر قليل نسبياً بالمقارنة بالدول المتقدمة اقتصادياً • وهذا القصور في التمويل الزراعي في البلاد النامية يمكن ادراكه وقياسه اذا اخذنا في الاعتبار مقدار السلف للوحدة الارضية أو نسبة عدد المنتفعين بالسلف الزراعية •

٨ - تمنح القروض عادة بأحجام غير مناسبة بالمقارنة بالفروع الذي منحت من أجله • ومن ثم تكون فاعليتها في زيادة الانتاج محدودة وكثيراً ما يترتب عليها تراكم الديون الزراعية •

٩ - معظم المصادرات التمويلية في البلاد النامية يركز على السلف قصيرة الاجل • ومن ثم فان الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للغالبية من المزارعين تظل ثابتة تقريباً •

١٠ - معظم المصادرات التمويلية في البلاد النامية تخدم طبقة واحدة من المزارعين وعلى طبقة ذوي الدخل المرتفعة • ومن ثم فان الفجوة تأخذ في الازدياد بين الطبقات المختلفة للمزارعين •

١١ - معظم مصادر التمويل في البلاد النامية نشترط وجود ضمان المزارى لمنح القروض،
ويؤدي ذلك أينا إلى خدمة ثمة واحدة من المزارعين وعادة ما تستخدم هذه الفئة
معظم هذه القروض في أغراض غير زراعية ومن ثم يكون هناك أعمال لأغراض التنمية
الزراعية •

١٢ - كثيرا من المصادر التمويلية الزراعية وخاصة المصادر الأجنبية تنظر إلى التمويل
الزراعى من زاوية المقترض • فهى تهتم بتمويل المائد • وضمان القروض والمساءل
الادارية أكثر من اهتمامها باحتياجات التنمية الزراعية ومعالج الطبقات المختلفة من
المزارعين •

١٣ - تفتقر الكثير من المصادر التمويلية الزراعية قياها بتسوين الحاصلات الزراعية •
وتحقق من طريق ذلك أرباحا طائلة لأن سعر المنتج عادة ما يكون منخفضا بالنسبة
للأسعار المحلية أو الخارجية •

الفصل الثالث

الأنظمة المقارنة للتمويل الزراعي

أولاً : المصادر المقارنة للتمويل الزراعي

يمكن تصنيف الأنظمة المقارنة للتمويل الزراعي وفقاً للمقرّر أو المصدر إلى :

- ١ - مصادر غير منتظمة وتنضم الأفراد والمرايين والتجار والوسطاء .
- ٢ - مصادر غير متخصصة وتنضم البنوك التجارية وشركات التأمين والبنوك المقارية الخاصة .
- ٣ - مصادر متخصصة ومنتظمة Institutional and Specialized Sours

	وتنضم	
Governmental Agr'l Credit	١٠٣	التمويل الزراعي الحكومي
Cooperative Agr'l Credit	٢٠٣	التمويل الزراعي التعاوني
Supervised Agr'l Credit	٣٠٣	التمويل الزراعي الموجه

ثانياً : مصادر التمويل الزراعي غير المنتظمة :

تنضم هذه المصادر الأفراد أو المرايين الذين يعتمدون في نشاطهم الاساسي على التسليف ، والتجار على اختلاف أنواعهم ، مثل تجار الحاصلات الزراعية وتجار مستلزمات الانتاج وتجار الملقح الاستهلاكية وغيرهم ، ممن يقومون بالتسليف أو بالبيع بالاجل كشباط ثانوي كعمل لنشاطهم الرئيسي ونحو التجاره ، وكذلك الوسطاء أو السماسرة الذين يتعاملون في بيع وتأجير الأراضي الزراعية وتسويق المنتجات الزراعية .

وتأخذ هذه المصادر أهمية بالغة في الدول الرأسمالية حيث يكون التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي بما في ذلك نظام التمويل الزراعي أقل ما يمكن . ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يعتبر هذا المصدر من أهم مصادر التمويل الزراعي ولا يقتصر نشاطه على التمويل قصير الأجل بل يعتمد به إلى التمويل العقاري طويل الأجل .

كما نأخذ هذه المصاد وأهمية كبيرة جدا أيضا في الدول النامية حيث يكون هناك قصور في الأنظمة التمويلية الزراعية البديلة . وصبح هذا المصدر هو المصدر الرئيس للملك قصيرة الأجل .

وتقل أهمية هذه المصاد في الدول الاشتراكية والشيوعية حيث تكون سيطرة الدولة تامة على النشاط الاقتصادي وغير الاقتصادي .

وأهم عيوب هذا النظام هو تكاليفه الباهظة التي قد تتراوح بين ٣٠% وبين أكثر من ١٠٠% من قيمة القرض في الدول الرأسمالية والدول النامية على التوالي . كما أن هذه المصاد ولا تقسم بنشاطها في إطار السياسة الزراعية أو الخطة القومية وإنما يقوم بنشاطها على أساس فردى في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة أو أن لا تخدم بطريق مباشر الأهداف القومية بل لا تهتم بتحقيق هذه الأهداف .

ولكن هناك بعض العزليات لهذه المصاد ومنها سهولة التعامل معها وقربها من العملاء ، وسهولة الحصول على الملت الأئزمه بدين الائتذار لاتمام الاجراءات الروتينية ، وعدم التشدد في الحصول على الضمانات الكافية وخاصة الضمانات العتارية وما الى ذلك من العوامل الشخصية التي تؤدى في أحوال كثيرة الى إضرار بالمقتربين .

ثالثا : مصاد التمويل الزراعى غير المتخصصه :

تضم هذه المصاد والبنوك التجارية وشركات التأمين والبنوك العقارية الخاصة .

وتحتل هذه المصاد ومركزا رئيسيا في الدول الرأسمالية والدول النامية التي تعتمد على تصدير الخامات الزراعية . كما تلعب هذه المصاد دورا هاما في الدول التي تقوم بتنفيذ مشروعات للاستيطان الزراعى وكذلك الدول التي خصصت للاستعمار والماعى والتي تنصرف له في الحاضر . فتحتل هذه المصاد ومركزا هاما في الولايات المتحدة الأمريكية كما احتلت هذه المصاد ومركزا هاما في حصر ابلن الاستعمار كما سيوضح فيما بعد ، وما

زالت تحتل مركزا هاما في الدول النامية •

وهذه المصاد غير مخصصة في التمويل الزراعي وعن ثم يعتمد نشاطها على توافر الضمانات اللازمة بغفر النظر عن تحقيق الأهداف القومية الزراعية أو غير الزراعية • وتتعامل هذه المصاد عادة مع كبار الزراعيين ويتركز نشاطها في المدن الكبرى والموانئ • كما تمنح هذه المصاد القروض بفوائد مرتفعة نسبيا وبشروط لا تتماشى مع الاحتياجات الزراعية وليبعتها • وبذلك فتميل الصبب الاعتماد على هذه المصاد في البلاد النامية في تعديل البنيان الزراعي أو تمويل التنمية الزراعية •

ولكن هذه المصاد تقوم بوظائف هامة في الدول الرأسمالية وكذلك في الدول الاشتراكية التي تكون فيها الزراعة قد وصلت الى مرحلة الزراعة التجارية المتقدمة •

رابعاً : مصاد التمويل الزراعي المتخصصة والمنظمة :

التمويل الزراعي المتخصص والمنظم هو أهم مصدر لتمويل الزراعة في الدول الاشتراكية والشيوعية وكذلك الدول النامية التي أخذت بنظام التخطيط الشامل أو بدأت الحكومات فيها بالتدخل في النظام الاقتصادي لتوجيهه نحو خدمة المواطنين • وهذا النوع من التمويل حديث العهد بالسقارنة بالمصاد والأخرى للتمويل الزراعي •

أما في الدول الرأسمالية المتقدمة فيلعب هذا المصاد دورا هاما في تمويل الزراعيين الذين لا يستطيعون عادة الحصول على القروض عن مصاد أخرى أن أنه موجه نحو خدمة الطبقات الزراعية دون الدخول المحدوده نسبيا • ويقدم هذا المصاد مشلا حوالى • لا يوزع اجمالى القروض الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية •

١ - دور الدولة :

يأخذ هذا النوع من نظام التمويل الزراعي صورا مختلفة أهمها التمويل الزراعي الحكومي والتعاوني والموجه • وفي جميع الاحوال تقوم الدولة بعدة وظائف لطمية

في هذا المجال وأهمها :

- ١.١ - توفير الظروف الملائمة والجو المناسب للاستثمار سواء أكان فرديا أو جماعيا •
وتتطلب ذلك رسم وتنفيذ السياسات أو الخطة التي تستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية •
- ٢.١ - تخصيص الاستثمارات اللازمة لتوفير الخدمات والمرافق العامة •
- ٣.١ - وضع الإطار القانوني للنزعة لتنظيم واستقرار الأنشطة الاقتصادية المختلفة •
- ٤.١ - إنشاء الأجهزة أو البنوك الزراعية المتخصصة وتوفير الاحتياجات المالية لها •
وذلك بأقل تكلفة ممكنة بل وتحمل بمصار تكاليفها •
- ٥.١ - توفير السلع والخدمات الفنية والإشراف على المنظمات التمويلية الزراعية •
- ٦.١ - القيام بدور قيادي في الدراسات الفنية والاقتصادية • وإجراء البحوث • وتنظيم البرامج التدريبية • وتوفير المعلومات والبيانات الإحصائية وما إلى ذلك • من مشروعات تساعد على التقدم العلمي والفني والاقتصاد بصفة عامة وتدعيم وتنشيط نظام التمويل الزراعي بصفة خاصة •
- ٧.١ - تنظيم وتعمية وتنسيق الأنشطة الاقتصادية المرتبطة والمدعمة لنظام التمويل الزراعي في مجالات التصويق والأرشاد والتصنيع والنقل وتوفير مستلزمات الإنتاج والإصلاح الزراعي وما إلى ذلك من الأنشطة الزراعية الهامة •

٢ - التمويل الزراعي الحكومي

يضم هذا النظام إنشاء مصاد حكومية لمنع سلف قصيره ومتوسله وطويله الأجل لمقابلة مختلف الاحتياجات الزراعية بحيث تناسب رايوت مختلف الميادين الزراعية • ويستهدف

هذا النظام زيادة الانتاج الزراعى ، وتحسين البنية الزراعية ، ورفع معدل الار القمية الزراعية .
الأمور التي تؤدي الى رفع مستوى الدخل الزراعى والى عدالة توزيعه .

ومن هنا طرق مختلفة للتمويل الزراعى الحكومى منها :

٢.١ - انشاء بنوك زراعية حكومية متخصصة فى كل من مختلف مجالات النشاط التويللى
الزراعى وفى هذه الحالة تقوم الدولة بتدبير كل رأس المال اللازم وتقوم بإدارتها
كما وتحدد سياسة هذه البنوك فى ضوء سياستها أو خلائها القومية .

٢.٢ - انشاء بنوك زراعية شبه حكومية Quasi Government وتساهم
الحكومة فيها بأكثر من نصف رأس المال كما تكون لها اليد العليا فى الإدارة . -
وساهم الأفراد أو الجمعيات التعاونية الزراعية بباقي رأس المال مع الاشتراك فى
الإدارة . وقد اتبع هذا النظام عند انشاء بنك التسليف الزراعى فى مصر فى
عام ١٩٣١ .

٢.٣ - قيام المصالح أو الهيئات الحكومية بتقديم سلف مباشرة لفئات معينة من الزراعيين
ولاغراض محددة . ونظرا لأن هذه المصالح أو الهيئات الحكومية تختص بفسادة
بمسائل أخرى غير وضع القروض الزراعية فانها تكون عادة مصاد غير مناسبة وغير
مستديمة . ويتبع هذا النظام فى الهند وليبيا وليبيا وكثير من الدول النامية .
ويؤخذ عليه : تعرضه للروتين الحكومى ، ومحاباة كبار المزارعين الذين يحصل
عليهم الاتصال بهذه الجهات ، الميل الى عدم أو التأخر فى سداد القروض
عدم تطابق مواعيد فتح السلف مع مواعيد الحملات الزراعية ، وعدم كفايتها لمقابلة
كافة الاحتياجات الزراعية وما الى ذلك من الأمور .

٢.٤ - مساهمة الحكومة فى رأس مال المنظمات التمويلية الزراعية . تساهم الحكومة بجزء
من رأس مال المنظمات التمويلية الزراعية سواء أكانت خاصة أو تعاونية . وذلك
تشجيعا عليها لهذه المؤسسات وتدعيما لمركزها المالى وخاصة فى المراحل

الأولى للتعبئة الزراعية • وتعتبر ما بدأت المنظمات التمويلية التعاونية من طريق هذه المساعدات التمويلية التعاونية من طريق هذه المساعدات الحكومية ثم تحولت بعد ذلك إلى مؤسسات تعاونية تمويلية كاملة بعد اعتماد الحكومة لتسييرها في رأس المال وبعد أن تمكنت من الاعتماد على التمويل الذاتي والاستقلال في شئونها المالية والتقنية والإدارية •

٥.٦ - تقديم السلف الحكومية إلى مختلف البنوك الزراعية • تقدم الحكومة سلفاً مباشراً لمختلف البنوك الزراعية بتكاليف منخفضة نسبياً نظراً لتفويضها لبعض المصارف التي تتكفل بها الدولة أو تنفيذها لبعض البرامج الحكومية • ومن المعروف أن هذه السلفات المالية من الدولة ضرورية نظراً لفرج رأس المال عن الاستثمار الزراعي في التنمية الاقتصادية (انظر ملحق رقم ٢) •

٦.٦ - إنشاء صندوق حكومي للمساعدات المالية في حالة الأزمات والدواوين

صندوق نظام التمويل الزراعي الحكومي عقبات رئيسية تسببها طوق وفاعلية الأمور الحكومية ، وتطبيق نظام التخصص أو عدم تطبيقه ، واتباع نظام الديمقراطية في تدبير الإدارة أو عدم اتباعه ، وما شابه ذلك من موضوعات لا يمكن الجزم بالوضع اليه لها لأن ذلك يتوقف على الظروف الطبيعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في مختلف البلدان •

٢ - التمويل الزراعي التعاوني :

١.٦ - في البداية - الإشارة إلى عاملين رئيسيين يؤثران على نظام التمويل الزراعي التعاوني وهما :

أ - أن نجاح التمويل الزراعي التعاوني مرهون بنجاح الحركة التعاونية الزراعية الزراعية نفسها التي تعتمد على انتشار الفلسفة التعاونية ، والوعي ، والتدريب وما إلى ذلك من العوامل • كما أن النظام السياسي والاقتصادي له بالغ الأهمية في نجاح هذا النظام • فهو يشترط وجوده في البلاد

الاشتراكية والديموقراطية (انذار نظام التمويل الزراعي في بولندا والدانمارك) • كلما يتمثرو ويواجه عقبات جمة في البلاد النامية • وهو له شأن كبير ولكن في مجالات محدودة في البلاد الرأسمالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية •

ب - ان هناك فرق بين تمويل الجمعيات التعاونية كما هو الحال في مصر مثلاً وبين التمويل الزراعي التعاوني كما سبق الاشارة الى ذلك •

٢.٢ أهداف التمويل الزراعي التعاوني

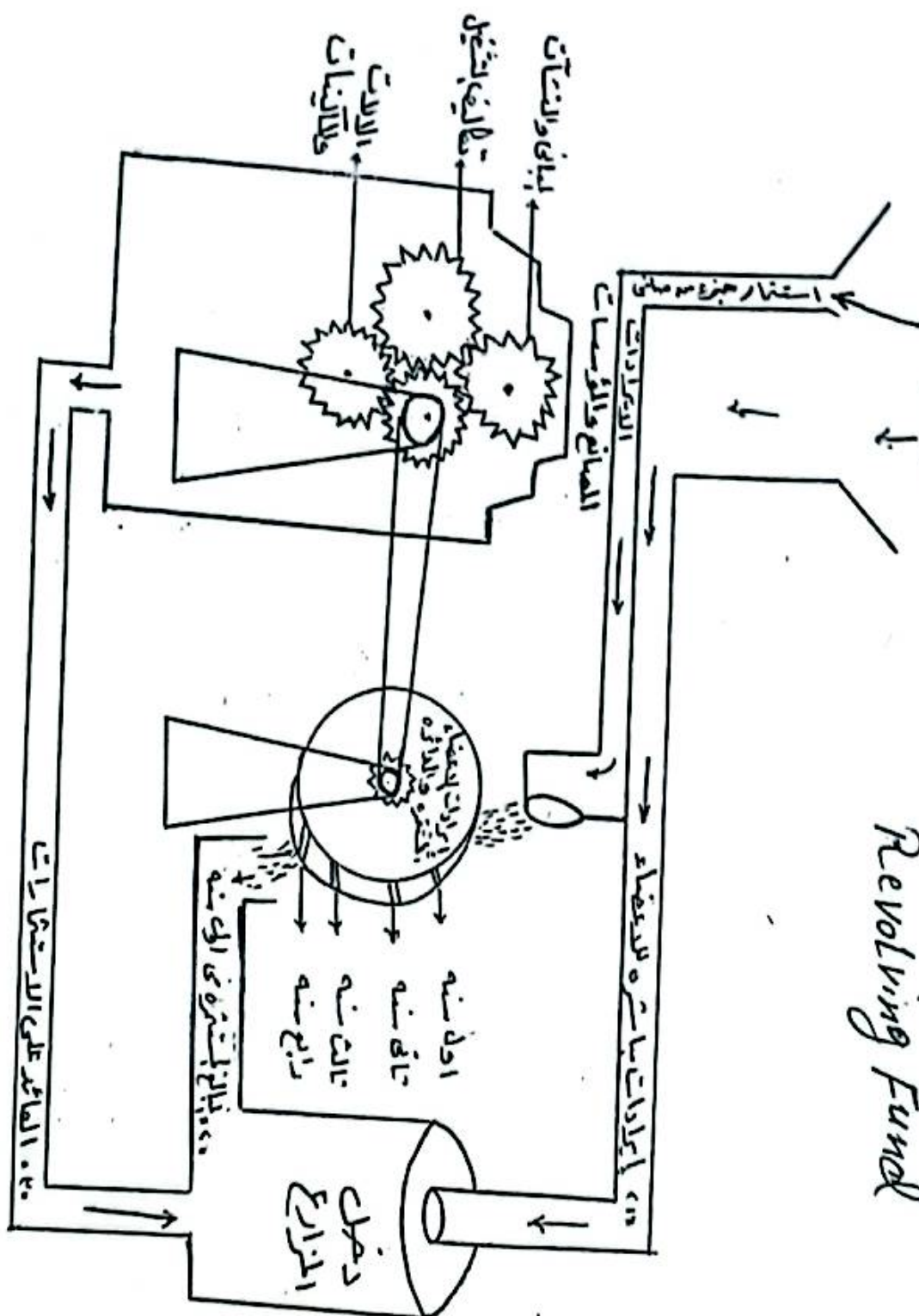
- أ - تشجيع المدخرات لزيادة المدخر من الاموال •
- ب - تشجيع الاستخدام الفعال للقروض والاشراف عليها لتقليل عامل المخاطرة •
- ج - تدعيم الضمان اللازم للحصول على الاموال من المصادر الخارجية •
- د - تقليل تكاليف التسليف •
- هـ - تحسين المركز المالي للجمعيات التعاونية •
- و - المساهمة في التنمية الزراعية وتطوير الزراعة •

٣.٢ وسائل تشجيع المدخرات

- أ • تشجيع وفتح حسابات للايداعات الباشرة مع استثمار هذه الايداعات في مشروعات محلية تفيد الأعضاء • ويمكن جعل هذه الايداعات اجبارية كشرط من شروط العضوية أو اختيارية •
- ب • تشجيع وفتح حسابات للايداعات غير الباشرة التي تتم عن طريق استقطاع نسبته محدودة من ايرادات البيوعات أو عوائد المشتريات •
- ج • الاشتراك المتزايد في أسهم الجمعيات التعاونية عن طريق تشجيع الأعضاء على زيادة حصصهم من الأسهم كلما ارتفعت المعاملات والدخول +

والله اعلم

الحق
551
Revolving Fund



جملات الفتر

Revolving Fund

د. التمويل الدائري

ويعتمد كما هو موضح في الرسم البياني على استقلاع جزء من صافي إيرادات البيوعات
يستخدم في تمويل بعض المشروعات المحلية ويرد الى الميزانية بعد عدد معين من السنوات
وبذلك يقوم كل عضو بالمشاركة في تنمية المدخرات ويصبح دخله معتمدا على ثلاث مصادر
وهي : (١) الجزء الأعظم من إيرادات البيوعات ، (٢) المبالغ التي سبقت
استقلالها بعد مرور عدد معين من السنوات ، (٣) عائد الاستثمار في المشروعات الممولة
عن طريق الاستقاعات أو المدخرات .

٤.٣ أنواع السلف الضامه للتمويل الزراعي المتداول

تصلح السلف قصيرة ومتوسطة الأجل كإسائر، نشاط هذا النوع من نظام التمويل . أما
السلف طويلة الأجل فانها تحتاج لرؤوس أموال طائلة وإلى خبره ورأية في توزيعها
وتحصيلها وغير ذلك من الأمور التي قد لا تتوفر في الجمعيات التعاونية . ويلزم الاهتمام
بسداد السلف بدليلته منتظمة لتجنب تجريد أصول الجمعيات الأمر الذي يصعب معه
الحصول على الأموال من المصادر الخارجية .

٤ - التمويل الزراعي الموجه :

هو نظام حكومي لمساعدة ذوي الدخل المنخفض الزراعي في تحسين مستويات الانتاج
والعيش . ونظام ملبس في كثير من دول أمريكا اللاتينية مثل بوليفيا والبرازيل ، وبيرو
وباراغواي وكذلك في بعض دول آسيا مثل الهند ، وبنما ، والفلبين .

وقد استحدث هذا النظام لمساعدة صغار المزارعين الذين لا يمكنهم الحصول على
السلف من مصادر أخرى ، والذين لا تتوفر لديهم الخبرة والراية الكافية بالأساليب الحديثة
للزراعة والمعيشة .

علاوة على ذلك
غير أن هذه البرامج
تحتاج إلى
جهد كبير

ويعتمد على النظام على ادماج المساعدات المالية مع المساعدات الفنية مع التوجيه والإرشاد داخل برنامج أو خطة للزراعة والمعيشة *Farm and home* وتحدد الخطة الأهداف التي يلزم تحقيقها خلال فترة زمنية محددة ، وأوجه النشاط الواجب تنفيذها ، وأنواع المساعدات النقدية والفنية والإرشادية الواجب تقديمها ، وأنواع وأحجام القروض الزراعية الواجب تقديمها . ويشترك في وضع هذه الخطة المشرف الزراعي الذي يقوم بتحديد المساعدات المدلولة . ويعتمد التمويل في هذه الحالة على مقدرة المزارع على الانتاج وليس على ما لديه من أصول مزرعية .

ويستهدف هذا النظام :

- - - - - تعليم الوسائل الحديثة للزراعة والمعيشة للمزارعين وأسرتهم .
- - - - - منح السلف الزراعية وفقا لخطة مرسنة على أساس القدرة الانتاجية ومن مصادر رفسى متناول يد المقترضين .
- - - - - تقديم المساعدات الفنية للمزارعين في اختيار وشراء مستلزمات الانتاج ونسويق الحاصلات الزراعية .
- - - - - تشجيع الجمعيات التعاونية .
- - - - - زيادة الانتاج الزراعي ، والمساهمة في مشروعات الاستيطان ، الوصل الى حجوم اقتصادية للزراعة .
- - - - - المساهمة في تنمية المجتمع والقرية والاشتراك في التنمية الاقتصادية الزراعية .

وقد يصلح هذا النظام في الدول النامية وخاصة للمزارعين في ضواحي الاستيطان أو لمساعدة فئة معينة من المزارعين ، على أن صاحب ذلك انتشار الجمعيات التعاونية الزراعية المدتلفة والتوسع في الخدمات الإرشادية الزراعية .

(الفصل الرابع)
نظام التمويل الزراعي في الدانمارك

مثلاً : —

• تضاعفت مجموعة من العوامل الهامة التي تثير اختبار الدانمارك كمؤذج لأحد الانظمة البتارنه للتوسيل الزراعي الذي يمكن ان تستفيد منه الدول الناميه • وأهم هذه العوامل هي :

١ - حدثت في الدانمارك عدة تغييرات جذرية - في النصف الثاني من القرن التاسع عشر - في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كان لها اكبر الأثر في الاسراع بعملية التمهيد الاقتصادي الامر الذي اخرجها من حالة التخلف الاقتصادي الشديد الذي كانت تعاني منه حينذاك مما ترتب عليه تحقيق ما وصلت اليه الآن من تقدم في كافة المجالات الاقتصادية بما في ذلك مجال التقدم الزراعي . فاصبحت الزراعة الدانماركية تنصف عامه بانها زراعت تعاونيه ، صناعيه ، حديثة ، ذات كفاءه انتاجيه عاليه ، وتوافر فيها العدالة النسبيه لتوزيع الدخل بين الطبقات المختلفه من المزارعين .

٢ - اكتسبت الدانمارك خبرة كبيرة في التمويل الزراعي التعاوني ، والتمويل طويل الاجل نتيجة لتجارها العديدة في تعديل هذه الانظمة بحيث تصبح فعاله ومسانده في تحقيق اصلاح الزراعي وتمكين المزارعين ذوي الدخول المنخفضه من ان يصبحوا ملاكا لوحدات زراعيه اقتصاديه .

٣ - ساهم نظام التمويل الزراعي في الدانمارك مساهمة فعالة في تحسين البنية الزراعية .
٤ - تتيج الدروس والتجارب الدانماركية في مجال التنمية الزراعية آفاقا كبيرة يمكن للدول النامية الاستفادة منها :

وستناول البحث ثلاث نقاط :

اولا : عرض موجز للتنمية الاقتصادية الزراعية في الدانمارك وخاصة ما يرتبط بها من تفسير في نظام حياة الأراضى الزراعية •

ثانيا : العوامل الرئيسيه التي ساعدت على التنميه الاقتصاديه الزراعيه .

الاشا : تطور نظام التمويل الزراعي ودوره في التنمية الزراعية الاقتصادية .

أولا - التنمية الزراعية الاقتصادية في الدانمارك :

كلنت الزراعة الدانماركية متخلفة نسبيا حتى منتصف القرن التاسع عشر . وأهم سمات هذا التخلف حينذاك ان السكان الزراعيين كانوا يمثلون حوالى ٨٠% الى ٩٠% من اجمالي السكان وان الزراعة كانت المصدر الرئيسى للثروة والدخل ، وان ملكية الاراضى الزراعية كانت مركزة فى ايدى فئة قليلة من النبلاء الذين كانوا يستغلون المزارعين بينما كانت غالبية السكان الزراعيين لا يمتلكون الاراضى ويعانون من مستوى معيشة منخفض جدا . وكان انتاج الحبوب يمثل الطابع الغالب لنظام استعمار الاراضى ولم يكن هناك بطبيعة الحال استخدام لآلات الزراعة القوية أو الآلات الزراعية .

وقد بدأت التنمية الزراعية في الدانمارك منذ بدايه النصف الثانى من القرن التاسع عشر فحدث تغيير فى تركيبها ونظامها . فصارت زراعه تجاريه تعتمد على اسس علميه وتحقق مستوى معيشه لائق للمزارعين وتساهم فى التقدم الصناعى ، وانخفضت نسبة السكان الزراعيين الى نحو ٢٠% من اجمالي السكان فى عام ١٩٥٠ بينما ظل عددهم المطلق ثابتا نسبيا ورجع ذلك الى (١) ان الصناعه والانشطه الاقتصاديه غير الزراعيه استوعبت الزيادة فى السكان . (٢) ان الانتاجيه للعمد الزراعيه قد ارتفعت . كما ان معدل الزيادة فى السكان كان اعلا فى الحضر منه فى الريف . وحدث تحول فى نظام استعمار الاراضى . فحل الانتاج الحيوانى محل انتاج الحبوب مما يسمح باستخدام افضل للأرض ، والعمد ، ورأس المال الامر الذى يترتب عليه تحقيق ارتفاع كبير فى الدخل الزراعى الفردى والقومى .

اما نظام حيازة الاراضى الزراعيه الذى كان نظاما اقطاعيا فى ابشع صوره فقد تعرض لتغييرات جذريه واصبح نظاما يحقق عدالة التوزيع ، وهى الحوافز للمنتجين ويعتمد على اتاحة فريض الملكيه الفرديه المحدوده لغالبية المزارعين ، ويكفى للدلالة على بشاعه ذلك النظام الاقطاعى لحيازة الاراضى ان معظم الاراضى (حوالى ٩٠% منها) كانت مملوكة للملك والنبلاء ، وأن الفلاحين ممن يتراوح اعمارهم بين ١٤ و ٣٥ سنة كانوا مضطرون بحكم القانون للبقاء على الاراضى التى يولدون عليها لخدمة اصحاب تلك الاراضى . اما تحت نظام حيازة الاراضى الحالى فاصبح ٩٥% من المزارعين يملكون وحدات مزارعيه متساوته الاحجام . واصبح المستأجرون والعمال

يمثلون نحو ٥% من اجمالي المزارعين • وتشغل المزارع متوسطة الاحجام التى تتراوح مساحتها بين ٢٥ الى ١٢٥ فداناً نحو ٦٥% من اجمالي مساحة الاراضى • اما المزارع الصغيرة التى تتراوح مساحتها بين ٢ الى ٢٥ فداناً فتشغل مساحة نحو ١٥% من اجمالي الساحة ، وتشغل المزارع الكبيرة التى تزيد مساحة كل منها عن ١٢٥ فداناً نحو ٢٠% من اجمالي مساحة الاراضى الزراعية •

ثانياً - العوامل التى ساعدت على التنمية الزراعية فى الدانمارك :

سبق الاشارة الى بعض التغييرات الهامة والجذرية فى الزراعة الدانماركية • ومن الصعب حصر جميع العوامل والظروف التى ادت الى هذا التغيير • والمهم فى هذا المجال هو الاشارة الى العوامل التى ادت الى التحول فى نظام حياة الاراضى الزراعية عن طريق برنامج للاصلاح الزراعى يستهدف اعاده توزيع الاراضى الزراعية ، وتشجيع الملكية الفردية المحدودة ، ومساعدة المزارعين ذوى الدخول المنخفض • كما يلزم توضيح الدور الذى قام به نظام التمويل الزراعى فى هذا المجال • وما من شك فى ان كل ذلك كان له تأثير كبير على تطور الزراعة بصفة خاصة وعلى تقدم الاقتصاد القومى ككل بصفة عامة ، ويمكن تلخيص هذه العوامل فى مجموعتين هما :

المجموعة الاولى : وتضم العوامل السياسية والاقتصادية وتشمل :

١ - تطور الفكر السياسى فى القرن التاسع عشر ، وزيادة الوعي لدى الملك والحكومة فـسـى الدانمارك بضرورة العمل على خدمة المواطنين وتحسين ظروف معيشتهم • بل انه كان هناك احساساً بأن موقف الملك والحكومة سيتعرض للخطر اذا لم تنفذ المشروعات اللازمة لتحسين ظروف غالبية افراد الشعب • وربما يمكن ارجاع ظهور هذا النوع من الفكر السياسى ايضا الى المصروف غارجه والنظريات الفلسفية والانسانية التى انتشرت فى اوربا فى ذلك العصر •

٢ - ظهور تنظيمات صاغته "Pressure groups" لطبقة المزارعين الفقراء ، اكتسب اهمية سياسية واجتماعية تدريجياً واخذت تعمل على الدفاع عن مصالحها وتطالب بسبب بحقوقها • وكان انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية وتطورها عاملاً مساعداً فى ظهور

هذه التنظيمات وزيادة فاعليتها • وهناك موقف مأثور في هذا المجال عندما كان يخطب القسيس سون Reverend sonne عن فضائل المسيحية قاطعه أحد المصلين بقوله " ان الفضيلة رائحة في ذاتها ، ولكنها لا تطعم احدا • ان رغبة من الخير هو انصب لنا " •

٣ - انخفاض اسعار الحبوب الى مستوى اقل من تكاليف الانتاج في حوالى عام ١٨٨٠ وارتفاع اسعار المنتجات الحيوانية نتيجة لزيادة الطلب عليها في ألمانيا وإنجلترا ، وما ترتب على ذلك من ضرورة تعديل نظم استعمالات الاراضى من استعمالات يغلب عليه طابع انتاج الحبوب الى آخر يعود فيه الانتاج الحيوانى • وقد اثبت صغار المزارعون من خلال تنظيماتهم التعاونية انهم اكثر كفاءة في الانتاج الحيوانى بطريقته اقتصاديه • ولذلك اتجه كبار الملاك الى تأجير اراضيهم أو بيعها لصغار المزارعين •

٤ - كان لتقدم الزراعة تأثيرات تلقائية وموانيه على اوجه النشاط الاقتصادى الاخرى ففى الدانمارك •

المجموعة الثانية : وتضم العوامل المرتبطة بنظام اصلاح الزراعى ونظام التمويل الزراعى وتشمل :

- ١ - الاصلاح الزراعى : تم تنفيذ برنامج اصلاح الزراعى تدريجيا في الدانمارك عن طريق اصدار سلسلة من التشريعات التى تستهدف تحسين نظام حيازة الاراضى الزراعية بما فى ذلك إلغاء نظام المتبى للعمال "Bondage system" وتشجيع الملكية الزراعيه وتحسين علاقه المالك بالمستأجر ، ووضع حد اعلا للملكية الزراعيه ، وتحديد حقوق وواجبات الملاك الزراعيين ، والمستأجرين والدولة • واستهدف هذا البرنامج بصفه عامه ازالة العقبات التى تعوق التنمية الزراعيه الاقتصاديه وخلق وحدات اقتصاديه مزرعيه • وتضمنت هذه التشريعات - على سبيل المثال ما يلى :
- (١) صدور تشريع فى عام ١٧٨٨ نظام المتبى ، واصبح الفلاحون غير ملزمون بالارتباط بالأراضى والضياع التى يولودون عليها •

ب (صدور تشريع في اوائل القرن التاسع عشر ينهى الاراضى المشاع ، ويحدد لها حدودا ويجمع الاراضى المتناثرة في وحدات اقتصادية مزرعية . كما تم توزيع الاراضى في وحدات صغيرة نسبيا على الفلاحين والممال وذلك بمقتضى ايجار لمدى الحياة ، ويحدد ايجارها اما بجزء عمنى من المحصول او بآداء بعض الاعمال لكبار ملاك هذه الاراضى .

ج (صدور تشريع في عام ١٨١٩ يمنع حدا اعلا للملكية الزراعية .

د (صدور تشريع في عام ١٨٥٠ يحرم الممل الاجبارى للممال لدى كبار الملاك .

هـ (صدور تشريع في عام ١٩٢٥ يهدف للحفاظ على الملكيات الصغيرة ، ومنع تقسيم او بيع اجزاء من الملكيات الزراعية التى تتراوح مساحتها بين ١٨ وبين ٢٥ فداناً . اما فى حالة بيع اجزاء من المزارع الكبيرة فيراعى ترك مساحة تتراوح بين ١٨ الى ٢٥ فداناً على الاقل على ان يتوافر عليها المبنى الزراعي المناسب .

٢٧ - التمويل الزراعى : يعتبر نظام التمويل الزراعى الذى بدأ فى انشائه منذ دوالى عام

١٨٥٠ من أهم العوامل التى ساعدت على التنمية الاقتصادية الزراعية فى الماضى وما زالت تساعد على التقدم الاقتصادى الزراعى فى الحاضر .

فمن طريق الاجهزة والبرامج التمويلية الزراعية امكن للمعدمين من الفلاحين ان يصبحوا ملاكاً للأراضى الزراعية . كما جعلهم قادرين - عن طريق التمويل - من تطبيق الاساليب التكنولوجية الزراعية المتقدمة ، واستخدام الآلات الزراعية ، والقيام باعمالهم المزرعية بطريقه اقتصاديه من ناحيه استخدام الموارد الزراعيه وتسويق الحاصلات الزراعيه . وذلك يكون الاصلاح الزراعى الذى اعتمد اساسا على التشريعات الزراعيه قد امكن تنفيذه عن طريق التمويل الزراعى ، وخاصة فيما يتعلق بتعديل البنيان الزراعى من بنيان يعتمد على الممال والمستأجرين الى آخر يعتمد على الملاك ، ومن تعديل نظام استعمال الاراضى من انتاج الحبوب الى الانتاج الحيوانى ، ومن تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية الزراعيه .

ثالثا : مصادر وانظمة التمويل الزراعى فى الدانمارك :

يعتبر التمويل الزراعى طويل الأجل وخاصة عن طريق النظام التعاونى من أهم أنواع التمويل الزراعى فى الدانمارك • ولاغرو فى ذلك نظرا لأن هذا النوع من التمويل يعتبر من أنسب الأنواع لتحقيق التقدم الزراعى على النحو السابق توبيخه • وهناك عدة مصادر تقسم بالتمويل طويل الأجل نورد ها مرتبه طبقا لاهميتها فيما يلى :

١ - جمعيات السلف المشتركة :

Mutual credit associations (Kredit foreninger)

وهى أهم مصدر للتمويل طويل الأجل • وهى جمعيات تعاونية تقوم بمنح أكثر من نصف اجمالى السلف طويله الأجل فى الدانمارك • وهناك نوعان من هذه الجمعيات • اولهما متخصص فى منح السلف لصغار المزارعين • والثانى متخصص فى منح السلف لبا عدا ذلك من المزارعين • وتضم هذه الجمعيات مجموعة من الاعضاء المقترضين وتقوم باصدار سندات Bonds لهم • وعليهم ان يقوموا ببيع هذه السندات فى الاسواق الماليه للحصول على مايلزمهم من السلف • ومعنى آخر فان هذه الجمعيات لا تقوم بالتمويل المباشر للاعضاء والشروع من هذه السلف هو شراء الأراضى • وتقوم الحكومة بالاشراف على هذه الجمعيات وتحديد اوجه نشاطها ونظامها • ولاهمية هذه الجمعيات فنتناولها بالتفصيل فيما بعد •

Savings banks

٢ - بنوك الادخار :

وهى بنوك تقع فى الريف • وتقدم نحو خمس القروض طويلة الأجل التى يتراوح آجالها من ١٠ الى ٢٠ سنة • وهى بنوك خاصه تقوم بتوزيع جزء من الأرباح على المزارعين المدخرين • ولكن جزء من الأرباح يخصص للتعبه الاجتماعيه • ففى المجتمعات التى تدخل فى نطاق هذه البنوك • مثل تقديم مهنات للمنظمات التعليميه والاجتماعيه وهى تقوم بهذه الخدمه العامه نظير اعفاءها من الضرائب • وبذلك يرمز احيانا الى هذه البنوك بانها بنوك خاصه ذات طابع عام •

وتمنح القروض بضمان عقارى للمزارعين اصحاب الاهداعات عادة ويمكن ايضا منحها للأفراد والهيئات الربحية • ويبلغ مقدار القرض نحو ٦٠% من قيمة الضمان وسمر فائدة منخفضة نسبيا ويوجه لانغراض اتوسع المزرعى سواء اكان ذلك عن طريق زيادة حجم المزرعة أو عن طريق تكثيفها بزيادة الاستثمارات المزرعية •

٣ - البنوك التجارية وشركات التأمين والافراد :

Commercial Banks, insurance companies and individuals

وتقوم هذه المصادر مجتمعة بمنح نحو ١٠% من اجمالى السلف طويلة الأجل • وتتراوح آجال هذه السلف عادة من ١٠ الى ٢٠ سنة ، وتبلغ قيمتها نحو ٥٠% الى ٧٥% من قيمة الضمان ، كما يصل سمر الفائدة الى نحو ٤% الى ٥% •

٤ - التنظيمات الائتمانية الحكومية :

governmental credit Institutions

تقوم هذه التنظيمات الائتمانية الحكومية المختلفة بتقديم نحو ١٠% من اجمالى السلف طويلة الاجل فى الدائى • وتمنح هذه السلف لتمويل الاغراض الزراعيه المختلفه مثل مشروعات الاستبلاان الزراعى ، والتملك المزرعى ، وتحسين واستصلاح الاراضى ، واعادة تمويل الديون الزراعيه • وتمنح هذه السلف بضمان عقارى وهى مخصصه لمقابله احتياجات وتمويل صفار المزارعين • ولأهمية هذه التنظيمات الائتمانية الحكومية فسنتناولها بالتفصيل فيما بعد •

اما التمويل الزراعى متوسط الأجل وقصير الأجل ، فله عدة مصادر تشتمل : الوكالات الحكومية ، وجمعيات تمويل الانتاج ، والبنوك التعاونيه القروض ، والبنوك التجاريه ، والتجار والافراد • وتقوم هذه المصادر بتمويل الانتاج ، والمعاملات المزرعيه ، وتسويق الحاصلات الزراعيه وتخضع السياسة التمويلية لهذه المصادر للعمليات والقواعد الحكوميه • كما يغلب الطابع التعاونى على النشاط الاعظم • لهذه المصادر • وبالرغم من اهميه هذه المصادر بالنسبه للأغراض الزراعيه التى تقوم بتمويلها وتكاملها مع مصادر التمويل الزراعى طويل الأجل لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية الزراعيه ، فان التركيز فى هذه الدراسه ينصب على دور التمويل الزراعى فى تعديل الهيكل الزراعى وتنفيذ برنامج الاصلاح الزراعى ، وتحقيق التنمية الاقتصادية الزراعيه •

رابعا - التنظيمات التمويلية الزراعية الخاصة بمقابلة الاحتياجات الزراعية طوله المدى وكذلك
احتياجات ذوى الدخول الزراعي المنخفضه :

سمن الاشارة الى ان هناك تنظيمات تمويلية سنتاولها بالتفصيل نظرا لأهميتها في تمدد بل
البنيان الزراعى وى مقابلة احتياجات ذوى الدخول الزراعي المنخفضه • وتتضمن هذه التنظيمات
تنظيمات تعاونيه واخرى حكوميه •

(١) جمعيات التسليف المشتركة :

mutual credit assaciations (Kredit foreninger)

تتصف هذه الجمعيات بانها : خاصه ، وتعاونيه ، واختياريه ، وذات حكم ذاتى ، وغير
احتكاريه اى لا تستهدف تعظيم الربح • ويكتسب الفرد عضويته فى هذه الجمعيه باقتراضه منها
وتنتهى عضويته عندما ما يحدد ما افترضه منها • وتقوم هذه الجمعيات بوظيفتين رئيسيتين :

الاولى : ايجاد ضمان جماعى أو مسئوليه مشتركه فى حدود ملكيه كل عضو من الاعضاء
يكون من شأنه تقليل عوامل المخاطره وتشجيع تمويل هذه الجمعيات على الاستثمار فيها لما تتبع
هذه الضمانات لهم من تأكيدات لاسترداد استثماراتهم والحصول على عوائدها •

والثاني : اصدار سندات على اساس هذا الضمان الجماعى يمكن استخدامها كوسيلة
ماليه فى ابدى المقرضين الاعضاء للحصول على ما يلزمهم من القروض عن طريق بيع هذه السندات
فى الاسواق الماليه • ومن ثم فان هذه الجمعيات لا تقدم لعضائها سلف مباشره وانما تزودهم
بوسيلة مالية (سندات) تمكنهم من الحصول على السلف اللازمه من الاسواق الماليه • والاستثمار
فى هذه السندات تعتبر استثمارا مجزيا ، ويقبل عليها المواطنون ، وهى بذلك تتبع عرضا
مستمرا للاموال اللازم استثمارها فى الزراعة الدائمركه • وهذه الوسيله ايضا اعكن التخلب على
قصور الاستثمارات المتاحة للاستثمار فى الزراعه •

وقد انشئت اول جمعيه من هذا النوع فى عام ١٨٥١ بمقتضى القانون الصادر فى ٢٠ يونيو
١٨٥٠ الذى ارسى حجر الاساس لانشاء وانتشار هذه الجمعيات • وقد حدد هذا القانون
المزايا التى تتمتع بها هذه الجمعيات ، والعلاقه بينها وبين الحكومه ، والاطار العام للسياسة
الماليه لهذه الجمعيات • وقد اعطى القانون المزايا التاليه لهذه الجمعيات •

- حق اصدار السندات .
- اغناء السندات من الضرائب والرسم .
- امكان اصدار هذه السندات اسبه او لحامله .
- اغناء انتقال ملكيه السندات الضرائب .
- حق الجمعيه في الحجز على ممتلكات المضمو الذي يتحلى على واجباته دون انحسار الاجراءات القانونيه .
- فرض سعر فائده اعلا من السعر المحدد بالقانون لتكهن احتيا على ومقابلته التكليف الاداريه .
- تخفيض في رسم البريد .

وقد لعبت الدوله دورا قياديا هاما في توجيه هذه الجمعيات والاشراف عايبها بالرغم انها لا تقدم لها مساعدات ماله مباشره . فهن تقوم بالوظائف الرئيسيه التاليه :

- أ (اصدار القرار اللازمه لانشاء هذه الجمعيات .
- ب (تحديد الاطار العام للنشاط المالي بما في ذلك اعتماد الميزانيات الماليه السنويه واللوائح الداخليه ومنحها حق اصدار اسندات ، واغنائها من الضرائب .
- ج (تحديد الاطار العام للنشاط الاقتصادي بما في ذلك الاسس والقواعد الخاصه بحجم القروض (السندات) وكذلك مقدار السندات المتداوله ، وسعر الفائده ، ونسبته الاحتياطي واسس تقيم الممتلكات او الضمانات .

ومن ثم فان هذه الجمعيات التعاونيه وان كانت تمارس بعض الاسس والهادى التعاونيه الا انها لا تفعل ذلك بمعزل عن الدوله وسلطاتها . فليست لها الحريه المطلقه وانما لها الحريه في اطار سياسة الدوله . وكذلك يمكن اعتبارها جمعيات تعاونيه غير كذا سيكيه او جمعيات شبه تعاونيه او شبه حكوميه . والواقع ان دور الدوله في تنميه الحركه التعاونيه اصبح دورا اساسيا سواء في الدول الرأسماليه مثل امريكا او في الدول الاشتراكيه مثل بولندا او في الدول التي فسي مرحله التحول الاشتراكي مثل جمهوريه مصر العربيه . ولم يعد هناك بصفه عامه ما يسمى بالتعاون الكلاسيكي اى ذلك النوع من التعاون الذي يترك فيه كل الحريه للاعضاء . وقد كان

نسخة
من
الكتاب
الذي
يحتوي
على
البيانات
التي
تحتويها
الصفحة
التي
تحتويها
البيانات

لدور الدولة هذا - دون شك - نتائج ملموسة من حيث انجاح وتطوير ونشر الحركات التعاونية خاصة وانها اصبحت في كثير من البلاد حركات شعبية أو قومية .

وينبغي التركيب المالي Financial structure لهذه الجمعيات على حقيقتها فسي اصدار سندات تشترك مجموعة من الاعضاء المقترضون - كل في حدود ممتلكاته - في ضمانها ، وذلك يتحملون ما قد ينجم من خسائر . وهذه السندات تزود الاعضاء باداء ماليه يستلبيهم بواسطتها على الحصول على القروض نقدية ببيعها في الاسواق الماليه . وبينما يحصل العضو على القرض من الجمعية فعليه ان يسدد هذا القرض نقدا الى الجمعية ومعنى ذلك غالبا ان يكون مصدر السداد هو الزيادة في الانتاج أو الدخل المزرعي . والجمعية هي المسئولة عن دفع قبه هذه السداد عندما يحين موعد استحقاقها . وذلك يكون الاعضاء مدينين للجمعية بينما تكون الاخير مدينه للممولين الحقيقيين اصحاب السندات . ويمكن للعضوان يختار الوقت المناسب لبيع هذه السندات في السوق باسعار مرتفعة كما يمكنه ان يشتري من السوق هذه السندات باسعار منخفضة ويدفعها للجمعية بشرط ان تكون بالاغانه الى ما هو مستحق عليه من اقساط نقدية وبشرط ان يكون قد ضعى على حصوله على السلفه حوالي عشر سنوات .

وتمنح القروض (السندات) لآجال تتراوح بين ٤٥ الى ٦٠ سنة ، وتبلغ قيمتها نحو ٦٠٪ من قيمه الضمان . ولكل مالك يمارس الرأيه الحق في الحصول على هذه القروض . ومن الواضح ان هذه الجمعيات قد خدمت وتخدم كبار واواسط المزارعين وكان لها اثرا ملموسا منذ انشائها في عام ١٨٥١ في تقدم الزراعة الدانماركيه .

(٢) جمعيات التسليف المشتركة لصغار الحائزين :

mutual credit associations for small Holders

انشئت هذه الجمعيات في عام ١٨٨٠ لانه اتضح ان جمعيات التسليف المشتركة السابق ذكرها لا تناسب اغراض صغار الحائزين الذين يلزمهم برنامج خاص يقوم بتنفيذه جهاز متخصص لمقابله احتياجاتهم التمويلية الزراعيه .

والجدير بالذكر ان هذا الهدأ وهذا النظام قد أخذ به في الدانمارك منذ عام ١٨٨٠
في دول أخرى في اوقات أخرى مختلفة . ولعل الدول النامية - بنفسه عامه - تحسن الاستفادة
من بنده التجربة .

وتشابه هذه الجمعيات في طبيعتها ، ونظامها ، ونشاطها مع جمعيات التأسيس
المشتركة السابق ذكر فيما عدا الاختلافات التالية :

١ - تتعامل هذه الجمعيات مع صفار الحائزين فقط . وهم الذين يملكون اراضى لا تزيد
مساحتها عن حد معين أو لا تزيد قيمتها عن مقدار معين . وترتب على ذلك تحديد
الحد الاقصى للسلفه .

٢ - ان الدولة تضمن المائد على السندات التي تصدرها هذه الجمعيات .

٣ - ان الدولة تتحمل الخسائر التي تنجم عن تقلبات اسعار هذه السندات ، وتعويض
المقترضين عنها .

٤ - ان مساهمة المقترض في تكاليف الاداره وفي تكوين الاحتياطي ضئيلة نظرا لقيام الدولة
بتحمل عناصر المخاطرة ومساندتها لهذه الجمعيات . ومن المعروف ان هذه المساهمة
تكون جزءا من الفائدة الكلية على القروض . وقد حددت هذه المساهمة بمقدار ٢٪
من قيمة السلفه .

٥ - تمنح السلفه لمدة ٤٥ سنة ، وفائده تنقل عن تلك التي تقرر على السلفه الاخرى لكبار
الحائزين ، وعن سعر الفائدة المائد في السوق .

٦ - مقدار السلفه لا يتجاوز ٥٠٪ من قيمة الضمان في حين ان مقدار السلفه التي تمنحها
المصادر الاخرى لغير صفار الحائزين تتراوح بين ٦٠٪ الى ٧٥٪ من قيمة الضمان .
ومذلك يمكن تلخيص السمات المميزة لهذه الجمعيات في انها :

أ) انها جمعيات متخصصة تناسب احتياجات وظروف صفار الحائزين . وتتم منح سلف
باحجام مناسبة ، وَاَجال طويله ، وسعر فائده منخفض . كما ان المقترضين يقبلون أو يدفعون
للاقبال على هذه الجمعيات نظرا لانها انشئت خصيصا لهم ، ونظرا لانها تتبع اجراءات
مبسطة نسبيا في اعمالها .

ب - تقوم الحكومة بمساندة هذه الجمعيات والاشراف عليها بدرجة اكبر نسبيا منها ففى الجمعيات والانظمة الاخرى .

(٣) المشروعات التمويلية الحكومية الخاصة بالمزارعين ذوى الدخل المنخفضه :

اهتمت الحكومة الدانماركية اهتماما خاصا بمشاكل وعلاج ذوى الدخل المزرعيه المنخفضه منذ عام ١٨٩٩ ولم يكن هذا الاهتمام راجعا الى اعتبارات متعلقه بالاحسان او العاطفه وانما كان مستهدفا تحسين البنين الزراعى اى تنفيذ مشروعات الاصلاح الزراعى بحيث يدفع عجله التنميه الاقتصاديه الزراعيه . والاصلاح الزراعى قد تم فى الدانمارك - كما سبق الاشارة تماما كما سبشار فيها بعد - بوسيلتين رئيسيتين : الاولى التشريعات الخاصه بالحيازه الزراعيه ، والثانيه التمويل الزراعى . وهما لا يهتمدان ان يكونا صنوان او وجهان لنفس موحده لجميع الطبقات الزراعيه المختلفه ، لأن لكل طبقه (عمال ، مستأجرين ، ملاك على مختلف المستويات) ظروف ومشاكل مختلفه تستلزم حلول ومرايج متباينه وملائمه . ومن المنطق ان تتوحد مبادئ واهداف المشروعات او السياسات او الخطط القوميه (أيا كانت) ، ولكن ليس من المنطق ان تتوحد ايضا وسائل تنفيذها بل لابد وان تتفاوت لتناسب كل طبقه من طبقات المزارعين كل على حده .

ولذا قامت الحكومة الدانماركية بوضع مشروعات اصلاحيه وتمويليه زراعيه تناسب مختلفا الطبقات الزراعيه . وقامت - بجانب ما سبق الاشاره اليه - برسم وتنفيذ عدة مشروعات تمويليه ثلاث - ذوى الدخل الزراعيه المنخفضه وأهمها :

أ (مشروع لمنح سلف لتمكين المزارعين من شراء الاراضى الخاصه وقد بدأ هذا المشروع فى عام ١٨٩٩ .

ب (مشروع لمنح سلف لتمكين المزارعين من انشاء حيازات على الاراضى الحكوميه . وقد بدأ هذا المشروع فى عام ١٩٢٩ .

ج (مشروع الاستيطان الزراعى لعام ١٩٣٤ .

مشروع انشاء الحيازات^{على} الاراضى الخاصه :

صدر في عام ١٨٩٩ في الدانمارك تشريع يستهدف مساعدة الفئه الفقيره او المعدمه من المزارعين ورفع مستوى معيشتهم . ومقتضى هذا القانون تمنح سلف حكوميه لهذه الفئه لشراء مزارع صغيره . وكان يحد النظر في هذا المشروع كل نحو خمس سنوات لتعديلها وفقا للظروف المتغيره ، والاستفاده من تجارب الماضى مع الحفاظ على جوهره واسدائه . وقد صدرت عنده تشريعات متتاليه في هذا الصدد في ١٨٩٩ ، ١٩٠٤ ، ١٩٠٩ ، ١٩١٤ ، ١٩١٧ ، ١٩٢٠ ، ١٩٢٢ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٧ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٣ ، واستهدف المشروع في بدايته تقديم سلف لتمكين الفرد الذى يكون دخله منخفضا من شراء قطعه من الارض تستوعب جزءا من عمله ووقتته وتدر عليه بعض العائد الاضافى الذى يساعد على دعم ما يحصل عليه من ايرادات من اعماله الاخرى والزراعه تحت هذه الظروف لا يمكن الا ان تكون زراعه اعاشه ثم تتطور المشروع بمرور حين واصبح يستهدف شراء مزارع صغيره تكفى لاستيعاب كل عمل المزارع وعائلته وتدر دخلا كافيا يسمح بمستوى معيشه لائق .

وقد بلغ حجم القرض بمعدل ٩٠% من قيمة الارض المشتراه بالاعاقه الى تكاليف انشاء الهانى اللازمه والتحسينات الضروريه لرفع انتاجيه المزرعه .

وقد اعطيت هذه القروض لآجال طويله تزيد عن ٦٠ سنه وفائده منخفضه نسبيا حددت بحوالى ٣% وكان المنتفعون يدفعون عند بدء المشروع ٤% سنويا من قيمة المبالغ المتبقية من السلفه بخصم معظمها لسداد فائده السلفه والباقى منها لسداد اصل السلفه . وكان المنتفعون يختارون بين العما والرحل . وكان الحجم الاقصى للمزارع يتراوح بين نحو ٤ الى ٨ افدنه ثم زيد بمرور ذلك فاصبح الحجم الادنى يتراوح بين نحو ٣ الى ٧ افدنه .

وخلال الفترة ١٨٩٩ - ١٩٣٤ بلغ عدد المنتفعين نحو ١٦٠٠٠ شخص ، وبلغت اجمالى القروض الممنوحه نحو ٤٠ مليون دولارا ، وبلغ متوسط حجم السلفه نحو ٢٥٠٠ دولارا .

مشروع انشاء الحيازات على الاراضى الحكوميه :

بدى فى تنفيذ هذا المشروع لمساعدته ذوى الدخول الزراعيه المنخفضه فى عام ١٩١٩ . فقد وزعت الاراضى الحكوميه فى وحدات مزريه صغيره نسبيا على الصغار والبستاجرين الزراعيين الذين يقومون بدفع مبالغ نصف سنويه فى نظر استعمال هذه الاراضى . وهذا المبالغ اما ان تمتدبر لمقابل اجار لهذه الاراضى التى يمكن تأجيرها مدى الحياه كما يمكن توريثها ، واما ان تعتبر كاعساط تنضم من قيمة الارض . هذا بالاضافه الى ان الدوله تقوم بمنح سلف حكوميه للمنتفعين بغرض انشاء البهاني المزريه والقيام بالتحسينات الضرورية لرفع غنصه الاراضى .

ويمكن النظر الى هؤلاء المنتفعين على انهم مستأجرون حكوميون اكثر من كونهم ملاكا لهذه الاراضى الزراعيه وذلك لوجود مجموعه من القيود وضمتها الدوله على حقوق الملكيه الزراعيه تضمنت القيود الرئيسيه التاليه :

أ (لا يجوز للمنتفع رهن مزرعته للحصول على سافه من مصادره اخرى يزيد حجمها عن مقدار السلفه التى اعطيت له بغرض انشاء البهاني وتحسين الاراضى - ومعنى ذلك ان المنتفع لا يمكنه الحصول على سلف جديد الا بعد ان يقوم بسداد جزء او كل السلفه الحكوميه السابق ذكرها .

ب (لا يجوز الحجز على او بيع هذه المزارع لسداد الديون الخاصه .
ج (لا يجوز انتقال ملكيه هذه الاراضى الا للورث الشرعى . وفى حالة مخالفة هذا الشرط تقوم الدوله بالاستيلاء عليها ، ودفع تعويضات تعادل التكلفة الاصليه للبهاني الموجوده ، وقيمه التحسينات التى تكون قد طرأت على الاراضى .

د (تلزم الحكومه بالاستيلاء على هذه الاراضى ودفع التعويضات السابقه ، الاشارة اليها فى (ج) اذا فقدت صفتها الزراعيه واصبحت مواقع صالحه للبناء .

هـ (تظل هذه القيود السافه ساريه حتى ولو قام المنتفع بسداد قيمتها للدوله .

وهذا النوع من الحيازة فريد في نوعه . فالمنتفع له بعض حقوق الملكية مثل حق الاستعمال وحق التوريث . ولكنه لا يصل ابدًا الى موارسه جميع حقوق الملكية الاخرى مثل الرهن والتقسيم والبيع وما الى ذلك . فهو نوع من الحيازة التي تعتبر بدله للملكية بل انها نوع من الملكيه المضمونه والمستمرة . ويمكن اتباع هذه النوع من الحيازة بنجاح في الدول التي تكثر فيها الأراضي الحكوميه مثل السودان مثلا أو في الاراضي الجديده التي تمتلكها الدولة فيجزم ع . كما قد يبرهن هذا النوع من الحيازة على انه اقل تكلفه من نوع ملكية الاراضي الزراعيه .

ومن الواضح ان هذا المشروع يركز على برامج وتحسينات اثنتان زراعيه . فالدولة تقسم بتقديم الأرض الذي يمكن اعتباره سلفه عينيه تعادل ١٠٠% من قيمة الأرض . ثم تقم بمنح قرض يعادل حجم القرض ٩٠% من تكاليف اقامه الهانتي المزرعيه وتحسين الأراضي . وتمنح القرض لفترة تزيد على ٦٠ سنة وغائده منخفضه نسبيا كما هو الحال في السلف التي يحصل عليها المنتفعون بالمزراع المقامه على الأراضي الخاصه .

وخلال الفترة ١٩١٩ - ١٩٣٤ بلغ عدد المزارعين المنتفعين بهذا المشروع نحو ٥١١٠ عائلة وبلغت قيمة سلف الهانتي وتحسينات الاراضي الزراعيه نحو ١٥ مليون دولار ، وبلغ متوسط حجم السلفه نحو ٣٠٠٠ دولارا .

مشروع الاستيطان الزراعي لعام ١٩٣٤ :

صدر في عام ١٩٣٤ قانون جديد للاستيطان الزراعي يجمع التشريعات السابقة في هذا الصدد ويحتوي على الاسس والقواعد الجديده التي تعتمد عليها الدولة في رسم وتنفيذ سياستها نحو مساعدته ذوي الدخول الزراعيه المنخفضه .

وشرف على تنفيذ هذا القانون وزير الزراعة بمعاونته لجنه تتكون من ١٥ عضوا . كما تشكل لجنه في كل محافظة تكون مهمتها حصر الاراضي الحكوميه أو الاراضي الخاصه المرفقه للبيع واتخاذ الاجراءات اللازمة لشراؤها ، والاشراف على توزيعها على صغار المزارعين .

وقد تضمن قانون الاستيطان الزراعى لعام ١٩٣٤ اجراءات وقواعد ونظم مختلفه لوزع وانشاء اربع انواع من الحيازات وهى :

- ١ - حيازات على الاراضى الحكوميه : وتتراوح مساحتها من نحو ٧ الى ١٠ فداناً • ولا ضرورة فى هذه الحاله لمنح قرض لشراء الاراضى فهى تعتبر قرصاً عينياً يعادل ١٠٠% من قيمتها ولكن الدوله تمنح المنتفع قرصاً لاقامة المبنى وتحسين الاراضى المزرعيه يعادل ٩٠% من قيمتها ويحدد على فتره تزيد عن ٦٠ سنه • ويقوم المنتفع بدفع اقساط نصف سنويه فى نظير استعمال الارض وتسديد القرض •
 - ٢ - حيازات على الاراضى الخاصه : ومساحة هذا النوع من الحيازه لا يزيد عن ٣٧ فداناً وتقوم الدوله بمنح سلفتين للمنتفع : الاولى لشراء الارض وتعادل ٩٠% من قيمتها والثانيه لاقامة المبنى المزرعيه وتحسين الاراضى المزرعيه وتعادل ٩٠% من تكلفتها •
 - ٣ - المزارع الصغيره : وتزهد مساحتها عن النوعين السابقين • والسلف المقدمة للمنتفع فى هذا النوع من الحيازه تزهد فى مقدارها • ولكنها تنقل فى نسبتها الى قيمة الاراضى والمبنى عن تلك المتاحة فى النوعين السابقين •
- ومعنى ذلك ان المنتفع يلزم ان يكون حالته المالىه افضل من المنتفعين فى الانواع الاخرى بين الحيازات • كما ان القروض تمنح لفتره اقصر ايضاً نسبياً تبلغ ٣٥ سنه ويقوم المنتفع بسداد فائده القروض فقط فى الخمس سنوات الاولى ثم يقوم بسداد الفائده والديون فى الثلاثين سنه الباقية •

٤ - حيازات البساتين

لتراوح مساحه هذا النوع من الحيازه بين ٢ الى ٨ افدنه تقريباً وتستخدم الارض فى انتاج الفاكهه والخضروات والزهور • ولا يتجاوز القرض الخاص بشراء الارض عن حد اقصى معين كما يقدم قرصاً اكبر نسبياً لتشجيع الصوب الزجاجيه والمبنى الضرورى • كما ان المنتفع له الحق فى الحصول على سلفه اضافيه بعد مرور خمس سنوات على البدء فى المشروع • وتسدد هذه القروض خلال نحو ٤٠ سنه على اقساط نصف سنويه •

ويتضح مما سبق ان كل نمط من انماط الحيازة قد وضع له برنامج تمويلي زراعى ملاءم . كما ان هذه البرامج تشترك جميعها فى مصرتها الخاص بمساعدة ذوى الدخول الزراعيه المنخفضه وتعظيم البنيان الزراعى .

كما يتضح بصفه عامه ان التمويل الزراعى المقترن بالتشريعات الحيازيه وتمديد نظام استئمان الاراضى وغير ذلك من العوامل الاقتصاديه والاجتماعيه كان لها اكبر الاثر على تقدم الزراعه الدائريه .

↑
الى هنا

(الفصل الخامس) نظام التمويل الزراعي في بولندا

اولا : مقدمه :

اختبرت بولندا لعدة عوامل أهمها انها تمثل احدى الدول الاشتراكية التي امكنها تنهيه البنيان الزراعي من بنيان يسوده القطاع الزراعي الى بنيان تسوده المداله النسبيه في توزيع الموارد الزراعيه - وخاصة الاراضى الزراعيه - وفي توزيع الدخل الزراعي . بل لقد امكنها الانتقال من زراعة متخلفه الى زراعه متقدمه ومتحضره وقد تمكنت من تحقيق ذلك - وغير ذلك - في فتره وجيزه نسبيا بدأت في اعقاب الحرب العالميه الثانيه اى في فتره لا تتجاوز ثلاثون عاما .

كما ان نظام حيازة الاراضى الزراعيه يتركز اساسا على الملكية الفرديه للاراضى الزراعيه . ولكنها ليست ملكية فردية حرة كما هو الحال في النظام الرأسمالي وانما ملكية فردية مقيدة تتفاعل داخل الاطار الاشتراكي وتنظم وتوجه وفقا لاسس واهداف النظام الاشتراكي .

ولمب نظام التمويل الزراعي دورا حيويا في توجيه وتدعيم النشاط الاقتصادي الزراعي ، تماما كما وفي تطوير وتصنيع وتحضر الزراعة البولنديه . واخيرا فان النظام التعاوني - في صورته الحديثه - لا يهيم على النشاط الزراعي بحسب بل وعلى اوجه النشاط الاقتصادي الاخرى ، ويمكن اعتباره احد الاساليب البارزه للحياه في بولندا . ولعل في ذلك كله بعض التطبيقات المفيده للدول الناميه وخاصة المتجهه منها نحو الاشتراكيه .

ثانيا : الاصلاح الزراعي والتمويل الزراعي .

كانت بولندا قبل الحرب العالميه الثانيه دولة متخلفه اقتصاديا وكانت الزراعه تشغل مركزا سائدا في الاقتصاد البولندي نظرا لقله ومحدودية الانشطة الاقتصاديه الاخرى وخاصة في مجال الصناعه . وكان الجزء الاعظم من السكان او نحو ثلثهم يشتغلون بالزراعه في ظل نظام اقطاعي . فقد كان يملك نحو ١٩ الف شخص او ١% - دراسة البنيان الزراعي اساسيه لتحديد تنوع وسياسة نظام التمويل الزراعي المناسب .

من مجموع الملاك نحو ٤٧% من اجمالي مساحة الاراضى الزراعيه ، بينما كان يملك حوالى ٦٥% من الملاك الزراعيين ، ووالى ١٦% من اجمالي مساحة الاراضى الزراعيه التى كانت موزعه فى وحدات صغيرة تنزل كل منها عن خمسة هكتارات •

كما كان يمانى القطاع الزراعى من الاكتظاظ السكانى overpopulation او الضغط السكانى population pressure نتيجة لتخلف الصناعات وعدم استطاعتها استيعاب الزيادة فى السكان من جهة ونتيجة لانخفاض الانتاجية الزراعيه وما ترتب عليها من تكديس للعماله والاعاشه فى الزراعه من جهة اخرى •

ثم تعرضت بولندا فوق ذلك الى دمار فظيع خلال الحرب العالميه الثانيه يقدر بنحو ٦٠% من المباني والمنشآت فى المدن الكبيره مثل وارسو ، والى خسائر طائله فى الارواح تقدر بنحو ٦ مليون نسمة •

وقد قامت بولندا بمنجزات ضخمة بعد الحرب العالميه الثانيه اذ ات الى تغيير معالم الدوله والى تطوير وتحسين مختلف اوجه النشاط الاقتصادى • ومن ابرز الوسائل التى استخدمت فى هذا الصدد استبدال النظام الاشتراكى بالنظام الرأسمالى ، وتنفيذ مشروع اصلاح الزراعى ونشر النظام التعاونى ، وتطوير الجهاز المالى بما فى ذلك نظام التمويل الزراعى ، وتأميم وسائل الانتاج الهامه والمرافق العامه ، وتنمية الصناعات وغيرها من الانشطه الاقتصاديه ، والاهتمام بالتنميه الاجتماعيه والثقافيه والفنيه والتكنولوجيه •

وقد صدر قانون اصلاح الزراعى فى بولندا فى عام ١٩٤٤ وترتب عليه تغييرات جذريه فى البنيان الزراعى البولندى أهمها وضع حد اقصى للملكيه الزراعيه وتوزيع اراضى الاقطاعيين على صغار المزارعين ، وتوسيع enlarging المزارع الصغيره الخاصه private forms وانشاء المزارع الانتاجيه Production cooperatives ومزارع الدوله state farms والدوائر الزراعيه Agricultural circles يتميز اصلاح الزراعى فى بولندا بأنه نفذ بسرعه فائقه خلال عامين فقط ، كما انه قد تم تنفيذه على نطاق كبير وفعال مما ادى الى اماكن

تغيير البنيان الزراعى بسرعه فائقة وسمره ملموسه .

فقد استولت الدوله على الاراضى الزراعيه لكبار الملاك وبلغت مساحه الاراضى التى استولت عليها الدوله نحو اكثر من ٩ مليون هكتار اى نحو نصف اجمالى مساحه الاراضى الزراعيه .

كما وضعت حدا اقصى للملكيه الزراعيه وهو ٥٠ هكتارا فى اغلب الحالات و ١٠٠ هكتارا فى بعض الحالات فى الاراضى الضعيفه فى بعض المناطق الزراعيه . ولم تقم الدوله بتموين كبار الملاك عن اراضيهم وانما كفلت لهم سبل المعيشه اما باعطائهم قطعه ارض تبعد عن منطقه اراضيهم الاعليه او بمنحهم مساكن شهيديه يعادل مرتب الموظف المادى فى الدوله اما المنتفعون فقد حصلوا على ملكيه اراضيهم عن طريق منحهم ما يمكن اعتباره من الناحيه العمليه سلفه حكوميه عينيه تبلغ قيمتها ١٠٠% من قيمه الاراضى التى وزعتها الدوله . وقد حددت قيمه الاراضى بصورة رمزيه وعلى اساس ان قيمه الهكتار الواحد تعادل قيمه انتاجه فى سنه من الحبوب الذى حدد هو الاخر بمقدار ثابت وهو نحو ١٥ كنتال . وكان على المنتفعين تسديد قيمه هذه الاراضى على اقساط تدفع سنويا خلال عدة سنوات . كما ألغيت الدوله جميع الديون على هذه الاراضى ، وكذلك لم يعاد تقييم الديون التى حصل عليها صغار المزارعين قبل الحرب ، وبالتالى فقد ادبى ذلك من الناحيه العمليه الى شطب هذه الديون نظرا لان قيمه العملة كانت قد انخفضت بدرجة كبيره خلال الحرب .

المزارع الفرديه : Private farms

وزعت الدوله نحو ثلث الاراضى التى استولت عليها اى نحو ٦ مليون هكتار على صغار المزارعين والفلاحين فى وحدات مزرعيه صغيره نسبيا تتراوح بين ٥ الى ١٥ هكتارا . وبذلك بلغ مجموع المزارع الفرديه نحو ٣ مليون مزرعه فى عام ١٩٦٠ ارتفع الى نحو ٣٦ مليون مزرعه فى عام ١٩٦٨ تشغل مساحه نحو ١٦٩ مليون هكتار اى نحو ٨٦% من اجمالى مساحه الاراضى المنزعه . وكان توزيع هذه المزارع الخاصه وفقا لاحجامها واهميتها فى عام ١٩٦٠ على النحو التالى :

حجم المزرعة	عدد المزارع (بالآلف)	نسبة مساحة كل فئة الى اجمالى المساحة
اقل من ٢ هكتار	١٠٠٠	٦ر٣
من ٢ الى ٥ هكتار	٦٦٠	٢١ر٧
من ٥ الى ٢ هكتار	٤٢٥	١٦ر٧
من ٢ الى ١٠ هكتار	٤٦٢	٢٢ر٨
من ١٠ الى ١٥ هكتار	٢٨٣	٢٠ر١
اكثر من ١٥ هكتار	١٠٠	١٢ر٤
المجموع	٢٩٨٠	١٠٠ر٠

ويتضح مما سبق ان عدد المزارع الفردية قد زاد من حوالى ٣ الى ٣٦ مليون مزرعة خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٨ . ويرجع ذلك الى عاملين : الاول الزيادة فى عدد المزارع التى تقل مساحة كل منها عن هكتارين وهذه المزارع يمتلكها عادة الافراد الذين يعتمدون على الاعمال غير الزراعية كمصدر رئيسى لدخولهم . والثانى الزيادة فى عدد المزارع التى تزيد مساحة كل منها عن ١٥ هكتارا الا ان الذى قد يعمى الى عدة عوامل منها التقدم المستمر فى الانتاج المزرعى نتيجة لاستخدام التقاوى المحسنة والتسميد الملائم ، ومقاومة الافات ونشر المبكك الزراعي بواسطة الدوائر الزراعية ، وتطبيق نظام الشراء بالتماقد Contract buying للحاصلات الزراعية الذى يجمع بين التخطيط المسبق للانتاج وبين التخطيط المسبق لمتطلبات الانتاج . والمزارع الفردية لا تورث الا لآحد الابناء الذى يشترط فيه ان يكون متعلما تعليما زراعيا وان يعمل بالزراعة - والا تزول الارض للدولة . ويمكن للمالك ان يبيع مزرعته او يسلمها للدولة نظير الحصول على معاش مع الاحتفاظ بمسكه وقطعة صغيرة من الارض للانتاج الاعاشى Subsistence Production

احتفظت الدولة بنحو ثلث الاراضى الزراعيه التى استولت عليها اى نحو ٣ ملايين هكتارا لاستخدامها فى اقامة وتنظيم مزارع الدولة State Farms كما خصص جزء منها للمدارس والمعاهد والهيئات الزراعيه تستخدمها فى افراض البحوث والتجارب الزراعيه وتدريب الطلبة والفنيين الزراعيين ويبلغ عدد هذه المزارع نحو ٨٠٠ ٨ مزرعه تشغل مساحة حوالى ٢٧ مليون هكتار اى نحو ١٣% من مساحة الاراضى الزراعيه • وتؤدى مزارع الدولة دورا هاما فى التقدم الزراعى • فهى المصدر الرئيسى لانتاج التقاوى والشتلات المحسنه • فهى مثلا تنتج نحو ٩٥% من تقاوى الحبوب المحسنه كما انها مصدرا رئيسيا ايضا فى تربيته وانتاج السلالات المحسنه من الماعز هذا بالاضافه الى ان انتاجها من الاغذيه (وخاضه الحبوب والالبان واللحم) الذى يقدر بنحو ١٥% من اجمالى انتاجها يخصص للمدن والمراكز الصناعيه •

وتقوم الدولة بتمويل هذه المزارع التى تحتاج فى مراحل انشائها الاولى لاستثمارات برفعه لاقامة المباني وتحسين الاراضى ولبيكه الزراعة ولكنها بعد فترة تصبح احد مصادر الابرادات للدولة • وقد واجهت هذه المزارع ، وما زالت تواجهه الى حد ما ، مشكلة القصور فى المصالح المهره والفنيين الزراعيين التى تعالجها الدولة بالاستمرار فى برامج التدريب بجانب الارتفاع بدرجة البيكه الزراعيه التى يمكن قياسها بمعامل الممل / الارض الذى يبلغ حاليا نحو ١١٤ عاملا لكل ١٠٠ هكتار فى بولندا بالقارنه بمعامل ١ : ١٠٠ فى البلاد المتقدمه ، ومعامل ١٠٠ : ١٠٠ فى البلاد الناميه تقريبا •

وهناك اتجاه للتوسع فى مزارع الدولة على حساب المزارع الفرديه وكذلك لتحويل المزارع التعاونيه الانتاجيه الى مزارع الدولة •

المزارع التعاونيه الانتاجيه : Production cooperatives

خلال الفتره ١٩٤٩ - ١٩٥٦ استهدفت الدوله تدعيم النظام الاشتراكى فى الزراعه عن طريق تجميع collectivization المزارع الفرديه الصغيره فى مزارع تعاونيه او جماعيه على نمط مزارع الكولخوز فى روسيا • وقد انشئت هذه المزارع تحت ضغط ومتوجيه من الحكومه التى ساندت هذه المزارع التعاونيه بكافه الوسائل الماليه والفنيه والتشريعيه • وقد شغلت هذه

المزارع في اوج عظمتها في ١٩٥٦ نحو ١٨ مليون هكتارا اي نحو ٨% من اجمالي مساحة الاراضى الزراعية وعندما قررت الدولة بعد ذلك جعل الاشتراك في هذه المزارع اختياريا هبط عددها الى اقل من الف مزرعة تشغل نحو ٢٢٠ الف هكتارا اي ١% من اجمالي مساحة الاراضى الزراعية . ويرجع ذلك اساسا الى كثرة الاجوات الادارية والتنظيمية في هذه المزارع والى عدم التحسن المحسوس في مستوى معيشة الاعضاء بعد انضمامهم اليها . ومن ثم يمكن القول ان المزارع او الفلاح بهم - بالدرجة الاولى - مستوى الدخل الذى يحصل عليه اكثر من نوع نظام الحيازة المتبع في الزراعة كما يرجع ايضا الى عوامل نفسية ومالية ومستوى كفاءة الادارة نفس هذه الجعميات .

وفي هذه المزارع تفلح الارض جماعيا بنفقات جماعية وتستغل الارض دون التقيد بحدود ملكية كل فرد من الاعضاء . كما ان معظم وسائل الانتاج بخلاف الارض مثل الآلات والماشية والمباني تعتبر شبه مؤتمه اي ان ملكيتها جماعية لا ترتبط بفرد معين ، وهى شبه مؤتمه لان ملكيتها لا تؤول للدولة اما الارض فهى غير مؤتمه ويمتلكها الاعضاء على المشاع .

ويوجد نوعان من هذه الجعميات الاول : يحصل فيه الاعضاء على مبالغ رمزية تختلف باختلاف مساحة الارض التى يمتلكها كل عضو . والثاني : لا يحصل فيه الاعضاء على هذه المبالغ . وفي كلتا الحالتين فان المصدر الرئيسى لدخل الفرد هو عمله .

يقسم العمل في المزرعة الى فئات تختلف قيمه كل منها تبعا لنوع العمل المزرعى مثل الادارة ، الاعمال الميكانيكية ، خدمة الارض ، التسميد ، مقاومة الافات ، الجنى ، تربية الماشية وما شابه ذلك من اعمال . وتضم كل فئة وحدات حسابيه يتوقف مقدارها على عدد ساعات العمل لكل فرد وتتوقف قيمتها على ما تحققة المزرعة من صافى الإيرادات بعد استقطاع المبالغ اللازمة للنفقات الجارية ، والاستثمارات الجديدة ، للاحتياطى وللضرائب ، والخدمات الاجتماعيه . كما يخصص لكل عضو قطعه صغيرة من الارض لا تتجاوز نصف هكتار لاستغلالها فى انتاج بعض ما يلزمه من المنتجات الزراعيه للاستهلاك الشخصى وليس للسوق . كما يسمح لكل عضو باقتناء عدد معين من الدواجن . وينظر البعض الى هذه الميزات المعينه على انها غير

اقتصاديته وأنه من الممكن الاستعاضة عنها بتوزيع جز من انتاج المزرعة على الاعضاء باسماء رمزية .

ويتولى ادارة المزرعة الجماعية او التعاونية مدير يحينه مجلس الادارة المنتخب من بين الاعضاء . وتدار المزرعة وفقا لخطة انتاجية Production plan وخطة مالية Fiwaucial plan ويتلقى المالكون فيها تعليمات او قرارات بالاعمال التي يؤدونها ويتوقف نجاح هذه المزارع على كفاءة الادارة ، وحجم المزرعة ، وحجم الاستثمارات ، ودرجة الديكتاتورية ، ومدى استخدام الاساليب الزراعية الحديثة وما شابه ذلك من العوامل الاقتصادية والاجتماعية .

تأجير الاراضى : Land lease

ان تأجير الاراضى الزراعية نذام غير مألوف في هولندا ، كما انه ليس منتشرا بدرجة كبيرة كما هو الحال في البلاد الاوربية . ولذلك لا توجد طبقة او مشكلة مستأجرين tenants ويرجع ذلك الى ان المستأجرين قد حصلوا على اراضى زراعية عند تنفيذ مشروعات الاستثمار الزراعى .

ولكن الدولة تقوم بتأجير جزء من اراضيها كما ان هناك بعض المزارع الخاصة التي يقوم اصحابها بتسليمها للدولة في مقابل منحهم معاشا من الدولة ، كما تستولى الدولة على المزارع المهجورة او المزارع التي يهمل او يهجز اصحابها عن فلاحيتها بطريقة سليمة ويشرف على كل هذه الاراضى هيئة حكومية تسمى الصندوق الحكومى للاراضى Land state fund وتقوم هذه الهيئة بتأجير او بيع هذه الاراضى لصغار الملاك الزراعيين الذين يتوافر لديهم العمل المائلى الكافى لزراعة مساحات اكبر من مساحة مزارعهم الخاصة . وتقوم هذه الهيئة ايضا بتأجير جزء من هذه الاراضى لمزارع الدولة . ويوجد نحو ٥٠٠ الف مزرعة تتكون من اراضى مملوكة اراضى مستأجرة كما تبلغ مساحة الاراضى المؤجرة حوالى ١٥ مليون هكتارا نصفها اراضى حكومية والنصف الاخر اراضى خاصة ، ويساعد هذا النظام على اعادة توزيع الاراضى الزراعية بما يتناسب مع العمل المائلى المتاح .

وفيما يلى جدول يوضح الازميه النسبيه لانواع حيازة الاراضى الزراعية من ناحيه المساحة

ومن ناحية مساهمتها في الانتاج لبحر المنتجات الزراعيه الرئيسيه •

الاهميه النسبيه لانواع حيازة الاراضى الزراعيه

تبعا للمساحة والانتاج

بولندا ، ١٩٦٨

نوع حيازة الاراضى الزراعيه	مساحة الاراضى المنزعه الالف هكتار	%	الانتاج		
			الحبوب مليون طن	الماشيه الف رأس	الخنازير الف رأس
مزارع الدوله	٢٧٠٠	١٣	٢٠ ١٢	١٥٠٠ ١٤	١٥٣٠ ١٠
المزارع التعاونيه الانتاجيه	٢٢٠	١	٢ - ١٢	١٠٠ ٢	١٢٠ ١
المزارع الفرديه	١٦٩٥٥	٨٦	١٣٦٦ ٨٦٦	٩١٠٠ ٨٤	١٠٩٠٠ ٨٩
المجموع					

Source :

Doc. Krolikewski, Stefau, Changes In The Agrarian Structure In Polish Bgriculture After World War II, Pow. ZW CRS W - wa, Polaud, 1969.

وتبدو اهمية المزارع الفرديه واضحه بالنسبه للمساحه والانتاج فهى تشغل نحو ٨٤% من اجمالى المساحه المنزعه وتساهم بحوالى ٨٢% ، ٨٤% ، ٨٩% من اجمالى انتاج الحبوب والماشيه والخنازير على التوالى كما هو مبين فى الجدول السابق • وتحتل مزارع الدوله المركز الثانى فى الاهميه ويليه المزارع التعاونيه الانتاجيه • وقد سبق الاشاره تماما كما وسيفشار فيما

بعد الى ان هذه المزارع الفردية تشمل وقتا لا طار وبهادى، واهداف الكفاف المشتركى * ومن
التبؤد المفروضه على المزارع الفردية :

وضع حد اقصى للملكية الفردية ، ووضع شروط لممارسة حق توريث الاراضى الزراعيه
وتوجيه الانتاج عن طريق الحصول على مستلزمات الانتاج والسلف من مصادره حكوميه
والتدخل الحكوى فى تسويق الحاصلات الزراعيه - وبالتالى تحديد وتوزيع الدخل
الزراعى - عن طريق نظام الشراء بالتعاقد للحاصلات الزراعيه والتسويق التمارضى
والتوريد الاجبارى لجزء من الانتاج المزرعى للدولة باسعار مخفضه وما شابه ذلك - من
قيود موضح بعضها بالتفصيل فيما بعد *

ثالثا : السياسه الزراعيه Agricultural Policy والتمويل الزراعى

السياسه الزراعيه - تماما كما والبنيان الزراعى - تحدد طبيعته واسس واهداف نظام
التمويل الزراعى - لان وظائف واهداف نظام التمويل الزراعى تنحصر فى خدمة اهداف السياسه
الزراعيه ونفى بمقابله الاحتياجات التمويليه لمختلف طبقات البنيان الزراعى القائمه وساندة تطويرها
بخية تحسين البنيان الزراعى فالارتباط وثيق بين نظام التمويل الزراعى من جهة والسياسه
الزراعيه والبنيان الزراعى من جهه اخرى ، بل لا يمكن للاول ان يقوم او يعمل بممزل عن الاخر
لان عكس ذلك يرهى الى استحالة تاديه نظام التمويل الزراعى لوظائفه فى تحقيق وتمويل اهداف
ومشروعات السياسه الزراعيه وتحسين البنيان الزراعى او باختصار فى القيام بدوره فى تمويل
التنميه الاقتصاديه الزراعيه ولا يعتمدى نظام التمويل الزراعى - والحال كذلك - الا ان يكسون
عبارة عن مجرد نظام يقوم ببعض الانشطه الماليه المشابهه لتلك التى تقوم بها البنوك التجاريه
او البنوك الاخرى غير الزراعيه التى لا تأثير يذكر لها على تحسين البنيان الزراعى او تحقيق
اهداف التنميه الاقتصاديه الزراعيه * وما اكثر نظم التمويل الزراعى - فى عديد من البلاد
الناميه فى الماضى أو الحاضر - التى خدمت طبقه معينه من الاقطاعيين الزراعيين وادارات السى
تدهور البنيان الزراعى وقد مرت مصر بهذه التجربه حتى لحقت بها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كما
سبب الاشارة الى ذلك *

ومن اهم الاهداف طويل المدى للسياسه الزراعيه البولنديه ما يلى :

* Prof. Okuniewski, J., Agricultural Policy In Poland : Substance,

Forms and Aims, Pow. ZH CRS W.wa, Poland, 1969

١ - زيادة الانتاج الزراعى ، وتحسين نوعه وتركيبه ، لمقاومة الاحتياجات المتغيرة والمتزايدة

• للسكان

٢ - الاستغلال الامثل للاراضى والموارد الطبيعية الزراعية فى الانتاج للأسواق المحلية

• والخارجية

٣ - تطوير او تغيير Transformation البنية الزراعية agrariau srtucture

بحيث يصبح ويتكون من مزارع او مؤسسات زراعية / صناعية ضخمة ذات نمط اشتراكى تسمح باستخدام احدث الاساليب الانتاجية التى تشابه تلك المستخدمة فى الصناعة كما تتبع العلاقات الانتاجية الاشتراكية ، وتساعد على خلق مجتمع اشتراكى يتماشى تحت ظروف انسانية واجتماعية واقتصادية متقدمة ويعنى ذلك الانتقال الى مرحلة الزراعة الصناعية * .

٤ - دعم ودفع البحث والتدريب ، واستخدام المنجزات العلمية والفنية حتى يمكن دفع عجلة التقدم الاقتصادى الزراعى الذى يودى الى رفع دخل ومستوى معيشة المشتغلين بصناعة الزراعة •

وحتى يمكن تحقيق الاهداف السابقة طويلة المدى يعتقد على الامر رسم وتنفيذ الوسائل والبرامج الملائمة والمتناغمة فى المدى القصير وذلك فى ضوء الامكانيات المتاحة للدوله وفى اطار النظام الاجتماعى / السياسى للاشتراكية • وأهم الاهداف قصيرة المدى للسياسة الزراعية البولندية ما يلى :

* يمكن تصنيف الزراعة من زوايا مختلفة مثل نظام حيازة الاراضى ، ونمط الاستغلال الزراعى ومصادر الرى وتنظيم الزراعة وما الى ذلك اما من زاوية التطور الاقتصادى حتى الان فيمكن ذكر المراحل التالية :

Premitive Agriculture
Subsistence agriculture
Traditional agriculture
Commercial agriculture
Industrial agriculture

١ - الزراعة البدائية
٢ - الزراعة الاعاشية
٣ - الزراعة التقليدية
٤ - الزراعة التجارية
٥ - الزراعة الصناعية

- ١ - تخطيط انتاج وتوزيع مستلزمات الانتاج الضرورية في ضوء إمكانيات الاقتصاد القومى وتخطيط مستلزمات الانتاج مرتبط - مع تخطيط اهدافه *Targets*
 - ٢ - ربط تنمية وميكنة الزراعة بالتغيرات الاجتماعية بنسبة تطوير واستقرار الاوضاع والعلاقات الاشتراكية .
 - ٣ - تشابه او تماثل معدلات النمو في الانتاجية الزراعية ومستوى معيشة السكان - الزراعيين مع مثيلاتها في القطاع الصناعى والقطاعات الاخرى غير الزراعية .
 - ٤ - التوافق بين الاهداف الزراعية والاهداف القومية بما يؤدي الى تمثيل معدل نمو الاقتصاد القومى .
- وبالرغم من ان القطاع الخاص هو عماد الزراعة البولندية الا ان الدولة تلجأ الى عدة وسائل في تنفيذ سياستها الاشتراكية الزراعية في ظل اقتصادها المخطط . فالدولة تؤثر على معدلات واتجاهات التنمية الاقتصادية الزراعية عن طريق مجموعتين من الوسائل .
- المجموعة الاولى وتشتمل الوسائل التى تؤثر على معدلات واتجاهات التنمية الزراعية في المدى الطويل . واهم هذه الوسائل هى سياسة الاستثمار في الزراعة وفي الصناعات المرتبطة بها . وتأثير الدولة على حجم واتجاه الاستثمارات الزراعية اما ان يكون مباشرا او غير مباشرا فيكون تأثير الدولة مباشرا على حجم وتركيب الاستثمارات في حالة مزارع الدولة ، والصناعات التى تنتج مستلزمات الانتاج الزراعى ، والصناعات الزراعية لان خطط عمل واستثمارات كل هذه المؤسسات الحكومية وفروعها تحددتها الدولة في ضوء احتياجاتها وامكانياتها .
- اما في حالة المزارع الفردية او الخاصة فيكون تأثير الدولة على حجم واتجاه الاستثمارات - غير مباشرا . وتعتمد الدولة في ذلك على العوامل التى تؤثر في معدل واتجاه الاستثمارات الخاصة واهمها : الدخل المزرعى ، وكمية واسعار السلع الاستثمارية المعروضة في الاسواق والتى يستخدمها المزارعون مثل الآلات والماكينات ومواد البناء وما الى ذلك واسعار والتالى ارباحية مختلف الحاصلات الزراعية ، والسياسات المالية الخاصة بالائتمان والضرائب .
- واهم الوسائل التى تنبئها الدولة في تشجيع الاستثمار الخاص في الزراعة هى منح سلف طويلة الاجل بفائدة منخفضة للمزارعين ، وتخفيض الضرائب على الاستثمارات ، وتقديم

المساعدات المالية والفنية المباشرة لتنفيذ المشروعات الكبيرة التي تفيد مجموعة كبيرة من المزارعين مثل مشروعات الصرف وكهوية القرى وتوليد المياه •

كما يقوم صندوق التنمية الزراعية الذي تديره الحكومة - والذي سيوضح بالتفصيل فيما بعد - بدور رئيسي في الاستثمار الزراعي الخاص بكل انه في كثير من المناطق يعتبر المصدر الرئيسي للتنمية الزراعية •

وبالإضافة الى الاستثمارات الحكومية والى سياسة التمويل والضرائب الزراعية فان الدولة تقوم ايضا بتخصيص الاستثمارات اللازمة للبحوث والتجارب والتدريب في مجال الزراعة •

ويمكن تصنيف الاستثمارات الحكومية الى مايلي :

- ١ - استثمارات لزيادة انتاجية الاراضى •
- ٢ - استثمارات لزيادة انتاج الخضروات والمنتجات الحيوانية •
- ٣ - استثمارات لزيادة كفاءة العمل •
- ٤ - استثمارات لزيادة القدرات الفنية للمزارعين •
- ٥ - استثمارات لتدعيم الصناعات التي تنتج مستلزمات الانتاج الزراعي •
- ٦ - استثمارات لتدعيم البحوث وتطبيقها •
- ٧ - استثمارات لتدعيم الصناعات التي تستخدم المنتجات الزراعية كمواد خام •

ويوضح الجدول التالي اجمالي الاستثمارات الحكومية والقومية ونصيب الاستثمارات الحكومية الزراعية خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٦٧ في بولندا وذلك بالاسعار الثابتة لعام (١٩٦١) (بليون زولتي)

الاستثمارات الحكومية	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
اجمالي الاستثمارات القومية	٣٨٦	٦٥٧	١٠٠٠	١٤٠٤	١٦٩٩
اجمالي الاستثمارات الزراعية	٤٠	٨٧	١١٦	٢١٥	٢٥٨
نسبة الاستثمارات الزراعية الى الاستثمارات القومية	١٢٧	١٣٢	١١٦	١٥٣	١٦٢

Source: Vice-minister Prof Okuniewski, J., Ibid.

وتلجأ الدولة - بجانب الوسائل الاقتصادية - والمالية - إلى التشريعات الزراعية لتوجيه الاستثمارات ودفع عجلة التنمية الزراعية ، وتشكل هذه التشريعات الإطار التنظيمي الزراعي وتتناول مختلف الجوانب الزراعية ، فمنها ما يتعلق بتحسين الانتاج الزراعي مثل تلك التي تحتم على المزارعين تجديد التقاوى للمحاصيل والخضر كل ٣ سنوات وبما يؤمنه الافاق والمزارعين الحيوانات وما الى ذلك ، ومنها ما هو مرتبط بالحياة الزراعية بما في ذلك تجميع الاراضي والاستيلاء على الاراضي التي يهمل اصحابها في فلاحتها باعتبارها هذا هو المبدأ الذي يتبناه لبناء عن اراضيهم وما الى ذلك ، ومنها ايضا ما هو مرتبط بكمية الريف وتوفير مياه الشرب ، المجموعة الثانية وتضم الوسائل التي تؤثر على معدلات واتجاهات التنمية الزراعية في المدى -

القصير

والوسيلة الرئيسية للتحكم الحكومي المخطط في معدل نمو وكمية الناتج من كل من المحاصيل الزراعية هي اتباع نظام الشراء بالتماقد Contract buying للمحاصيل الزراعية الذي يكون مرتبطا بوسائل اخرى اهمها :

- أ - توفير مستلزمات الانتاج للتماقد من المصادر الحكومية
 - ب - منح سلف حكومي قصير الاجل للتماقد لشراء مستلزمات الانتاج ومقابلة نفقات العمليات التجارية الزراعية .
 - ج - تقديم الارشادات والتعليمات الفنية الزراعية .
- وتحدد الدولة الكميات التي تتماقد لشراءها مسبقا من المزارعين في خدلتها السنوية سواء على المستوى القومي او المستوى الاقليمي وهناك بعض العقود التي تسري لمدة ثلاث سنوات ، كما تقوم ايضا الجمعيات التعاونية باتباع هذا النظام وتحدد الكميات التي تتماقد عليها على اساس المساحة المنزرعة بمحصول معين او على اساس عدد الدواشيبي لدى المزارعين .
- وقد استخدمت الدولة هذا النظام في شراء اجمالي الانتاج من كل من بنجر السكر والحبوب الزيتية والتقاوى والشتلات ، والبيكن ، وسلالات الدواشيبي ، كما اتباع في شراء حوالى ٤٠ % من اجمالي انتاج الحليب ، وحوالى ٨٠ % من لحوم الابقار والخنازير .

وتحدد الدولة اسعار المنتجات الزراعيه المتعاقد عليها وتثبتها لفترة من السنوات ٤ -
 الامر الذى ادى الى زيادة الانتاج بدون انخفاض الاسعار كما ان الدولة تلجأ الى رفع
 اسعار بعض السلع لزيادة انتاجها كما حدث فى حالة الحبوب والصوف واللحم كما تمنح الدولة
 المتعاقدين سلف قصيرة بفائدة منخفضة - وهى عادة ما تكون عينية - للحصول على مستلزمات
 الانتاج مثل التقاوى والاسمدة والاعلاف وما الى ذلك كما تقوم الدولة بتقديم المساعدات الفنية
 عن طريق الارشاد الزراعى *

وجد يرب بالذكر ان هناك طريقتين أخريين - بالاضافة الى شراء الحاصلات الزراعيه
 بالتعاقد - تستخدمها الدولة فى شراء الحاصلات الزراعيه وهما التوريد الاجبارى obligatory
 deliveries والشراء من السوق الحر free market *

وتشتري الدولة بهذه الطرق الثلاث نحو ٨٥% من اجمالى الانتاج الزراعى *
 ولا شك ان سيطرة الدولة على الاسواق - بجانب ما سبق ذكره من وسائل وخاصة فيما يتعلق
 بالاستثمار والتمويل والضرائب - يمكنها من ان تقوم بدور قيادى فى توجيه وزيادة الانتاج
 الزراعى فى القطاع الخاص الزراعى *

واخيرا تضم الوسائل التى تؤثر على معدلات واتجاهات التنمية الزراعيه فى المدى القصير
 sector development
 programs احد الوسائل التى يجدر الاشارة اليها ومعنى برامج تنمية القطاع

وتقوم الدولة بتنفيذ هذه البرامج بهدف نشر او تصميم التكنولوجيا الزراعيه الحديثه مثل اسلوب
 جديد للزراعة او نوع جديد من مستلزمات الانتاج الزراعى او القضاء على مشكلة زراعيه معينه
 فى اقصر وقت ممكن * ومصادر هذه التكنولوجيا الحديثه اما ان تكون البحوث والتجارب التى
 تقوم بها المؤسسات الحكوميه والهيئات العلميه او فى كثير من الاحيان الاساليب والمنتجات
 المتقدمه التى يتوصل اليها المزارعون المتفوقون فترسم الدولة برنامجا متكاملا يتضمن المساعدات
 الماليه والفنيه ، وتوفير مستلزمات الانتاج الجديده ، وتدريب المزارعين لتحقيق الهدف
 المرتبط بمحصول معين او مشكله معينه وقد نفذت الدولة هذه البرامج فى حالات كثيره منها زيادة
 انتاج الحبوب والبطاطس عن طريق توفير التقاوى المحسنه وتوزيعها على المزارعين واستبدالها
 بالتقاوى القديمه * وكذلك فى تصميم وسائل وقاية الخضروات ، وتحسين خصوبه الاراضى

* See : gorzelak, E., Main Features of Acentrally Planned Economy,
 Pow.ZW CRS W - wa, Poland, 1969.

بتوزيع الجيسى الزراعى ، وزيادة الانتاج الحيوانى عن طريق استخدام الاعلاف المصنعة
والمضاف اليها البروتينات والعناصر الغذائية الهامة •

رابعاً : الدوائر الزراعية ، agricultural circles ، وصندوق التنمية الزراعية

Agricultural Development Fund

الدوائر الزراعية عبارة عن تنظيمات زراعية اختيارية ذات عبء اقتصادى واجتماعى يتحد فيها
المزارعون للعمل من اجل زيادة وتحسين الانتاج الزراعى عن طريق الجمع بين جهود الافراد
وبين المساعدات التعاونية والاشتركية او الحكومية • وتعتمد الدولة على هذه الدوائر فى تنفيذ
سياستها فى القطاع الخاص فى الزراعة • وتخرج نشأة هذه الدوائر الى التقاليد البولندية
القديمة اذ تكونت عدة دوائر وكان نشاطها محدودا • ولكن الدولة قامت فى عام ١٩٥٦ بنشر
هذه الدوائر فى القطاع الخاص الزراعى وكذلك بتوسيع وظائفها وبجالات نشاطها • واصبحت
هذه الدوائر تقوم بدور رئيسى فى تنمية القطاع الخاص فى الزراعة •

وكانت نقطة الانطلاق لهذه الدوائر هى انشاء صندوق التنمية الزراعية • وتقوم الحكومة
بتمويل هذا الصندوق من حصيلة الفروق السعرية بين اسعار السوق للحاصلات الزراعية وبين
الاسعار المنخفضة التى تحددها الدولة للحاصلات الزراعية التى يوردها المزارعون اجباريا
للدولة • وكانت هذه الحصيلة بالاضافة الى حصيلة الضرائب الزراعية توجه نحو التنمية الاقتصادية
القومية قبل عام ١٩٥٩ وقد قررت الدولة فى عام ١٩٥٩ توجيه حصيلة فروق الاسعار لتمويل
صندوق التنمية الزراعية او بمعنى آخر اعادة هذه الاموال لاصحابها بشرط ان تستثمرها
الدوائر الزراعية فى اطار النظام الاشتراكى وبصورة لجماعية •

وقد بلغت حصيلة فروق الاسعار نحو ٢٥ بليون زولتى فى الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٥ • وتقوم
الدولة بتوزيع هذه الحصيلة على الدائرة الزراعية فى كل قرية على قدر ما ساهم به المزارعون
المقيمون بها • وفى حالة القرى التى لم يتشكل بها بعد دوائر زراعية تقوم الحكومة بايـداع
المبالغ الخاصة بكل قرية فى احد البنوك ولكنها لا تستخدم الا بعد ان يتم بها تشكيل دائره
زراعية • وحتى يتم ذلك فيجوز للقرية تحويل هذه المبالغ الى دائرة زراعية او جمعيه انتاجيه
تساويه مجاوره فى نظير التمتع بالخدمات التى تؤدى بها • وهناك اتحاد لهذه الدوائر على

مستويات المراكز والمحافظات والمستوى القومى •

وصفه عامه فان الدائرة الزراعيه مسئوله عن التنمية الزراعيه فى منطقتها (اى القريه)
فى اطار الخطه القوميه اى انها الاداء التنفيذيه لسياسة الدوله الاشتراكيه الزراعيه فى القطاع
الزراعى الخاص • ومن اهم الوظائف التى تقوم بها هذه الدوائر وظيفه توعية وتشغيل وعيانه
الماكينات والالات الزراعيه على اختلاف انواعها واحجامها وتؤدى الخدمات الاليه الزراعيه
للأفراد المزارعين الاعضاء بها وهذه وظيفه هامه جدا فى الزراعه البولنديه التى تتكون غالبيتها
من مزارع صغيره ومتوسطه لاتستطيع شراء هذه الماكينات او استخدامها بشكل اقتصادى • كما
تقوم الدوائر بتوفير قطع الخيار والوقود وتدريب الصائغين لهذه الالات •

وتنقى تعليمات الدوله بتخصيص ٢٥% على الاقل من اموال صندوق التنمية الزراعيه
لشراء الالات والماكينات الزراعيه كما تنقى باستخدام حوالى ١٠% من اموال الصندوق فى
انشاء ورش الاصلاح والجراجات والصيانه •

وبجانب ذلك تقوم هذه الدوائر بتقديم المساعدات فى نشر الوسائل الحديثه للزراعه
وانتاج وتربية الماشيه ، واختيار وشراء ونقل التقاوى والشتلات المنتقاء ، ومقاومة آفات الخضر
والفاكهه ، وتوريد الاسمده اذ تتسلم الدائرة الاسمده المطلوبه من الجهات الحكوميه
مباشرة وتقوم بتوزيعها على الاعضاء ، ونقل الحاصلات الى مراكز التسليم او التسويق ، وتقديم
الاستشارات فى حالات التعاقد لبيع الحاصلات ، وتنظيم البرامج التدريبيه وما الى ذلك •

وقد بلغ عدد هذه الدوائر فى عام ١٩٦٨ نحو ٣٢٢٠٠ دائره تضم ٢٢٢٤٠٠٠ ر -
عضوا بما فى ذلك حوالى ٤٤% من المزارع التى تزيد مساحتها عن نصف هكتار • وقد بلغت
قيمه اصول هذه الدوائر نحو ١٥٠٠٠ مليون زولتى فى عام ١٩٦٨ • كما امتلكت ٧٠٠٠ ر -
جرارا ، ٤٢٠٠٠ ماكينه دراس ، ٥٣٠٠٠ من الكراكات والكاتاليزر ، واعداد ضخه من
اللوريات والعربات والطلبهات والمحاريث ، والرشاشات وماشابه ذلك • ولم يقتصر نشاط هذه
الدوائر على مبنى الزراعه فحسب بل توفر هذه الدوائر المعدات اللازمه لتصنيع بعض مستلزمات
الانتاج وكذلك لتصنيع بعض المنتجات الزراعيه • فهى توفر مثلا الالات اللازمه لتكسير الاعلاف
والخزانات اللازمه لحفظ الاعلاف السائله ، والسابلوز اللازمه لحفظ الاعلاف الخضراء والمخازن
اللازمه لحفظ الاعلاف الجافه ، والالات اللازمه لرش وتعقيم الماشيه وحظائرها ، وكذلك المصانع

اللازمه لانتاج مواد البناء واجزاء المباني المصنعه وما شابه ذلك فى مجال مستلزمات الانتاج كما تقوم بتوفير عوامع للحبوب ، وحدات لتبريد الالبان ومصانع لتجفيف وتمرير وتمبيد الفاكهه والخضروات ، ومطاحن لطحن الحبوب واخرى لاستخلاص الالياف وما شابه ذلك فى مجال التصنيع الزراعى .

خامسا : التعاون والتمويل الزراعى .

ان الحركة التعاونيه جزء من التراث والتقاليد فى بولندا ويرجع تاريخها الى اوائل القرن التاسع عشر . ولكن النظام التعاونى تطور تطورا جذريا واصبح نظاما مؤسسا على اساس ومبادئ حديثه ويعمل فى اطار النظام الاشتراكى ويؤدى دورا حيويا فى الاقتصاد القومى . فقد زاد نصيب النظام التعاونى فى التجاره القوميه من ٣% فى سنوات ما قبل الحرب العالميه الثانيه الى حوالى ٥١% فى عام ١٩٦٧ .

وتساهم التعاونيات الصناعيه بنحو ١١٦% من اجمالى الناتج القومى ، ويرفع نصيبها فى انتاج بعض الصناعات الى اكثر من ٥٠% فى صناعة الاثاث ، والى ٤٠% فى صناعة الملابس والاخذيه . وصفه عامه فان التعاونيات انتجت حوالى ٩% من الناتج القومى واتاحت فربس العمال لاکثر من مليون شخص .

وفى قطاع الزراعه تقوم التنظيمات التعاونيه بانشطه عديده كما تؤدى دورا فعالا فى انتاج - وتسويق وتصنيع ومجهل المنتجات الزراعيه . وتشمل اوجه نشاطها . توفير مستلزمات الانتاج القيام بالخدمات الزراعيه ، انتاج مواد البناء للتشييد المنزلى ، انتاج الاعلاف ، تصنيع المنتجات الزراعيه ، تسويق السلع الاستهلاكيه الصناعيه والزراعيه ، تقديم السلف الزراعيه وتشجيع الادخار عن طريق تعاونيات الادخار والتسليف Saving and credit Co-operatives

ويبلغ عدد الاعضاء المشتركين فى مختلف انواع الجمعيات التعاونيه نحو ١١ مليون شخصا من مجموع السكان البالغ عددهم نحو ٣٢ مليون شخصا ، ويبلغ عدد الجمعيات التعاونيه نحو ١١٠٠٠ جمعيه .

وتتضح أهمية التعاون في المجالات الزراعية السابقة من البيانات التالية :

نصيب التعاون بالنسبة لإقتصاد القومى فى عام ١٩٦٨	أوجه النشاط التعاونى
من ٨٠% الى ٩٠%	أ (توريد مستلزمات الانتاج والسلع الرأسمالية
من ٦٥% الى ٧٥%	ب (شراء الخضروات للتصنيع او التصنيع
من ٩٠% الى ٩٥%	ج (شراء المنتجات الحيوانية للتصنيع او التصنيع
من ٧٠% الى ٨٠%	د (توريد السلع الاستهلاكية الصناعية الى المزارعين

- ويشرف على الجمعيات التعاونية منظمة قمة
وهو المجلس الاعلى للتعاون Supreme Cooperative الذى يشترك فيه عدة اتحادات
للتعاونيات المركزية التى يديرها يمثل كل منها الجمعيات
- على مستويات المحافظة والمركز والقرية .
والاتحادات التعاونية المركزية هي :
- ١ - المركز التعاونى الزراعى " للجهود الذاتية للفلاحين "
Agricultural Cooperative Centre " Peasant Self-Aid "
 - ٢ - الاتحاد المركزى لتعاونيات الالبان
Central Union of Dairy Cooperatives
 - ٣ - الاتحاد المركزى لتعاونيات الادخار والتسليف
Central Union of savings and Credit Cooperatives
 - ٤ - الاتحاد المركزى لتعاونيات النفاكهه
Central Union of Horticultural Cooperatives
 - ٥ - الاتحاد المركزى لتعاونيات الانتاج الزراعى
Central Union of Bgricultural Production Cooperatives

٦ - اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية

Union of Consumer Cooperative Societies

٧ - الاتحاد المركزي للتعاونيات الحرفية

Central union of craft cooperatives

٨ - الاتحاد المركزي لتعاونيات بناء المساكن

Central union of Housing Construction Cooperatives

٩ - الاتحاد المركزي لتعاونيات توريد وتسويق المنتجات الفنية

Central union of Artisan Supplies and Marketing Cooperatives

واكبر منظمة تعاونية هي المركز التعاوني الزراعي للجهود الذاتية للمزارعين ، اذ يبلغ عدد الاعضاء نحو ٢٤ مليون مزارع ، ويتبعها التعاونيات التالية :-

٢١٩٤	جمعية تعاونية للتوريد والتسويق
٢٩٧	جمعية تعاونية بحرية
٥٩	جمعية تعاونية لتجارة الجملة
٢٧٤	جمعية تعاونية للمجتمعات المحلية
١٧	جمعية تعاونية للمجتمعات على مستوى المحافظات
١٧	جمعية تعاونية للنقل الزراعي

والجمعيات التعاونية للمجتمعات تخدم حوالى ١٦ مليون من السكان الريفيين وحوالى

١٥ مليون من سكان المدن الصغيرة عن طريق :-

٥٦٠١٨	محل تجارة تجزئة
٥٨٢	محل كبير للتجارة departmental stores
٤٠٤١	محلات عامة
٣٣٥	محل لبيع الآلات الزراعية
٢٤٨٨	مخبز
١٤٦٩	محل جزارة

٤٨٠٣ مطعم وقهوة

٨١٩ محطة مياه

وبجانب المساعدات المالية التي تحصل عليها هذه الجمعيات فانها تعتمد اساسا على التمويل الذاتي التعاوني . وتقوم بمنح السلف المئنيه للاعضاء اى تقوم بتوريد مستلزمات الانتاج وتسويق وتصنيع المنتجات الزراعيه بالاجل . كما تقوم بدور الوسيط فى شراء المنتجات الزراعيه المتعاقد عليها او التي تخضع لنظام التسليم الاجبارى التي سبق الاشاره اليها . وهى تقوم بصفه عامه - بالاشترائك فى حوالى ٣٠% من اجمالى التجاره القوميه .

وتقوم الانواع الاخرى للجمعيات التعاونيه بدور هام كل فى مجال تخصصه . ولا يسمح المجال لتحليل كل منها ، وانما يلزم الاشاره بايجاز الى تعاونيات الادخار والتسليف .

فيلغ عددها نحو ١٦٤٦ جمعيه تضم ٣٢ مليون عضوا وتقوم بالوظائف التاليه :

١ - تنظم عن طريق الجهود الجماعيه او المشتركه المساعدات الماليه اللازمه للتقدم الفنى فى المناطق الريفيه ، ولتكتيف المزارع وزيادة الانتاج الزراعى .

٢ - تفتح حسابات ادخار وحسابات جاريه للاعضاء وتقوم بتشجيع المدخرات وتسويه حسابات الاعضاء مع المنظمات المختلفه .

٣ - تمنح سلف للانتاج الزراعى وتقوم بتسديد ديون الاعضاء لحساب الاخرين

٤ - تنظم تدفق ودوره النقود فى المنطقه عن طريق متابعه النشاط المالى للاعضاء .

٥ - تقوم بالخدمات البنكيه المختلفه .

٦ - تساعد الدوائر الزراعيه فى شئونها الماليه وتشرف على انظمتها الماليه

٧ - تنظم البرامج التدريبيه للشباب .

٨ - تساعد فى تنظيم وادارة المدارس الخاصه ببنوك الادخار والتعاونيات .

٩ - تقوم بنشاط ثقافى وتعليمى فى المنطقه .

١٠ - تقوم بمنح الاعانات والمساعدات فى حالات الموز والطوارئ .

ويكون نشاء هذه الجمعيات فى حدود الخطة الاقتصادية لمنطقه عملها ويتم تمويلها
عن طريق :

- ١ - المصادر الداخليه من رأس مالها ومعاملتها وعمولتها وأرباحها •
- ٢ - المصادر الحكوميه فى صورة سلف حكوميه تحصل عليها من البنوك المختلفه •

والاتحادات التعاونية المركزية هي :

- ١ - المركز التعاونى الزراعى " للجهود الذاتية للفلاحين "
Agricultural Cooperative Centres "Peasant Self-Aid".
- ٢ - الاتحاد المركزى لتعاونيات الالبان •
Central Union of Dairy Cooperatives.
- ٣ - الاتحاد المركزى لتعاونيات الادخار والتسليف •
Central Union of Savings and Credit Cooperatives.
- ٤ - الاتحاد المركزى لتعاونيات الفاكهة •
Central Union of Horticultural Cooperatives.
- ٥ - الاتحاد المركزى لتعاونيات الانتاج الزراعى •
Central Union of Agricultural Production Cooperatives.
- ٦ - اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية •
Union of Consumer Cooperative Societies.
- ٧ - الاتحاد المركزى للتعاونيات الخزفيه •
Central Union of Craft Cooperatives.
- ٨ - الاتحاد المركزى لتعاونيات بناء المساكن •
Central Union of Housing Construction Cooperatives.
- ٩ - الاتحاد المركزى لتعاونيات توريد وتسويق المنتجات القنيه
Central Union of Artisan Supplies and Marketing Cooperatives.

(الفصل السادس)

نظام التمويل الزراعى فى جمهورية مصر العربية

أولا : مقدمه :

١ - يعتبر نظام التمويل الزراعى فى جمهورية مصر العربية من أقدم النظم فى العالم ، فقد بدأ - فى العصر الحديث - بشكل منظم فى عام ١٨٥٨ عندما فتحت البنوك الأجنبية التجارية فروعها لها فى مصر وتضمن نشاطها منح سلف قصيرة الاجل لكبار المزارعين ، وتركز النشاط الرئيسى لهذه البنوك فى تمويل صادرات مصر من المواد الخام الزراعية وخاصة القطن بالانفاة الى تمويل واردات مصر من المواد المصنعة وخاصة السلع الاستهلاكية . ولما كانت الزراعة فى ذلك الوقت هى محور النشاط الاقتصادى القومى فان نشاط هذه البنوك كان يعتمد عليها ومرتبطة بها . ثم بدأت مرحلة انشاء العديد من البنوك الأجنبية المقارنة التى قامت بمنح السلف المقارنة طويلة الاجل لكبار المزارعين وذلك بانشاء البنك المصارى Credit Foncier Egyptien برأس مال فرنسى فى عام ١٨٨٠ . وتمكنت مصر والعالم لآثار الحرب العالمية الاولى والأزمات الاقتصادية فى الفترة ١٩١٠ - ١٩٣٠ الامر الذى أدى الى انكماش نشاط البنوك الزراعية وخير الزراعة والى كثرة الهبوع الجبرية للأراضى الزراعية . ومن نظام التمويل الزراعى بمراحل اخرى بعد ذلك أهمها مرحلة التدخل الحكومى فى عام ١٩٣٠ ومرحلة إعادة تنظيم نظام التمويل الزراعى وتنفيذ قانون اصلاح الزراعى فى أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢ . وسوف نشرح مختلف هذه المراحل بالتفصيل فيما بعد .

٢ - يقدم نظام التمويل الزراعى وتطوره فى مصر حتى ثورة ١٩٥٢ الدليل الواضح على أن مجرد وجود نظاما للتمويل الزراعى لا يعنى تلقائيا أن هذا النظام يقوم بوظائفه و دوره فى تنمية الصرح الاقتصادى الزراعى وتمهين نظام حياة الأراضى الزراعية . فعلا بالرغم من التاريخ الطويل نسبيا لنظام التمويل الزراعى فى مصر

فانه لم يؤدى حتى قيام الثورة الى تطوير وتنمية الزراعة المصرية وتحسين نظام حيازة الاراضى كما حدث فى بعض البلدان الاخرى لانه كان موجها لخدمة كبار الاقطاعيين من المصريين والاجانب . ومن المسلم به ان اصلاح الزراعى يتم تدريجيا بالاعتماد اساسا على التشريعات الزراعية وجهاز التمويل الزراعى أو قسرا بالوسائل الثورية . وقد تم تنفيذ اصلاح الزراعى فى مصر عن طريق ثورة ١٩٥٢ بعدما فشل نظام التمويل الزراعى فى تادئة وظائفه بل بعدما أدى الى تدهور نظام حيازة الاراضى وانتشار طبقات الممال الزراعيين ، والتراخيل ، والتعاليه ، والمستأجرين والوسطاء ، والملاك الفاسدين ، والاقطاعيين والى ارتفاع قبة وابجارات الاراضى الزراعية ، والى انخفاض مستوى معيشة الغالبية من أفراد الشعب ، والى خيوط لك من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وربما يرجع ذلك - أى عدم فاعلية جهاز التمويل الزراعى - الى سببين رئيسيين يرتبط كل منهما بالآخر وهما :

(أ) - ان نظام التمويل الزراعى كان مرتبطا بالظروف الاقتصادية والسياسية التى تعرضت لها مصر ، والتى لم تكن تستهدى - بصفة عامة - التنمية الاقتصادية الزراعية ، لا بل التنمية الاقتصادية الشاملة نفسها .

(ب) - ان نظام التمويل الزراعى كان يراعى وجهة نظر أو مصالح الممول أو البنك ولم يكن يراعى وجهة نظر أو مصالح المقترض أو المزارع . فكان الردى هو الحصول على أكبر ربح بغض النظر عن استخدامات القروض الزراعية ، وذلك بالتركيز على النمائات المقاربه للقروض ، وتقليل عناصر المخاطرة ، واتباع الاساليب البنكية المتحفظة والتقليدية ، والادارة الدائمه ، ومراعاة خفض التكاليف ، وعدم انشاء فروع للبنوك ، واتباع نظام الفائدة المركبة على الديون ، وعدم التيسير على المقترضين فى حالات الازمات الاقتصادية أو الظروف الزراعية المعاكسة وما الى ذلك من الاساليب التى لاتناسب طبيعة واحتياجات التنمية الزراعية .

٢ - تمرن نظام التمويل الزراعى لمدة ثمانينيات وبعد قيام ثورة ١٩٥٢ تأميم

موجودات خدمة المزارعين وتحويل الزراعة المصرية • ولكنه ما زال يرتكز أساسا على
التسليف قصير الاجل • كما أنما زال يعاني من مشاكل عديدة وتقصير فى بعض
وثائقه ووسائل تمويله ونظمه وأهدافه •

ثانيا : العوامل الاقتصادية والسبابة التى أثرت فى تطور نظام التمويل الزراعى فى مصر:

١ - كانت مصر وخاصة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر دولة زراعية تصدر المواد
الخام الزراعية وخاصة القطن وتستورد المنتجات المصنعة وخاصة الآلية منها •
وتمت هذه الظروف كان من البديهي إعلاء الأولوية لإنشاء البنوك التجارية التى
تقوم بمنح سلف قصيرة الاجل • ولما تمتعت عديد من البنوك الأجنبية ابتداء من
عام ١٨٥٨ بربح لها فى مصر • وقد بلغ عدد البنوك فى الفترة ١٨٥٨ - ١٨٦٨ ثمانية
بنوك منها بنك عقارى وبنك العقارى المصرى فى عام ١٨٨٠ والبنك الألبانى
المصرى فى عام ١٨٦٨ •

ومع أن هذه البنوك كانت مخصصة أساسا بتمويل التجارة الخارجية إلا أنه لا يجوز
إغفال هذه المرحلة أو الفترة من تاريخ التمويل الزراعى فى مصر لأن التجارة الخارجية
كانت مرتبطة بمحصول القطن • ولأن هذه السلف كانت تمنح لكبار المزارعين المصريين
والأجانب أو للتجار الذين كانوا بدورهم يقومون بدور الوسيط فى تمويل محصول القطن
وفى جميع الأحوال كانت هذه الأموال تخزن حتى أبعد القربى النائية • وفى خريف
كل عام كان الطلب يرتفع على النقود لتسوية محصول القطن • وكان حجم الطلب على
الذهب والأوراق النقدية يتوقف على حجم محصول القطن وكفاءة وسرعة عملية تصديره •
وكانت هذه النقود تجد طريقها لمتى انتهاء الربح • أما نى ربيع كل عام فكانت
الأموال التى تدفقت الى الربح فى الخريف تعود للتدفق بصورة أكبر الى المدن •
وبالتالى الى البنوك عن طريق دفع الضرائب وشراء السلع والخدمات المتأخرة فى

المدن الكبرى وسداد الديون • وكانت هذه البنوك تقوم بشحونة ما يابنها وميزان مدفوعاتها عن طريق هذه المصطلحات التي كانت تستخدمها في الخارج حتى باتت في الخريف التالي تشاود الكرة •

ولا يعني ذلك إطلاقاً أن هذا التمويل التجاري قصير الأجل للزراعة على أهميته كان يفي باحتياجاتها بل أنه أدى إلى استمرار اعتماد مصر على محصول واحد • وعدم تكوين رأس المال في الزراعة • وعدم استطاعة صغار المزارعين من الحصول على هذه السلف وبالتالي إلى اعتمادهم على الأفراد (المرابين ، والتجار ، والبسطاء) الذي كانوا يتقانون فائدة مرتفعة على القروض تتراوح بين ٢٠% إلى ٤٠% • ومن ناحية أخرى فإن عدم الاستئثار في تنمية القطاعات الأخرى غير الزراعية لم يساعد على تنمية الزراعة نفسها كما لم يساعد على زيادة الناتج القومي بدرجة كافية لرفع مستوى معيشة السكان المتزايدين •

٢- خلال الفترة ١٨٨٠ - ١٩١٠ اتسم نظام التمويل الزراعي - بجانب التمليل التجاري قصير الأجل - بظهور العديد من البنوك الأجنبية العقارية والتوسع في منح السلف العقارية طويلة الأجل • وقد انشأ أول بنك عقاري وهو البنك العقاري المصري في عام ١٨٨٠ برأس مال فرنسي • ثم انشأ بعد ذلك شركة الاراني في مصر عام ١٨٨٠ برأس مال انجليزي • والبنك الزراعي المصري في عام ١٩٠٢ برأس مال انجليزي • ومندوق الرهونات المصري في عام ١٩٠٣ برأس مال بلجيكي • وبنك الاراني المصري في عام ١٩٠٥ برأس مال انجليزي / فرنسي • وشركة الرهونات المصرية في عام ١٩٠٨ برأس مال انجليزي • ويمكن اعتبار عام ١٨٨٠ بداية لظهور البنوك المتخصصة في الزراعة لان الاراني الزراعية كانت تقدم في معظم الحالات كضمان لقروض هذه البنوك • وهناك عوامل عدة أدت إلى انشاء هذه البنوك الأجنبية العقارية أهمها :

أ - إنشاء المحاكم المختلطة في عام ١٨٧٥ وتحويل النظم القانونية لدفع الأجنبي
ووضع الإطار القانوني للمعاملات والمقود .

ب - تدفق الأموال الأجنبية لاستثمارها في مصر نظرا لارتفاع سعر الفائدة فيها
بالمقارنة بنظيرتها في البلاد الأوروبية .

ج - تولع الأرايى الحكومية على الأفراد في تلك الفترة الذي أدى إلى ارتفاع
الطلب على السلف المقاربة .

وكانت هذه الشركات والبنوك المقاربة تمنح القروض بفائدة تتراوح بين ٧% إلى ٩%
لكبار المزارعين والقطاعيين من المصريين والأجانب . وكانت هذه القروض تستخدم
عادة في الأغراض الاستهلاكية وقل أن توجه للاستثمار الزراعي بل إنما كانت تستخدم
في المقاربة في أسرار الأراضي ورميها نتيجة لاتجاه كبار الملاك إلى الحصول على المزيد
من الأرايى الزراعية وتوسيع حيازاتهم الزراعية . مما قلل ارتفاع أسعار الأراضي ارتفاعا
كبيرا في الفترة ١٩٠٠ إلى ١٩٠٧ ثم خلال الحرب العالمية الأولى مما أدى إلى
زيادة نشاط هذه البنوك المقاربة وإلى زيادة رأس مالها الذي ارتفع من نحو ٢٣ مليون
جنيها في عام ١٨٩٢ إلى ٢٦٣ مليون جنيها في عام ١٩٠٢ إلى حوالي ١٠٠ مليون
جنيها في عام ١٩١٤ .

أما صفار المزارعين فقد شركوا - مرة أخرى - للتعامل مع الأفراد . ويكفي للدلالة
على ذلك أن البنك المقارى المصرى خلال فترة حياته (١٨٨٠ - ١٩٢٢) قد قدم
سلف عقارية طويلة الأجل بلغت اجمالي قيمتها نحو ٩٧ مليون جنيها لم يمنح منها الا -
٢٠٠٠٠ جنيها فقط كسلف بقل مقدار كل منها عن ١٠٠ جنيها لصفار المزارعين .

٣ - تنصف الفترة ١٩١٠ - ١٩٣٠ بظهور عدة أزمات اقتصادية أدت إلى انخفاض الأسعار
وبالتالى إلى انخفاض الدخل المزرعية . وعجز الكثيرون من المزارعين عن سداد ديونهم

ولجأت البنوك العقارية الى بيع مساعدات كبيرة من الاراضى الزراعية الموهونة دون مراعاة للظروف الاقتصادية واحتمالات تغيرها فى المستقبل . وأدت هذه الظروف الى انكماش فى نشاط البنوك التجارية والعقارية . ولم ينشأ فى هذه الفترة الا عدد قليل من البنوك العقارية التى لم يكن لها اعمية كبيرة وكانت فى طبيعة أعمالها وخدماتها متشابهة مع البنوك التى انشئت فى الفترة ١٨٨٠ - ١٩١٠ . وهذه المؤسسات على صندوق الرهن العقارى برأس مال فرنسى ، والبنك المقارى الزراعى والحضرى لمصر برأس مال ايطالى ، وبنك الرهونات المصرى برأس مال ألمانى ، والبنك العقارى السويسرى / المصرى برأس مال سويسرى .

٤ - منتصف الفترة ١٩٣٠ - ١٩٥٢ بالتدخل الحكومى فى نظام التمويل الزراعى ، وانشاء بنوك مصرية تمتد ف خدمة صغار المزارعين ، وانتشار نشاط وتنشيط معظم البنوك العقارية الاجنبية .

وقد بدأت هذه الفترة بالازمة الاقتصادية فى الثلاثينات فانخفضت الاسعار وتراكمت الديون على المقترضين لمجزم عن سداد القساط المستحقة مما اضطر الحكومة التى كانت تمارس قبضا كبيرا من الاستقلال فى ذلك الوقت بالمقارنة بالفترات السابقة الى التدخل لحل الازمة نتيجة لضغط المدينين من جهة والدائنين (البنوك الاجنبية) من جهة أخرى ، فاتفقت الحكومة مع البنوك القائمة حينذاك على اجراء أعمال البعض منها وتحويل ديونها للدولة وتمويلها عنها مثل ما حدث فى حالة البنك الزراعى المصرى . فى عام ١٩٣٢ وشركة الرهونات المصرية فى عام ١٩٣٥ . كما اشفت مع البعض الآخر على عمل تسويات وتسهيلات للمدينين تنمى إعادة جدولة القروض Re-scheduling على أساس تقسيط المبالغ المتأخرة ، مع تخفيفها فى بعض الحالات ، على مدة أطول وبسعر فائدة أقل مما كانت عليه أصلا .

والواقع أن هناك محاولات عديدة للتدخل الحكومى فى تعديل نظام التمويل الزراعى ،
ولكنها كانت محاولات غير مجدية نظرا لسيطرة الاتطاع على الزراعة الامر الذى يتمدد بحسبه
مساعدة صغار المزارعين • فمئذ انشاء البنك الاعلى المصرى فى عام ١٨٩٨ كان هناك
اعتقادات على أن يتم من نشاطه منح سلف قصيرة الاجل لصغار المزارعين • وقام البنك بنشاط
محدود فى هذا المجال • ثم حول البنك هذه القروض الى البنك الزراعى المصرى عند
انشاءه فى عام ١٩٠٢ • ونصت الحكومة البنك فائدة ٣% على هذه القروض مع قيامها
بتسليمها عن طريق الصارفة • ولكن ذلك ايضا لم يفيد صغار المزارعين • ثم أصدرت
الحكومة قانون الخصم افدنة فى عام ١٩١٢ لحماية الملكيات الزراعية التى تقل عن خمسة
أفدنة من الحجز والبيع الجبرى •
وبالرغم من أن هذا القانون قد حافظ على هذه الملكيات الزراعية الصغيرة فى وقت الازمات
الاقتصادية • الا أنه ربما يكون قد اضربها فى المدى الطويل نظرا لعزوف المصارف
التمويلية عن تقديم السلف لها لعدم فاعلية الضمان • وعند انشاء بنك مصر فى عام ١٩٢٠
منحته الحكومة $\frac{1}{4}$ مليون جنيه لتشجيع الحركة التعاونية الزراعية • وتقدم سلف لها
بفائدة منخفضة نسبيا وعلى ٤% على أن تقوم الجمعيات بدورها بتسليف اعضائها بفائدة ٦%
سنويا • ولم تجد كل هذه المحاولات فى مساعدة الطبقات الدنيا من المزارعين •

وكانت المشكلة التمويلية الزراعية ذات جوانب مختلفة أهمها :-

- أ - عدم وجود مصادر لتمويل صغار المزارعين والمستأجرين •
- ب - ارتفاع سعر الفائدة على القروض الزراعية •
- ج - عدم فاعلية البنوك الاجنبية العقارية فى تمويل الزراعة • مع تراكم الديون
وسيطرة الاتطاع الزراعى •

ولذلك قامت الحكومة لأول مرة بإنشاء بنوك مصرية زراعية شبه حكومية و كومية وهى :

أ - بنك التسليف الزراعى وهو بنك شبه حكومى انشئ فى عام ١٩٣١ •

ب - البنك العقارى المصرى وهو بنك حكومى انشئ فى عام ١٩٣٥ كمرع -

بنك التسليف الزراعى ثم انفصل عنه كبنك مستقل فى عام ١٩٤٥ •

أما البنوك الاجنبية المقارية فقد صفت معظمها فى تلك الفترة ولم ينشأ الجدد منها

الا بنك واحد وهو البنك العقارى للشربى Credit Foncier D'oreint فى

عام ١٩٣١ ولم يكن له أهمية تذكر فى مجال الزراعة •

وبالرغم من هذا التدخل الحكومى وإنشاء بنوك مصرية زراعية لأول مرة فى مصر ، فإن

هذه البنوك اتجهت الى تمويل كبار المزارعين واشترطت الضمان العقارى على منح السلف

قصيرة الاجل كما هو موضح بالملحق الموجود فى آخر هذه المذكرة • ولم يكن أمام صغار

المزارعين والمستأجرين من مصاد ر تمويلية سوى الافراد والتجار والوسطاء وكبار المزارعين

أنفسهم الذين كانوا يتقدمون سلف عينية (مثل الاسمدة والتقاوى) لمستأجري اراضيهم •

وبذلك لم يطرأ أى تحسين يذكر على نظام حيازة الاراضى الزراعية نتيجة لنظام وسياسة التمويل

الزراعى فى هذه الفترة •

ه - انتقل نظام التمويل الزراعى الى مرحلة جديدة فى الفترة التى بدأت بثورة يوليو ١٩٥٢

حتى الآن •

وأهم سمات هذه المرحلة على أن نظام التمويل الزراعى قد أعيد تنظيمه • وأصبح موجهها

نحو خدمة صغار المزارعين • ويجدر الاشارة هنا الى أن نظام التمويل الزراعى لم يتمكن

من القيام بدوره فى خدمة صغار المزارعين الا بعد تعميد البنبان الزراعى عن طريق

تنفيذ مشروع الاصلاح الزراعى الذى تم فى أعقاب ثورة ١٩٥٢ • وأهم التمديلات التى

طرأت على نظام التمويل الزراعى فى هذه الفترة على :

أ - توزيع أراضي الإصلاح الزراعى على صغار المزارعين والمعدمين • وقد اعتمدت الحكومة فى مساعدة صغار المزارعين على تملك الاراضى الزراعية على منحهم ما يمكن اعتباره سلف حكومية طويلة الاجل مقدارها ١٠٠% من قيمة الاراضى الموزعة • ويقوم المتقاعون بسداد هذه السلف خلال فترة ٤٠ سنة ومساعدة منخفضة نسبيا •

ب - التوسع فى السلف قصيرة الاجل مع الفاء النعمان العقارى كشرط للحصول عليها • وذلك تمكن صغار المزارعين من الحصول على والاستفادة من هذه السلف • وقد تم ذلك اساسا عن طريق اعادة تنظيم بنك التليف الزراعى والتعاونى •

ج - التوسع فى انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية حتى أصبحت تضم كافة المزارعين وأصبحت القروض الزراعية تمنح لهذه الجمعيات التعاونية بدلا من الافراد وخاصة فى السلف قصيرة الاجل •

د - قيام الدولة بالدور الرئيسى فى الاستثمار الزراعى • وذلك بدل الاستثمار الحكومى محل الاستثمار الخاص فى الزراعة بصفة عامة الامر الذى أدى الى عيوط الطلب على السلف الزراعية طويل الاجل وبالتالي الى انكماش وعدم أهمية صادرات التليف الزراعى طويل الاجل •

هـ - قصور فى التمويل الزراعى متوسط الاجل نتيجة لعدة عوامل أهمها الاعتماد على الميزانية العامة فى تمويل المؤسسات الزراعية الحكومية المختلفة ، وسبادة المحاصيل الحقلية على نمط الاستغلال الزراعى ، وصغر حجم الحيازات المزرعية وغير ذلك من العوامل التى تحد من الطلب على السلف متوسطة الاجل لاغراض المبكئة الزراعية أو الانتاج الحيوانى أو انتاج الفاكهة ، أو التصنيع الزراعى وغير ذلك من الانشطة الزراعية •

دائرة
المالية
الزراعية

و - نصير وتأيم البنوك الزراعية •

ز - انكنا نردور الاداء والتجار والوسطاء فى التمويل الزراعى •

ش - رسم وتنفيذ مشروعات وخطط للتنمية الاقتصادية بما فى ذلك التنمية الاقتصادية بـ
الزراعية • والتزام نظام التمويل الزراعى بالاعداد القومية الاقتصادية • والتسويق
بين جدار التمويل الزراعى • والتنظيمات الزراعية الاخرى مثل التنظيمات الزراعية
التسويقية والتعاونية •

ثالثا : نظام التمويل الزراعى المعاصر :

كثيرا ما ينادر للذ عن عند بحث نظام معين للتمويل الزراعى ان ذلك يعنى بحث مصدر معين أو بنك معين للتمويل الزراعى • وكثيرا ما يلاحظ عند بحث نظام التمويل الزراعى على مصر ان هناك اتجاه الى ان ذلك يقتصر على المؤسسة المصرية العامة للأئتمان الزراعى والتعاونى • ويرجع هذا الخلل أو اللبس أو التردد الى اهمية المؤسسة فى نظام التمويل الزراعى فى مصر • ولكن هذه النظرة تسبب فى نفس الوقت اغرازا جسيمة • ويمكن تشبيه هذه الحالة بحالة شخص يرى الشجرة (المؤسسة) ولا يرى أو لا يدرك الغابة (النظام) • فالنظام ينهم جميع مصادر التمويل الزراعى • وأنواع مختلف السلف الزراعية وشروطها وأعدادها • ومماثل تمويل هذه المصادر • ومدى ارتباط سياسة التمويل الزراعى بالسياسة الزراعية • وتأثير هذا النظام على البنيان الزراعى والتنمية الزراعية • وبمرز ذلك من الموموعات والمشاكل الهامة التى لا يمكن اغفالها •

وتد سبب الاشارة الى السمات الرئيسية لنظام التمويل الزراعى فى مصر فى مراحلها المختلفة • ولذ لك سيكون بمصر عرض موجز للجوانب المختلفة لنظام التمويل الزراعى المعاصر فى الفترة التى بدأت بقيام ثورة ١٩٥٢ •

(١) - مصادر التمويل الزراعى :

١٠١ - الأفراد : اخذ دور الأفراد فى التناقص تدريجيا منذ عام ١٩٥٢ بعد أن كان

أحد المصادر الرئيسية فى مد صغار المزارعين والمستأجرين بالسلف قصيرة الاجل ولا يوجد مصدر دورى لبيان التطور فى أهمية هذا المصدر .

وانما يمكن بالاستناد على بعض التقارير والبحوث فى هذا الصدد لاعتلاء فكرة عامة عن أهميته وتطوره . تتدل التقارير السنوية لبنك التسليف الزراعى والتعاونى على أن مساحة الاراضى التى قدمت كضمان للحصول على السلف قصيرة الاجل تزداد تراوحت بين ١٣% الى ١٥% فى الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٥ (انظر الملحق) .

ومع أخذ لمصلحة البنكان الزراعى فى الاعتبار فى ذلك الوقت من ناحية تحديد الحد الاقصى للملكية الزراعية للفرد (التى كانت ٢٠٠ فداناً) ومن ناحية تمويل اللجنة العليا للأصلاح الزراعى للمتقاعين بأراضى الاصلاح الزراعى فيمكن القول بأن حوالى ٧٠% من المزارعين كانوا يعتمدون على الأفراد فى التمويل تمسيرا لاجل . وفى بحث ميدانى عن تطور الخدمات التمويلية الزراعية بمحافظة الشرقية* اتضح أن حوالى ٨٢% من اجمالى المزارعون يعتمدون على بنك التسليف الزراعى والتعاونى للحصول على السلف قصيرة الاجل* . وربما يدل ذلك على انحصار دور الأفراد فى التمويل الزراعى لدرجة ان البعض يذهب الى الاعتقاد بأن هذا المصدر يكاد يكون قد اختفى فى الوقت الحالى .

وفضلا عن ذلك فإن المصادر الاجنبية سواء أكانت اقراة أو مؤسسات خاصة

تد اخفت ايضا منذ تصير وتأميم البنوك فى بداية الستينات .

انظر: عليه (محدث ابراهيم) ، تطور الخدمات التمويلية الزراعية بمحافظة الشرقية ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٧٠ .

٢٠١- البنوك التجارية : أصبح دور البنوك التجارية محدودا جدا نسبيا وخاصة بعد تأميمهم

التجارة الخارجية ، وتقييد وتخفيض الحد الأقصى للملكية الزراعية ، وربما يقتصر دورها الآن على منح بعض كبار المزارعين نسبيا سلفا قصيرة الاجل ، ولا توجد بيانات متاحة عن نشاط هذه البنوك في هذا المجال .

٢٠١- البنوك العقارية : بعد أن كانت هذه البنوك مصدرا دائما للسلف لمويلة الاجل - أصبح نشاطها في مجال الزراعة محدودا جدا ، ولم يمس من هذه البنوك على كثرتها فيما مضى - الا بند واحد وهو البنك العقاري المصري الذي اندمج ضمن بنك الائتمان العقاري في عام ١٩٧٢ . ومعلوم نشاط هذا البنك موجه نحو قطاع الاسكان ، وان كان يقوم بتقديم سلف بضمان أرائع زراعية ، ولا توجد بيانات متاحة في هذا الصدد .

٤٠١- التمويل الحكومي الزراعي المباشر : أصبح هذا المصدر راعم مصدر للتمويل الزراعي في الوقت الحاضر . ويرجع أساسا الى تنفيذ مشروعات اصلاح الزراعة ، والتحول الاشتراكي ووضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية وما صاحب ذلك من الزيادة المضطردة في دور الدولة في توجيه مثل تلك أوجه النشاط الاقتصادي وغير الاقتصادي ، وهناك طفرات متعددة للتمويل الزراعي الحكومي المباشر أهمها :

١٠٤٠١ السلف الحكومية طويلة الاجل التي يتضمنها نظام توزيع وتعليك أرائع الاصلاح الزراعي والارائع الزراعية الجديدة .

٢٠٤٠١ الاستثمارات الحكومية المباشرة في مشروعات التوسع الزراعي الرأسي والافقي ومشاريع الري والصرف وبناء السد العالي وما شابه ذلك من مشروعات تحتاج الى تمويل طويل الاجل . وقد ارتفعت هذه الاستثمارات من حوالي ١٠ مليون جنيهها في عام ٥١/٥٠ الى حوالي ٦١ مليون ج في عام ٦٨/٦٧ .

٣٠٤٠١ التمويل الحكومي في مناطق الاصلاح الزراعي .

٤٠٤٠١ التمويل الحكومي للمؤسسات الزراعية المختلفة في مجالات الانتاج والتسويق والتمويل والتصنيع والتعاون وما الى ذلك من المجالات .

١٥٠ - المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى : تكاد تكون المؤسسة فسي الوقت الحاضر هي المصدر الوحيد للتسليف الزراعى قصير الاجل المنظم . ونظرا لاهمية هذا المصدر ولما طرأ عليه من تطورات وتنغيرات جذرية فى تنظيمه ، ورأس ماله ، ونشأته ، وعملاته ، واهدافه وما الى ذلك فقد نشرت عنه مؤلفات عديدة ^(١) . ولذلك سنكتفى هنا بإبراز الخطوط العريضة المرتبطة بتطور هذا المصدر .

فى ٢٥ يوليو ١٩٣١ انشىء بنك التسليف الزراعى نتيجة لاول مبادره من الحكومة لإنشاء بنك زراعى مصرى لخدمة صغار المزارعين . وكان رأس مال البنك مليون جنيه مصرية مصرية ساهمت الحكومة بالنصف وساهمت البنوك والشركات الاخرى بالنصف الاخر ، وبذلك فقد كان البنك شبه حكومى . ثم تحول البنك الى بنك التسليف الزراعى والتعاونى ففى مارس ١٩٤٩ عندما زيد رأس المال الى مليون ونصف جنيه ، وارتفع نصيب الحكومة الى ٢٥٠.٠٠٠ جنيه ، واشتركت الجمعيات التعاونية الزراعية بمبلغ ٢٥٠.٠٠٠ جنيه ، وبذلك نصيب البنوك والشركات الاخرى ثابتا كما كان . ثم تحول البنك الى المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى بمقتضى القانون رقم ١٠٥ سنة ١٩٦٤ . فأصبحت المؤسسة تقوم بالتخطيط المركزى للائتمان الزراعى والتعاونى فى حدود السياسة العامة للدولة ، وتنفيذ الاعمال والخدمات التى تكلفها بها الدولة مثل استلام الحاصلات الزراعية واستيراد الاسمدة ، كما تقوم بالاشراف والمتابعة على البنوك الزراعية المتفرعة منها فى المحافظات واهدادها بالسلف العينية الخاصة بمستلزمات الانتاج الزراعى

(١) انظر على سبيل المثال المؤلفات التالية :

- ١ - مرعى (مهندس سيد) ، الزراعة المصرية ، دار الشعب القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٢ - ابو المر (سامى) والشار (احمد) ، التمويل التعاونى ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- ٣ - احمد (حسن زكى) ، تمويل الحاصلات الزراعية والمسحوبات التى تواجه البنوك فى سبيل التمويل ، معهد الدراسات المصرفية ، البنك المركزى ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

من أسعده وتقوى منتقاه ومبيدات واجهزه مكافحة الافات ، هذا بجانب امدادها بالسلف النقدية اللازمة لتنفيذ العمليات الزراعية وتسويق الحاصلات الزراعية وكذلك الخبرات الفنية .

ويعتمد البنك على الدولة فى الحصول على الاموال اللازمة لمنح السلف الزراعية لان رأس ماله لا يفسى بالفرض ولان المصادر الاخرى اكثر تكلفة نسبيا . لهذا قدمت الحكومة سلفيات غير قابلة للمداد فى سنة التأسيس ٣ ملايين جنيهها ومليون جنيهها فى كل من الثلاث سنوات التالية . كما حولت الحكومة للبنك الاعتمادات الخاصة بشراء الاسعدة وتوزيع التقاوى وما شابه ذلك كما قدمت الحكومة للبنك بعد الحرب العالمية الثانية ٥٠ مليون جنيهها وهى حصيلة السندات التى طرحها البنك المركزى بفائدة ٣% . ويقوم البنك ايضا بالاقتراض من البنك المركزى والبنوك التجارية وفقا لاحتياجاته فى حدود ١٠٠ مليون جنيهها .

وقد ارتفعت اجمالى القروض ارتفاعا كبيرا منذ انشاءه وخاصة بعد عام ١٩٥٢ . فقد بلغت قيمة اجمالى القروض من نحو ٢ مليون جنيهها فى عام ١٩٣٢ ونحو ١٤ مليون جنيهها فى عام ١٩٥٢ ، ونحو ٢٧ مليون جنيهها فى عام ١٩٦٠ ، ونحو ٥٨ مليون جنيهها فى عام ١٩٦٥ ، ونحو ٨٤ مليون جنيهها فى عام ١٩٦٧ ونحو ١٠٠ مليون جنيهها فى عام ١٩٧١ كما يتضح من البيان التالى :

السنة	اجمالى قيمة القروض (بالمليون جنيهها)
١٩٣٢	٢ر٢
١٩٣٦	٤ر٣
١٩٤١	٤ر٩
١٩٤٦	٥ر٤
١٩٥٢	١٣ر٨
١٩٥٥	١٧ر١
١٩٦٠	٢٧ر٤

السنة	اجمالى قيمة القروض (بالمليون جنيهها)
١٩٦٥	٥٨ر٥
١٩٦٧	٨٤ر١
١٩٧١	١٠٠ر٠

ويرجع هذا التوسع فى نشاط البنك الى عدة عوامل أهمها نوع الضمان الذى يشترطه البنك لمنح قروضه وكذلك درجة ارتباط البنك بالسياسة الزراعية .

فمن ناحية الضمان كان البنك حتى عام ١٩٥٦ يشترط رهن الارض لمنح السلف الزراعية . بل ان البنك كان فى بادئ الامر يمنح حوالى ١٠% من اجمالى السلف بضمان التمسكولات الزراعية مثل الماشية والالات ولكنه اخذ تدريجيا فى المدول عن هذا الاتجاه حتى اصبحت جميع السلف تمنح برهن الاراضى ابتداء من عام ١٩٤٦ . ومعنى ذلك قصر التعامل على كبار المزارعين كما سبق الاشارة . وفى اوائل الخمسينيات كانت السلف الزراعية تمنح للحائزين بضمان المالك . ثم الضى الضمان العقارى وبدأ البنك فى منح السلف الزراعية بضمان المحصول ابتداء من عام ١٩٥٦ ثم اتجه بعد ذلك الى التوسع فى منح السلف لاجزاء الجمعيات التعاونية ، واخذ فى تصميم هذا النظام حتى اصبحت السلف تمنح لاجزاء الجمعيات التعاونية فقط ابتداء من عام ١٩٦١ . والاتجاه الحالى هو اعطاء الشخصية الاعتبارية (الجمعية) التعاونية الزراعية ومنحها ما يلزمها من سلف للاعضاء وهى التى تقوم بتوزيعها وتحصيلها اى تصبح وسيطا بين البنك والاعضاء . واصبح حق التعامل مع البنك مكفولا لجميع الحائزين الزراعيين بدلا من فئة كبار المالك الزراعيين .

أما من ناحية ارتباط نشاط البنك بالسياسة الزراعية فقد يكن يتم فى الماضى عن طريق تعيين ممثلين لو وزارة الزراعة والهيئات الحكومية المختلفة فى مجلس ادارة البنك ، ومنذ عام ١٩٦٤ اصبحت المؤسسة خاضعة لاشراف وزير الزراعة واصبحت ادارة تنفيذية تعمل فى اطار ولتحقيق اهداف السياسة الزراعية .

ويتضح مما سبق اتجاه البنك تدريجياً نحو التوسع في خدمة الجمعية التعاونية الزراعية بل وفيير الزراعية . وقد بدأ ذلك بصورة واضحة في عام ١٩٤٩ عندما اشتركت الجمعيات التعاونية بحصة في رأس مال البنك . ثم أصبح نشاط البنك قاصراً على أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية ابتداءً من عام ١٩٦١ ، والاتجاه السائد الآن هو إعطاء الجمعيات التعاونية الزراعية الشخصية الاعتبارية الأمر الذي ينقل إليها اختصاصات ومسؤوليات جديدة . ويتجه الكثيرون إلى التلصص إلى هذا النظام على أنه نظام تسليف زراعي تعاوني . ولكن يجب التمييز بين التسليف الزراعي للتعاون Agricultural Credit for Cooperatives وبين التسليف

الزراعي التعاوني Agricultural Cooperative Credit . ويبدو أن النظام الحالي أقرب إلى النوع الأول منه إلى النوع الثاني . لأن النوع الثاني يتطلب شرطين أساسيين وهما (أ) الاعتماد في رأس مال البنك وفي تمويل نشاطه على الموارد المالية للجمعيات التعاونية وذلك بدرجة متزايدة . أي لا بأس من أن تساعد الدولة نظام التمويل الزراعي التعاوني من الناحية المالية في مرحلة الأولى على أن تنتقل المسؤولية في ذلك إلى الجمعيات التعاونية الزراعية عن طريق الاعتماد على التمويل الذاتي . وهذا طبعاً لا يعني إلغاء حق هذه الجمعيات من الاقتراض من مصادر خارجية . (ب) انتقال مهمة إدارة نظام التمويل الزراعي التعاوني إلى الجمعيات تدريجياً بحيث تصبح هي المسؤولة عن توجيه وإدارة هذا النظام في إطار السياسة الزراعية وفي إطار السياسة العامة للدولة .

أما أهداف السلف فلم يخلوا عليها تسيير جوهرى . فهي أساساً توجه نحو تمويل سهل مستلزمات الانتاج الزراعي وتسويق الحاصلات الزراعية . وقد يكون أهم تطور في هذا المجال هو استخدام السلف فيما خصصت له من اقرض وخاصة بعد منح السلف لجميع الحائزين أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية . أما في الماضي فكانت السلف تمنح بضمن الاراضى الزراعية بشش النظر عن طرق استخدامها .

(١) وقد تضمنت الاغراض الحالية لسلف البنك مايلي :

- أ - بيع الاسمدة والبذور بالاجل
- ب - التسليف على المحصولات
- ج - تقديم سلفيات للجمعيات التعاونية
- د - بيع الاسمدة والبذور وكافة مستلزمات الانتاج نقدا للجمعيات التعاونية والهيئات الاخرى .
- هـ - التسليف لنفقات الزراعة والحصاد .

كما يقوم البنك بنشاط محدود جدا يتمكن في شألة المخصصة في المجالات التالية :

- أ - التسليف لشراء الآلات الزراعية والماشية ولاصلاح الاراضى .
- ب - المساعدة على ايجاد المنشآت التى تعمل لمنفعة الزراعة .
- ج - تمويل المشروعات التى توجه الى تنمية الزراعة والثروة الحيوانية .
- د - القيام بجميع العمليات المصرفية للجمعيات التعاونية بجميع انواعها بما فى ذلك قبول الودائع والمدخرات من الجمعيات وأعضائها .
- هـ - الاسهام فى الشركات والمؤسسات التى تتصل اعمالها بنشاط بنوك التسليف الزراعى .

ولا شك ان البنك قد خطى خطوات واسعة نحو تدعيم دوره فى خدمة الزراعة المصرية وبالذات عن طريق تمويل انتاج وتسويق الحاصلات الزراعية . الا انه ما زال يواجه بصفة دورية مشاكل عديدة من أهمها مشكلة المديونية الزراعية . فقد زاد رصيد المديونية من نحو ٤٠ مليون جنيهها فى عام ١٩٦٠ الى ٦١٢ مليون جنيهها فى عام ١٩٦٧ ، وفقا للبيان التالى : (٢)

(١) انظر : الموسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى ، فى خدمة التنمية الزراعية ، علاقات عامة مج ٥٠ م ، ١٩٧١ .

(٢) ابو المز والفكر ، التمويل التعاونى ، المرجع السابق

السنة	رصيد المديونية بالمليون جنيهها
١٩٦٠	٤ر٤
١٩٦٢	٣٩ر٥
١٩٦٣	٣٢ر٣
١٩٦٤	٤٥ر٦
١٩٦٧	٦١ر٢
١٩٦٨	٥٦ر

ولا شك ان هناك عوامل كثيرة تؤثر على حجم المديونية الزراعية (انظر ملحق رقم ١) .
ولكن احد الاسباب الرئيسية هي صغر وتفتت الحيازة الزراعية ، لان الحائزين لاقل من خمسة
افدنة يمثلون نحو ٨٠% من مجموع المدينين وتبلغ مديونيتهم نحو ٤٥% من اجمالى قيمة الديون
فى عام ١٩٦٦ وفقاً للبيان التالى :^(١)

فئة الحيازة	النسبة الى مجموع عدد المدينين	النسبة الى مجموع قيمة المديونيات
خمس افدنه فاقل	٧٩ر٨	٤٥ر٥
من ٥ - ١٠ افدنة	١٢ر٢	١٧ر٩
من ١٠ - ٢٥ فدانا	٦ر٣	٢٢ر٧
اكثر من ٢٥ فدانا	١ر٢	١٣ر٩

(١) المرجع السابق .

وللتغلب على هذه المشكلة يلزم الاعتماد على أسس سليمة مقدارها (١) وضع برنامج ت
تمويلية زراعية خاصة لصغار الحائزين الذين تقل حيازتهم عن خمسة أو عشرة أفدنة . (٢) إعادة
تنظيم الحيازات الصغيرة التي تقل عن خمسة أو عشرة أفدنة . (٣) التوسع في المكافحة بمكافحة
الاجل بالنسبة لهذه الحيازات الصغيرة بصفة خاصة وبالنسبة للحيازات الزراعية عموماً بمكافحة
عامة سواء عن طريق المصادر الحالية أو بإنشاء مصادر جديدة . لان هذه الأساليب تزيد من
الطاقة الانتاجية المزرعية وتساعد على زيادة الدخل المزرعي وبالتالي المقدرة على استخدام
القروض .

الاجل

(٢) أغراض واستخدامات القروض:

سبق الإشارة عند عرض تطور نظام التمويل الزراعى أن القروض الزراعية قصيرة الأجل من البنوك التجارية كانت تستخدم عادة فى تمويل محصول القطن وأن القروض المقاربة للزراعة كانت تستخدم فى تكبير أحجام مزارع كبار الاقطاعيين مما أدى الى سوء توزيع ملكية الأراضى الزراعية وارتفاع قيمتها ، كما أن قروض بنك التسليف الزراعى كانت ناصرة بصفة عامة على كبار الملاك الزراعيين . ومن ثم فقد فشل نظام التمويل الزراعى فى الماضى فى تحقيق ما يبنى له من أغراض أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية الزراعية وأهمها :

- أ - زيادة الانتاج الزراعى وتمويل العمليات الجارية المزرعية .
- ب - تحسين الهياكل الزراعى بشتمكين صغار المزارعين من زيادة أحجام وحداتهم المزرعية .
- ج - رفع الانتاجية الزراعية وتكثيف وتنويع الانتاج الزراعى .
- د - زيادة المدخرات الزراعية .

وباستمرار أغراض واستخدامات القروض الزراعية فى ظل نظام التمويل الزراعى المعاصر يتضح أن :

- أ - الطابع الغالب عليها هو القروض قصيرة الاجل التى تستخدم فى تمويل العمليات الزراعية الجارية والتى تمنحها المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى .
- وتد زاد اجمالاً قيمة القروض بشكل ملحوظ من نحو ٢ مليون جنيهها فى أول الثلاثينات الى أكثر من ١٠٠ مليون جنيهها فى أوائل السبعينيات ، والامر الذى لاشك فيه أن هذه الزيادة قد ساعدت على الحفاظ أو على رفع معدل نمو الانتاج

الزراعي ولكن بدرجة محدودة • ذلك أن معدل الزيادة في الإنتاج الزراعي لا يتناسب
 باللاتا مع معدل الزيادة في اجمالي قيمة هذه القروض • وربما يمكن تعليل ذلك بعدة
 عوامل منها زيادة معدلات استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي ومنها اتاحة هذه
 القروض لجميع المزارعين بعد أن كانت مقتصرة على فئة ضيقة • ومنها الارتفاع في
 المستوى العام للأسعار في تلك الفترة وما عدا ذلك من ارتفاع لموسى لأسعار مستلزمات
 ونفقات (وخاصة الاجور) الإنتاج الزراعي مما أدى الى ارتفاع القيمة الظاهرة لهذه
 بنسبة أعلى بكثير من ارتفاع القيمة الحقيقية $\frac{\text{Actual Value}}{\text{Real Value}}$ $\frac{100}{100}$
 القروض • أضف الى ذلك أن هذه القروض مبنية على أساس من طبيعتها أو من ثنائياتها
 أن تزيد من الاستثمارات اللازمة لحدوث تزايد ملحوظ في مستويات الإنتاج • على
 أنه لا يمكن التغلب من أهمية هذه القروض الانتاجية Production Loans
 تماما كما ولا يمكن التغلب من أهمية استخدام أفضل الوسائل الاقتصادية لزيادة
 إنتاجها وتوزيعها •

ليضم

التي لا يمكن

المداد

مستشار

ب- أن الحلف طيلة الاجل الزراعية التي تمتد في تحصيل البيان الزراعي بتفكير
 مزارع المزارعين والمستأجرين من مزارع الاراضي الزراعية لارتفاع السلم الزراعي أو توسيع
 الوحدات الزراعية غير متاحة عن طريق البنوك الزراعية • ولحقا للبحث
 الميداني (انظر الملحق رقم ٢) لنظام التمويل الزراعي في محافظة الشرقية الذي
 مبين الاشارة اليه والذي يمكن اعتباره كمواد • فإن نسبة المزارعين الذين حصلوا
 على ملكية أراضيهم عن طريق الشراء لم يتجاوز ٥% • وعن طريق اصلاح الزراعي
 والى ١١% من مجموع المزارعين الذين حصلوا عليها • ذلك على أراضيهم عن
 طريق الميراث أو الاجار • كما لا توجد تسهيلات وانظمة لمنع قروض ائيلة الاجل
 لامتصاص واستنزاف الاراضي الزراعية الجديدة • واتاة المنشآت والمباني الزراعية
 التي تحتاج الى هذا النوع من القروض الزراعية •

ومن المعروف أن الدولة تتولى تحقيق هذه الأهداف من أوسع النواحي
الإصلاح الزراعي وعن طريق الاستشارة الحكومية في الأراضي الجديدة .

وفي ظل الآثار الاشتراكية ما زال المجال نسبيا لانشاء مصادر للتمويل الزراعي
أوبل الاجل التي تقوم بمنح هذه السلف للأفراد أو الجمعيات التعاونية أو المؤسسات
الزراعية بهدف تطوير البنية الزراعية ورفع معدل زيادة الطاقة الانتاجية للمنتج الزراعي
على أساس اقتصادية سليمة .

ج - أن السلف الزراعية متوسطة الاجل اللازمة لرفع الانتاجية الزراعية ، وتكثيف وتوسيع
وتشجيع الانتاج الزراعي ما زالت مددودة جدا ولا تتناسب مع احتياجات التنمية
الزراعية . وهذه السلف يمكن الحصول عليها من المؤسسة المصرية للأكتفاء الزراعي
والتعاوني . كما تقوم الدولة عن طريق المؤسسات الزراعية بمدد الدور . الواقع
أن نظام التمويل الزراعي المعاصر في مصر يعاني من هذه الثغرة في السلف متوسطة
الاجل . وفي الآثار الاشتراكية ربما عدد شوي عدد في الدول الاشتراكية مثل
جاء في عشرينات ام التمويل الزراعي في بولندا ، هناك آفاق ومجالات واسعة
تستوجب التوسع الكبير في هذا منح وتوجيه استخدام هذه السلف سواء من المصادر
الحالية أو بانشاء مصادر جديدة حتى تساعد في تطوير الزراعة ورفع معدلات تنميتها
بأفضل الوسائل الاقتصادية . والواقع أن السلف متوسطة الاجل أهم من السلف
الطويلة الاجل في البلدان التي تغلبت على مشكلة ملكية الاراضي الزراعية .

د - أن أحد الوظائف الهامة لنظام التمويل الزراعي وهي تشجيع وزيادة المدخرات
الزراعية بمدد زيادة الاستثمار والاعتماد على المدخرات في التمويل الذاتي بالتمهيد
للأفراد أو الجمعيات التعاونية أو المؤسسات الزراعية ، لم تنال بعد ونجاحها
السليم في نشاطها وأهدافها في التمويل الزراعي .

وعلى أن من القروى ينظر الى عملية تجميع وتعبئة المدخرات الريفية على أنها نشاط ثانوى أو غرضى يدرج نمطيا فى أعداد البنوك الزراعية دون وضع برامج تنفيذية خاصة بها . وجاء مثلا فى إحدى نشرات المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى أن بنوك المحافظة تقوم أيضا " بجميع العمليات المصرفية للجمعيات التعاونية بجميع أنواعها بما فى ذلك قبول الودائع والمدخرات من هذه الجمعيات وأعضائها " *
 وواضح من هذه الصيغة أن المدخرات تحتل مركزا ثانويا مع أن الأجل فى التمويل الزراعى هو مساعدة الأفراد أو الـ بنات على الاستقلال العالى وعلى التمويل الذاتى *the financial* بمعدل متزايد خلال فترة معينة . ولا يتم ذلك إلا عن طريق تزايد المدخرات بصرف النظر عن طبيعة النظم الاقتصادية والسياسية اشتراكية كانت أم رأسمالية .

كما أن ظاهرة التجديد المتكرر *Periodic renewal* للسلف الزراعية قصيرة الأجل لنفس المقترضين ، تماما كما وأن ظاهرة الديونية المزمنة *Indebtedness* *chronic* لها ما لا تعبیر صاخر عن ندرة المدخرات وعن اختناق النظام فى تحقيق أحد أهدافه الرئيسية وأخيرا عن جمود فى التطوير الزراعى *the stagnation of the agricultural development*

The following

(٢) المقترضون

حدث تغيير كبير فى أنواع المقترضين أو المستعدين بالسلف الزراعية . فكان كبار الزراعيين هم المستفيدون بالسلف التى تمنحها مصادر التمويل المنظمة *of organized* *Institutional sources* سواء من البنوك التجارية أو البنوك العقارية الأجنبية والمصرية أو حتى بنك السلف الزراعى الذى أنشئ فى عام ١٩٢١ لخدمة صغار المزارعين . لأن الأخير - ذو صلاحية *the following* المقترضين من يملك ٩٠ فدانا فأكثر بـ

x المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى ، فى خدمة التنمية الزراعية ،

علاقات عامة ، ج ١٩٧١ م .

ان معام المقترنين من البنك من الناحية العملية كانوا ممن يمتلكون أكثر من ذلك بكثير (انظر الملحق رقم ١) • وقد استمر شرط النعمان العقارى ناديا فى بداية الخمسينيات حتى الثنى فى عام ١٩٥٦ • أما سفار المزارعين والمستأجرين فكانوا يلجأون الى مصادر التمويل غير الممنعة مثل الافراد والتجار •

وقد أصبح الباب مفتوحا أمام جميع المزارعين ملاكا كانوا أم مستأجرين للتمويل على السلف قصيرة الاجل بدون نعان عقارى من بنوك مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى وتدل التقديرات المتاحة على أن نحو ١٢% من مجموع الحائزين الزراعيين يتعاملون حاليا مع المؤسسة بالمقارنة بنحو ١٢% منهم فى بداية الخمسينيات • ثم أصبحت جميع هذه السلف تمنح لاجل الاعضاء الجمعيات التعاونية فقد ابتداء من عام ١٩٦١ • وقد تقرر أخيرا فى عام ١٩٧٢ اعطاء الجمعية التعاونية شخصية اعتبارية لادارة الاقتراض من بنك التسليف وتحويل على اقراض اعضائها وتحويل القروض منهم • وسوف يبدأ فى تجربة هذا النظام فى بعض المحافظات ثم يعمم بعد ذلك فى كافة نجاها •

أما السلف الزراعية متوسطة الاجل ما زالت تمثل نجوة جيدة حتى نظام التمويل الزراعى • وما زالت ممدودة جدا وتمنح غالبا للجمعيات والشركات والمؤسسات الزراعية ونقله من الافراد • والمصدر الرئيسى لهذه السلف ايضا هو مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى • ولا يمتنع قيام البنك العقارى المصرى بمنح بعض هذه السلف •

أما السلف الزراعية طويلة الاجل فقد تولت امرها الدولة ومنى تمنح عادة لصفار المزارعين والمستأجرين فى صورة توزيع الاراضى الزراعية عليهم سواء من اراضى الاصلاح الزراعى أم من الاراضى الزراعية الجديدة وقد سبق الإشارة الى اعمدة خلى مصادر كومية أو تعاونية لمنح سلف رابعة متوسطة وطويلة الاجل •

(٤) أنواع السلف

إذا صنف السلف الزراعي من ناحية لمصلحة النعمان *Source* نجد أن السلف قصيرة الاجل أصبحت تعتمد على نمان عقارى منذ عام ١٩٥٤ وانما على ما يسمى نمان الموصول أو المقدرة على الانتاج *Source* أما السلف التى تعتمد على نمان عقارى *Source* فانها أصبحت غير شائعة بعد أن كانت غالبة فيما مضى باستبعاد المشروعات الحكومية لتوزيع الاراضى الزراعية .

ومن ناحية أخرى السلف لتكاد تكون جميعها موجه نحو التشغيل المزرعى *Source* أما الاغراض الأخرى الخاصة بالاستثمار فى تكثيف وتنويع ومبكرة وتصنيع الزراعة وكذلك فى تحسين البنية الزراعية نفسى موكولة للدولة التى تعمل على تحقيقها بالتمويل الحكومى المباشر أو التبريعات الحكومية . أما السلف الموجبة نحو عـ... الاغراض التى تمنع من مصادر تمويلية زراعية مثابة الى الافراد أو البعثات نفسى محدودة جدا نسبيا بالمقارنة بما ينبغي لها أن تكون فى خدمة التنمية الزراعية .

ومن ناحية مصادر *Source* التمويل الزراعى فقد أصبحت حكومية بعد أن كانت كلها اجنبية . منى الثلاثينات وأجنبية ومصرية خاصة أو كومية . منى الستينيات .

وبستخلص ما سبق أن تطور نظام التمويل الزراعى فى مصر مرتبلا ارتباطا وثيقا بمراحل تطور الزراعة نفسها . فعندما كانت الزراعة موجهة نحو تصدير المواد الخام الزراعية وأعمال القطن كان نظام التمويل الزراعى موجهيا نحو التسليف قصيرة الاجل من البنوك التجارية الاجنبية . وعندما استفحل نظام الانتفاع الزراعى كان نظام التمويل الزراعى موجهيا نحو التسليف العقارى . وعندما هـ... لت الازمات الاقتصادية ونالت البلاد شبه الاستقلال تدخلت الحكومة وبدأت فى انشاء بنوك زراعية كومية وشبه كومية . وعندما قامت ثورة يوليو فى ١٩٥٢ وأمكن التغلب على مشكلة الانتفاع الزراعى وانتقلت الزراعة الى مرحلة الإصلاح الزراعى أصبح

نظام التمويل الزراعي موجهها نحو التسليف قصير الاجل لتدبير مستلزمات الانتاج الزراعي وتسويق
الحاصلات الزراعية من بنوك زراعية متفرعة من المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني .

والآن اذا كان الهدف هو تطوير الزراعة والانتقال بها من مرحلة الاصلاح الزراعي الى
Land reform الى مرحلة الزراعة المصرية Modern agriculture مثل
المرحلة التي حددها السيد وزير الزراعة والاصلاح الزراعي الحالي (دكتور مصطفى الجبلى)
وهي " الارتقاء بالزراعة من مجرد زراعة الكفاف الى زراعة كفاية وعمل وصناعة " ^(١) ، فان تحقيق
هذا الهدف يستلزم منطقيا وعمليا وعلميا تطوير نظام التمويل الزراعي في مصر . ^(٢)

-
- ١ - انظر حديث السيد الدكتور مصطفى الجبلى وزير الزراعة والاصلاح الزراعي في نقابة
المهندسين الزراعيين عن السياسة الزراعية الجديدة والمنشور في مجلة الارشاد الزراعي
عدد يوليو ١٩٧٢ التي تصدرها الادارة العامة للارشاد الزراعي بوزارة الزراعة .
 - ٢ - للحصول على مزيد من التفاصيل عن تطور نظام التمويل الزراعي في مصر انظر :

Sheira, A.Z., A study of agricultural credit as Related to Land
Reform with possible applications to underderioped
areas, Ph. D. Thesis, Corrnall univ., U. S. A.,
Sep. 1952.

الملاحق

—

- ملحق رقم (١) مذكرات في تعديل سماء التمويل الزراعي الصغير والمتوسط
الاجل في مصر
- ملحق رقم (٢) استبيان لبحث ميداني في التمويل الزراعي في محافظة الشرقية
- ملحق رقم (٣) دور الزراعة في التنمية الاقتصادية .

ملحق رقم (١)

يضم هذا الملحق مجموعة من البحوث عن تعديل سياسة التمويل الزراعي قصير ومتوسط الاجل في جمهورية مصر العربية • وقد قدمت هذه البحوث الى اللجنة الفرعية المشكلة في عام ١٩٥٣ لدراسة الائتمان الزراعي وتمهيد التسليف للزراع والمشرعة من لبنته التمويل التابعه للمجلس الدائم لتنمية الانتاج القوي •

وقد اشتركت في اعداد هذه البحوث كل من السيد الدكتور محمود الشافعي والسيد الدكتور احمد زكي مسيره وتشمل هذه المجموعة البحوث التالية :

- ١ - تعديل سياسة التمويل الزراعي القصير والمتوسط الاجل في مصر •
- ٢ - مشكلة الضمانات الخاصة بقروض بنك التسليف الزراعي والتعاوني •
- ٣ - التعاون بين بنك التسليف الزراعي ووزارة الزراعة •
- ٤ - انواع القروض قصيرة ومتوسطة الاجل التي يلزم ان يمنحها بنك التسليف الزراعي والتعاوني للشهويين بالانتاج الزراعي •

وكان لهذه البحوث اكبر الاثر في الفاء الضمان العقاري للسلف قصيرة الاجل ، وفي تعديل سياسة التمويل الزراعي قصير ومتوسط الاجل في مصر • كما انها تمير عن مرحلة تاريخيه لتطور نظام التمويل الزراعي في مصر • ولهذا الحقت بهذه المحاضرات •

المجلس الدائم
لتنمية الانتاج القومى

لجنة التمويل

اللجنة الفرعية

المشكلة لدراسة الائتمان الزراعى
وتيسير التسليف للزراعى

مذكرة رقم (١)

تتمدين سياسة التمويل الزراعى القصير والمتوسط

الاجل فى مصر

مقدمه من :

الدكتور محمود الشافعى

والدكتور زكى شحيرة

تتمدين سياسة التمويل الزراعى امر ضرورى ومجتم حتى يمكن زيادة الانتاج الزراعى القومى

لما كانت مهمة لجنة التمويل الفرعية المشكلة بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى تشتمل على بحث حالة ونظم التسليف الزراعى فى مصر بحثا تفصيليا من حيث الجهاز القائم ومدى توفر الموارد المالية اللازمة للتسليف الزراعى وطرق استثمارها على نطاق فعال حتى يمكن النهوض بالانتاج الزراعى القومى . ولما كان ذلك يتضمن ونهج خطوط سياسة جديدة للائتمان الزراعى تتناسب مع ما يتطلبه رفع مستوى الانتاج الزراعى من احتياجات مالية اذ ان زيادة الانتاج الزراعى وتحسنه سواء كان عن طريق استعمال التقاوى المتقاه او الاسمدة الكافية او الآلات الحديثة او سلالات الماشية المنتخبة . او استصلاح الاراضى وتخصيصها او غير ذلك من العوامل الانتاجية تتركز اساسيا على توفر الموارد المالية فى يد الزراعى لتحقيق ذلك ، وحيث ان مثل تلك الموارد المالية لا تتوفر لدى الاغلبية العظمى من صغار المزارعين فان زيادة الانتاج الزراعى ورفع مستواه لا يمكن تحقيقها الا اذا بسرونا للزراعى سبل الاقتراض للوفاء بهذه العمليات والمطالب الانتاجية عن طريق نظام ائتمان زراعى كفيل بسد تلك المستلزمات .

وفضلا عن ذلك فان الاوضاع الجديدة الناجمة عن تنفيذ قانون اصلاح الزراعى من حيث الاتجاه الى زيادة عدد صغار الملاك والى تكوين جمعيات تعاونية زراعية (تضم صغار ملاك الاراضى من يملكون ٥ فدان) لتقوم بتقديم الخدمات الانتاجية والتسويقية المختلفة لاجلها ولتقوم بالحصول على السلف الزراعى اللازم لتمويل عمليات الانتاج الحقلية وتسويقه تزيد عن الحاجة الى الحصول على القروض المختلفة اللازم وما يترتب على ذلك من تكييف نظام الائتمان الزراعى لملائمة هذه الظروف .

وعلى ذلك فان الامر يحتلزم استعراض النظام لتسليف الزراعى الحالى من جميع نواحيه
وسنتصرى هذه المذكرة على بحث التسليف قصير الاجل والمتوسط الاجل .

بنك التسليف الزراعى والتماضى :

يتكاد يكون البنك هو الهيئة الوحيدة المنظمة التى تقدم القروض قصيرة ومتوسطة الاجل
للزراعى مصر . ولذلك سنبدأ بمناقشة مدى ما يقوم به البنك لخدمة الاحتياجات الزراعيه ومدى
تصوره عن الرقعة . زه كبير منها وما يجب اتخاذه من الوسائل وما يلزم اجراءه من تعديلات نفسى
اداة البنك ومجال نشاطه وسياسة التمويل والشكل الذى تحته الاوضاع الزراعيه الجديده بما
يؤدى الى زيادة الانتاج الزراعى القومى . فاذا ما استعرضنا ما كانت عليه سياسة بنك التسليف
الزراعى وما يقوم به فى تمويل الزراعه المصريه لتبين لنا اوجه النقص التالى .

أولا - البنك لا يفيده الا نسبة ضئيله من مجموع الملاك :

لم يزد عدد العملاء المستفيدين من قروض البنك سنويا منذ انشائه عن ٦٠٠,٠٠٠ مزارع
وكان ذلك فى سنة ١٩٥٢ . فى حين ان العدد الإجمالى لمجموع الملاك فى تلك السنة يقرب من
٣ مليون مالك . أى ان خدمات البنك لم تصل الا لحوالى ٢٠% من مجموع الملاك . كما ان
العدد الاجمالى لمجموع صغار الملاك (من يملكون ٣٠٠ فدان او اقل حسب تعريف البنك) -
بتدريحو ٢٢ مليون مالك فى سنة ١٩٥٢ . أى ان خدمات البنك لم تصل الا لحوالى ٢٢% من
مجموع صغار الملاك .

فاذا ادخلنا فى الاعتبار لن عدد القروض التى قدمها البنك فى السنوات السالفة اقل
بكثير منها فى سنة ١٩٥٢ وان جزرا يسيرا من هذه القروض كانت تتحول الى الصناديق بضمن
ملاك الارض التى يزرعها المستاجرون فان متوسط عدد المستفيدين من قروض البنك سنويا فى العدا
انقضت منذ انشاء البنك حتى الان بتدريج حوالى ١٠% من مجموع الملاك وفى ذلك دليل على ان
البنك لم يخطم بالوفاء باحتياجات الاغلبية العظمى من صغار الزراع من القروض المالىه اللازمه
لقيامهم بالمعاملات الانتاجيه .

ثانيا - البنت ته انحرف عن مهمته الاساسيه وهى خدمة مخار الزراع *

ن حين انه عند انشاء البنت حدود فئات المستفيدين من قرضه بمن يملكون ٤٠ فدانا
فاقل فان تلك الفئات ته ته الى من يملكون ١٠ فدانا او اقل * ثم زيدت فى سنة ١٩٣٢ -
بحيث ضمت من يملكون * ٥٠ فدان فاقل * الى هذا دليل واضح على ان البنت انحرف السى
خدمة كبار الملاك لان من يملك ٢٠٠ فدان فى بلد كمصر يبلغ متوسط الملكيه فيها نحو ٢٠ فدان
لا يمكن ان يحتو من صفاء الملاك *

كما اننا اذا امكننا فى الاعتبار الحد الاعلى للملكيه الفرديه الزراعيه حسب قانون اصلاح
الزراعى وهو ٢٠٠ فدان فان جميع الملاك الزراعيين فى مصر يكون لهم الان حق الاقتراض من
البنت * وقد سبق ان اوضحنا ان البنت بوضعه الحالى لم يقدم سلفيات الا لنحو ١٠ % من
الملاك الزراعيين فى المتوسط جنوبا منه انشاء فاذا لم تعدل فئات المستفيدين بقصرها على
صفار الزراع وجميعياتهم المتواضعه مع استبعاد الحيازات الكبيره حسب الاوضاع التى تترت اخيرا
فان البنت يصبح عاجزا تماما عن سد احتياجات كل من يملكون ٢٠٠ فدان او اقل وهم جميع
ملاك الاراضى فى هذه البلاد *

ثالثا - البنت يكاد لا يخدم غير ملاك الاراضى *

يشترط البنت فى معظم السلف التى يقرضها وجود ضمان عقارى ، فقد بلغت نسبة القروض
التي قدمها البنت ^{بضمان} حتى الامتياز واشترط ضمان عقارى نحو ٩٠.٨٩ % فى سنة ١٩٥١ ، ٩٩ % فى
سنة ١٩٥٠ من مجموع القروض *

وبلغت ^{بنسبة} القروض التى قدمها البنت برهن المحاصيل اى ١٠ % فى سنة ١٩٥١ ، ١٠ % فى سنة
١٩٥٠ * ولهذا الشرط اثره السى * على الانتاج الزراعى * اذ ان هناك عددا كبيرا من
المتعجين الزراعيين لا يملكون ارضا * فالاراضى الزراعيه فى مصر وان كان يملكها عدد قليل نسبيا
من الملاك الا انه يقوم بغلاتها ملايين من المستاجرين وهؤلاء المستاجرون تصادفهم صعوبات
كثيره اهمها الصعوبات التمويلية التى تقف حائلا دون تمكنهم من الحصول على ابرغله اقتصاديه
ممكنه * وتحت احسن الظروف فان المستاجر المجرد لا يمكنه ان يحصل من البنت على احتياجات

زراعته الا بضمان المالك بما يجمله تحت رحمة المالك - فنى في تمويل زراعته عن طريق البنك مع انه من المفروض ان ييسر عليه البنك بدلا من ان يتقده .

رابعا - البنك لا يتحقق من استثمار القروض في الاغراض التى اقترضت من اجلها .

لقد خرج حضرة مدير البنك في محضر الجلسة الاولى لهذه اللجنة (ص ٢) ان الزراع لا يوجهون القروض لما خصصت له من خدمة الارغونجيد الاسمدة والبذور تباع في السوق السوداء وبندهم ينفقون المال على شئونهم الخاصة كالزواج .

وهذه الحالة معروفة ولا بد من علاجها باتخاذ التدابير الكفيلة بصرف هذه القروض فيما خصصت له . خصوصا وان الموارد المالية التى يقدمها البنك للزراة - ضئيلة حقا بالنسبة لمطالب زراعته ولا تحتمل البلاد تبديد مثل تلك الموارد الشحيحة او استخدامها في غير اغراضى - انتاجيه .

خامسا - البنك لا يقدم من القروض ما يتناسب مع مساحة الاراضى الزراعية

لم تزد مساحة الاراضى التى اعطيت عنها قروض قصيرة الاجل لشراء الاسمدة والتقاوى وغيرها على ٠٠٠ر ١٣٣٠ فدان في سنة ١٩٥٢ تشتمل على الزراعات الصيفية والشتوية والنبلييه واراضى البساتين . حين ان جملة المساحة المزروعة بما ذكر من الحاصلات بلغت ~~٠٠٠ر ١٢٢٧~~ ٠٠٠ر ١٢٢٧ فدان في تلك السنة . وعلى ذلك فان نسبة المساحة التى اعطيت عنها تلك القروض لم تتجاوز ١٣% من مجموع المساحة المحصوليه في القطر المصرى .

سادسا - البنك لا يقدم قروضا بمقدار تتناسب مع احتياجات الزراعه

يتضح ذلك من ان مجموع قيمه القروض قصيرة الاجل التى منحها البنك للزراة او الجمعيات التعاونيه لم تزد في اية سنة عن ١٣ر ٤ مليون جنيه وذلك في سنة ١٩٥٥ فعلى اساس ان عدد المفترضين بلغ نحو ٦٠٠ر ٠٠٠ مقترض فان مقدار القروض في المتوسط لم يتجاوز ٢٢ جنيهها وهذا لا يفي باحتياجات الانتاج لدى اى مزارع يملك اكثر من فدانين . والدليل على ذلك ان اجمالى تلك القروض وهو ١٣ر ٤ مليون جنيه عرفت لمساحة قدرها ٠٠٠ر ١٢٣٠ فدان بمتوسط لا يزيد على ١١ جنيهها سنويا للفدان .

نإذا علمنا ان اكثرية المقترضين من الملاك تزيد ملكياتهم كثيرا على غداين يتضح لنا ان اقلية صفار الزراع لم تكن تنال حتى هذا القدر الضئيل لزراعتهم في سنة زراعية كالمذكوره (سنة ١٩٥٠) حيث ارتفعت فيها اسعار الاسمدة والتقاوى واجور العمال وغيرها من المصاريف الزراعية ارتفاعا كبيرا .

سابعاً - البنك لا يراعى توجيه ثروته بشكل يتناسب مع الاغراض الانتاجية المختلفة

ففي سنة ١٩٥١ بلغت نسبة سلف التقاوى ٧١% وسلفيات الاسمدة ٤٤,٢% ونفقات الزراع ٤٧,٦% والسلف يرهن حاصلات ١٠% من مجموع السلف تصيره الاجل وهذا التوزيع لا يمكن ان يؤدي الى الحصول على اكبر فائده مرجوه من القروض الممنوحة اذ انه من غير المجدى ان يخص سلف الاسمدة نسبة كبيرة لا تتناسب مع ما يخص سلف التقاوى مثلا اذ ان المملو من التقاوى اذا لم تكن جيدة اوطارة قلت جدوى التسميد الكثير كما ان سلف نفقات الزراع نحتش تدرا كبيرا جدا من مجموع القروض ونفقات الزراع في مصر تتكون الى حد كبير من الحاصل غير الاجير ، واغلب الثمن ان ثروث نفقات الزراع هذه هي التي تصرف في اغراض غير زراعية ، كما ان نسبة التسليف يرهن الحاصلات الزراعية ضئيلة جدا ولا تتناسب مع ما يستهدف من هذا النوع من القروض ، التيسير على المنتجين بحجز محسوكهم عن الاسواق حتى تتحسن اسعارها ويتمكنوا من الحصول على سعر يجزئهم عن انتاجهم .

ثامناً - البنك لا يقدم القروض المتوسطة الاجل اللازمة :

لا تقل الاستثمارات الانتاجية الزراعية التي تحتاج الى ثروث متوسطة الاجل كسواء الآلات الزراعية والماشية واصلاح الاراضى - في اهميتها عن تلك العمليات الجارية في الزراع التي تحتاج الى ثروث قصيرة الاجل . اذ ان العمليات الانتاجية التي تتم ويظهر اثرها في مدة عدة سنوات مثل استصلاح الاراضى واقتناء السلالات المحسنة من الماشية - تعتبر عمليات استثمارية منتجة لها اثرها البالغ لا في رفع مستوى الانتاج والنهوض به فحسب بل وتزيد من الموارد الزراعية وترفع كفاءتها الانتاجية اما تمويل العمليات الجارية لاثورها لا يتعدى زيادة الانتاج الى زيادة الموارد .

ومصر من أشد الحاجة الى رفع مستوى الانتاج جنبها الى جنب مع زيادة الموارد ذات الكفاية الانتاجية المالية وهذا لن يتيسر تحقيقه لدى صغار الزراع في مصر الا اذا غنمت البلاد بتسهيل وصول الزراع على القروض المتوسطة الاجل والقروض القصيرة الاجل جميعها وبالرغم من هذا فان جملة القروض التي خصصها البنك لهذه الاغراض ضئيلة جدا لا تستجيب الى اثبات ضالتها وقصورها عن مواجهة هذه العمليات الاستثمارية الهامة فقد بلغت مجموع السلف متوسطة الاجل ١٠٥٣٣٠ ١٠٥ جنيتها في عام ١٩٥١ منها ١٢٥٠٠ جنيتها فقط لا غير لاصلاح الاراضي الزراعية والباقي لشراء الآلات الزراعية والمواشي .

ولا يقتصر الامر على ضالة جملة السلف المخصصة لهذه الاغراض الاستثمارية بل وان متوسط مقدار هذه السلف لا يتناسب اطلاقا مع الاغراض المخصصة لها .

كما ان القروض متوسطة الاجل من حيز كبار الزراع فقط في ظل الاوضاع التي ترضها البنك .

ثامنا - السياسة الحالية لبنك التسليف الزراعي لا تتماشى مع مطالب اصلاح الزراعي

سيزداد عدد صغار الزراع بمتنفي قانون اصلاح الزراعي بحوالي ١٥٠ - ٢٠٠ الف مالك يملكون نحو ٦٠٠٠٠٠ فدان ، فاذا قدو للفدان الواحد مع التحفة حوالي عشرة جنيهاات لازمه لتمويل العمليات الانتاجية لهؤلاء الفئه من الملاك الجدد الذين لا يملكون من الموارد المالية شيئا يذكر . فان مجموع احتياجاتهم التمويلية قدو بما لا يقل عن ٦ مليون من الجنيهاات .

وهذا المبلغ اللازم وما يستدعيه امر تدبيره ووضع سياسة حكيمه لاستخدامه في اغراض هؤلاء الملاك الصغار يجب ان يوضع موضع الدراسة والاعتبار فورا . وحي يقيننا ان هذه اللبنة لابد وان تكون مختصه ببحث هذا الموضوع الماثل والبالغ الاهمية نظرا لقرب توزيع جزء كبير من الارض المستولى عليها في حين لم تبحر مسألة تمويل المستفيدين بها ألزمهم القانون بتكوينه من جمعيات تعاونيه .

عاشرا - البنك وعلاقته بالحكومة :

لقد اشتركت الحكومة في راس مال البنك باكثر من نصفه ، كما ان الجزء الاعظم من الاموال

التي يفتقرها البنك مصدرها الدولة ، وتقوم الحكومة باقراض اموالها للبنك بفائدة طائفة (١%) وتعد الحكومة من ذلك وان يقيم البنك بمشئون التسليف الزراعى والتعاونى قصير ومتوسط الاجل في مصر . فتمويل الزراعة في الدول الناهضة من الامور التي تتكفل الحكومات بتنظيمه وتوجيهه برسم سياسة فعالة للوفاء بالاغراض المطلوب تحقيقها عن طريقه وهي زيادة - الانتاج الزراعى وتعبه الموارد الزراعيه وتحقيق رخاء المزارعين . ومع ذلك فالبنك يجار بالسكوى طالبا تخفيض سعر فائدة القروض التي يحصل عليها من الحكومة بالرغم من ضالة سعر الفائدة (١%) وبالرغم من ان البنك المذكور لا يمكنه الحصول على موارد مالية من اى مصدر اخر بسعر مماثل او قريب منه ، ومع ان البنك يعتبر شركة مساهمة مصرية ، ولما بأن الحكومة تقدم له هذه القروض الكبيرة بفائدة نيلية ليقترضها بدوره لصغار الزراع بفائدة معتدلة فان البنك يتطالب برفع سعر الفائدة التي يتقاضاها حاليا من المتقوضين وهذا يتنافى مع الاغراض التي من اجلها تفضلها الحكومة كل تلك الموارد ولا يبرر اطلاقا لرفع سعر الفائدة اذا علمنا ان معدل ^{saving and} ^{Development} التحصيل مرتفع جدا وان الحكومة تضمن للمساهمين حصولهم على ٥% على الاقل فائدة على ما يساهمون به في رأس المال .

وبالرغم مما سبق بيانه من مساعدة الحكومة لبنك التسليف الزراعى والتعاونى (بنزويده باغلب الموارد المالية التي يستثمرها وضمانها لحد ادنى من الربح للمساهمين) والقصد من مساعده الحكومة له فان البنك لم يخطئ بالمهمة المخططة بهما كمل وجه وعجز عن ان يظهر له اثر واضح في سد احتياجات المنتجين الزراعيين والنهوض بمستوى الانتاج الزراعى .

الاقتراحات :

- أولا - النظر في تأميم بنك التسليف الزراعى والتعاونى
- ثانيا - التفتى تحديد من لهم الحق في الاقتراض من البنك سواء اكانوا ملاك او مستأجرين لمساكن ٥٠ فدانا او اقل .
- ثالثا - التدرج توسيع نطاق عمليات البنك بحيث يوفى مطالب الخاليه من المنتجين الزراعيين سالف الذكر من القروض القصيره ومتوسطة الاجل .

رابعاً - النظر في إلغاء الضمان المتقارن في حالة القروض قصيرة الاجل مع وضع نظام يكفل استعمال القروض في الأغراض التي خصصت لها وفي ذلك من الاعتبارات الاقتصادية الواجب مراعاتها في منح القروض حتى يمكن للمقترض الإبقاء بتمهيداته والاستفادة من استثمار القروض •

خامساً - النظر في أن يكون مقدار السلفه - إذا لزم الأمر - بمعدل ١٠٠ % من تكاليف العمليات التي طلبت من أجلها •

سادساً - النظر في تخفيض سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك من المزارعين •

سابعاً - التمسك بأن يشترط البنك في منح السلف على المقترضين مراعاة وتنفيذ ما توصل به وزارة الزراعة في مختلف النواحي الانتاجية •

ثامناً - النظر في أنواع القروض قصيرة ومتوسطة الاجل التي يمكن ان يقدمها البنك لصالح الانتاج الزراعي القومي مع النظر في رسم السياسة التي تتبع في منح تلك القروض •

تاسعاً - النظر في امر تمويل الجمعيات التعاونية المنشأة بقانون اصلاح الزراعي بما يكفل نجاح مهمتها •

المجلس الدائم
لتنمية الانتاج القومى
لجنة التمويل
اللجنة الفرعية
المشكلة لدراسة الائتمان الزراعى
وتيسير التسليف الزراعى

مذكرة رقم (٢)

مشكلة الضمانات الخاصة بقروض بنك التسليف
الزراعى والتعاونى مقدمه
من

الدكتور زكى شميرة والدكتور محمود الشافعى

نظريه الضمان

تتمطو البنوك ضمانا فى السلف التى تمنحها للمقترضين بقصد الرجوع الى ذلك الضمان
فى حالة عدم السداد • والضمان فى ذاته ليس الوسيله الاعلى لسداد مقدار السلفه • وللضمانات
صور مختلفه فليست الارض هى الوسيله الوحيد للضمان القروض وفكرة التمسك بضمان الارض فى
حالة القروض قصيره الاجل فكره اساسها الاعتقاد بان الثروة لا تكون الا فى صورة ملكية عقارية وعدم
الاخذ بفترة ان الانتاج نفسه او ان الصفات الشخصية للمقترض ذاته (بما فيها الامانه والجديده
فى التعامل وحسن السمعه الخ) لا تعتبر ضمانا كافيا للائتمان على الاطلاق • فى حين
ان الانتاج وتلك الصفات الشخصية التى تساعد على القيام به - تعتبر من اهم الموامل التى
يجب الاعتماد عليها فى منح القروض قصيره الاجل اذ انها تساعد على تقليل المخاطر نظرا
لاهميتها فى الوفاء بالالتزامات والقيام بالواجبات خصوصا استخدام القروض فيما اقتضت من
اجله •

ومن الطبيعى انه فى حالة قيام المدين بسداد ما عليه من ديون فان البنك لا يلجأ
الى الضمان لاستمادة ما منحه من قروض • فالمهم اذن ان يقوم المقترض بالسداد بل وان —

الشرائح من ملحة قروضها وهو مساعدته على تحويل الانتاجه بحيث يدر عليه دولا كائما لشخصه
تكاليف الانتاج - بما فيها تكاليف المصلحة مع سدادها - ولعواجهه للمقاتل معبده .

وتؤلف السداد على عوامل عدة أهمها :

أولا - عوامل ترجع الى الصفات الشخصية للمقترض :

لا يقدّر المسؤولية بعض المقترضين يقومون بأعمال تجعلهم غير اذلل لالائتمان لهاجبا
الهمس الى التهديد او القزير او غير ذلك من التصرفات التي يترتب عليها تعرض المقترض
للمسؤولية الجنائية او مسؤولية اديبه او يتسبب عليها ضياع المروءة . ولا شك ان تلك التصرفات
تتعلق بالاضاع القانونية والاقتصادية القائمة في البلاد بوجه عام والمتمحمة في البنك بوجه خاص .

ثانيا - عوامل السداد :

وهي الاعتبارات والمبادئ الاقتصادية التي يقرر البنك على ضوءها سياسته في منح
القروض وتشمل :

(١) بقدار السلفه : يلزم ان يتناسب مقدار السلفه مع المصلحة الانتاجية التي منحت
من اجلها فاذا قل مقدار السلفه مثلا عن المقدار اللازم لتحقيق الشرائع الذي منحت من اجله
فان احتمالات العجز عن السداد تكون كبيرة والعكس صحيح .

(٢) مبدأ منح السلفه : يلزم ان يتوافق مبدأ منح السلفه مع مبدأ التقييم
بالمصلحة الانتاجية المقترضة من اجلها . فاذا اختلف التقييم ادى ذلك الى ثلة درجة الاستفادة
المرجوة من عملية تحويل المصليات الانتاجية (كان ينفذ المقترض اعماله الانتاجية في غير اوقاتها)
وهذا ادى الى استحصال القروض في غير ما خصصت له من افراش وما يمكن ان يترتب على ذلك من
تصرفات كالتهديد وما الى ذلك مما لا ينفق والمصلحة الانتاجية وبما يحال البنك والمقترض مما .

(٣) مبدأ وسيلة التحصيل : اذا ائتمن مبدأ تحصيل القروض مع الوقت
المستلزم توفيره الاموان لدى المقترض ائتمن السداد والعكس صحيح . كما وان احكام
وتفدية طريقة الداء سهل توفر على مدى تمكن المقترض من سداد ديونه . فلو ائتمن البنك مثلا
تأديا مكملا لتحصيل قروضه لكان في ذلك ضمان للسداد .

(٤) استعمال السلفه فيما خيرت له : وهذا عام لا يحتاج الى شرح ويكتفى بذكر ان عدم استثمار القرض في العمليات الانتاجيه الزراعيه له اثر عكسي على الانتاج الزراعي ومبالغ البنك والمقترض معا . والتأكد من استثمار القرض فيما اقترض من اجله فيه ضمان للبنك لانه يزيد في مقدرة المقترض على السداد .

(٥) اسعار المحاصيل : يلزم ان تتماشى السياسه التموليه مع ما ينتظر ان يدارا على مستوى الاسعار في المستقبل ويؤثر على مقدرة المقترض على السداد كما ان حدوث تقلبات معاكسه وغير متظوره في مستوى الاسعار يؤثر على مدى امكان المقترض من الايفاء بتعهداته الامر الذي لا تقع مسؤوليته على البنك او المقترض ويستلزم اتخاذ اجراءات مناسبه للظروف الطارئة .

(٦) العوامل الجويه والحيويه التي تؤثر على الزراع : من المعروف ان تلك العوامل تلزم على مقدار غلة الارز ولم يتمكن الفرد بعد من التحكم فيها تحكم كاملا . ولذلك يلزم للبنك ان يدخل عند وضع سياسته التموليه تلك الاعتبارات ومدى اثارها في الماضي وما يتوقع لها من اثار في المستقبل .

وانا حدثت اثار سيئه غير متوقعه في المستقبل وجب اتخاذ الاجراءات المناسبه للتخفيف
(٧) غير ذلك من العوامل الاقتصاديه .

الضمانات الحاليه التي يالبيها البنك

١ - مع ان للبنك حق الامتياز على الحاصلات التي مضت من اجلها السلفه فانه يشترط الضمان المتأري للمالك او ضمان المالك للمستأجر ولا يعترف بالمحصول موضع القرض كاهم ضمان للقروض قصيرة الاجل بالرغم من ان قيمة السلفه والضرائب المقرره على الارض تفوق بكثير قيمة المحصول . ان تتراوح نسبة قيمة السلفه والضرائب المقرره على الارض من ٣٥ الى ٥٥ % من قيمه محصول القطن او الارز او القصب او الذره الشامية على اساس اسعار عام ١٩٥٢ ومتوسط الحاصلات في السنوات الخمس الماضيه . ومن ذلك يبدو ان جـمـلـ المحاصيل ضمانا للسلفه يعتبر كافيا جدا ولا يبرر لاتخاذ ضمانات اخرى .

٢ - حسب الاوضاع القائم في البنك فان ضمان اي مالك لمستأجر في اخذ السلفه يؤثر بالانخفاض في مقدار السلفه التي يمكن لهذا المالك ان يحصل عليها من البنك وهذا يؤدي الى

احكام البلاك عن ضمان المستاجرين لشهر اراضيهم وليس في ذلك تفسير فـال للمستاجرين في الحصول على ما يلزمهم من قروض .

٣ - صرح حضرة مدير البنك بأنه يقبل الاوراق المالية من اسهم وسندات وغيرها ضماناً للقروض . وما ان صار الزراع اقل الناس ملكية لمثل تلك الاوراق المالية فان قبول هذا النوع من الضمان لا يعتبر تيسيراً على المزارع الصغير بل وانه يتضمن التيسير على المزارع الكبير وحده .

٤ - في حين ان البنك يشترط الضمان المقارن للقروض قصيرة الاجل فان الحالات التي اضار فيها البنك الى الزرع على المقار نفسه لسداد السلفه تكاد لا تذكر وسداد الديون كان عن طريق المحاصيل مما يدل على ان الاكتفاء بالمحاصيل كضمان للقروض قصيرة الاجل يكون اجراء سليماً .

٥ - لا يقبل البنك الضمان النقدي المثل لجزء من السلفه المدينه كالاسمعه والتقاوى مع ان في قبول مثل هذا الضمان النقدي تنظيراً لمعامل المخاطره عما اذا منح البنك السلف المدينه مؤجله قيمتها الكلية .

حل مشكلة الضمانات

١ - احلال الحكومه محل غيرها من المساهمين في ملكية حصصهم من اسهم البنك مما يجعل قروض البنك اموالاً حكوميه مباشرة تعامل عند استحقاقها معاملة الاموال الاميريه . والاموال الاميريه كضرائب الارض والرسم الاضافيه يحضنها الصيارفه ولها حق الامتياز الاول على المحاصيل في حالة تأميم البنك يكون لتقوض البنك حق الامتياز التالي لضرائب الحكومه وفي ذلك ذاته ضماناً من ضمانات السداد . كما انه في حالة تأميم البنك يمكن اعتبار استمارة السلفه ورقه رسميه يحاقب على التزوير فيها بنفس العقوبات المقرره في تلك الحالات التي تحدث في الاوراق الرسميه الاخرى .

٢ - مراعاة المواصل التي سبق ذكرها عند عرض " نظرية الضمان " والتي تؤثر على مقدرة المقترض على السداد . والشطر الاول من هذه المواصل يمكن مواجهتها بالتشريع كأن تشدد العقوبه على التبديد ويقدم المبدد في حالة الحجز التحفظي او الاداري للمحاكمه

السريعة وكان تعامل استثمارات السلف معاملة الاوراق الرسمية وكذا تتحقق لجنته الترية من صحة الحيازة وان يتحقق مندوبو البنك من جدية الطالب وسلامته وكان يحاد تشكيل لجنته القروية فتتكون من الممده والصراف ومندوب وزارة الزراعة ومندوب البنك وكان تكون اللجنة القروية مسئولة عن صحة البيانات المقدمة وتفرض عقوبات على اعضائها اذا حدثت اية مخالفه للقانون غيما يختص بما جاء في الاستماره من معلومات .

والنظر الثاني من تلك المعامل : يمكن مواجهته بتقديم سياسه البنك التمويلية وتزويد البنك بالاحصائيين والفنيين اللازمين . ومراعاة البنك للمعامل الاقتصادية التي تؤثر على مقدرة المقترض على السداد فيها ضمان لاستثمار القروض بما يعود على المزارع بالمائد الكبير وفيها كفاله للسداد ونفيها تخفيف لوطأة الظروف المعاكسه التي تؤثر على انتاج المقترض وتكون خارجة عن ارادته ونفيها كفاله لاستعادة البنك لامواله المقرضه

٣ - في حالة القروض قصيرة الاجل يجب ان يعترف بمحصل الارض كضمان كاف للسلف وقد سبق شرح الاسباب المبرره للاخذ بهذا المبدأ والظروف الواجب توفرها للتأكد من نجاح تطبيقه .

٤ - في حالة القروض متوسطة الاجل . يجب الا تزيد مدة هذه القروض عن خمس سنوات وتتراوح مدتها من ٣ الى ٥ سنوات . وفي حالة الملاك الزراعيين الراغبين في الحصول على قروض متوسطة الاجل فيجوز اشتراط الضمان العقاري اما في حالة المستأجرين مع وجود عقد ايجار مكتوب لمدة ثلاث سنوات على الاقل فيجوز منحهم السلف ^{مؤجلة} قصيرة الاجل اللازمه لمعطيات انتاجيه ممينه كسراء الماشيه مثلاً على ان تكون الماشيه المستأه بالسلف والمحاصيل التي ينتجها. المقترض ضامنه لقيمه السلفه متوسطة الاجل وهذا لا يمنع من الحصول على ضمان مالك الارض التي يزرعها المستأجر اذا تيسر ذلك .

٥ - في حالة القروض طويلة الاجل : فنرى انه يجب الا تدخل في اختصاص بنك التسليف الزراعي وان تترك للبنك العقاري الزراعي المصري وغيره من البنوك العقاريه وسنتناول ذلك بالبحث في مذكرة اخرى .

٦ - ضمانات تكميلية :

- أولا - يقبل الضمان الشخص من الجماعات التعاونية للمستأجر المنتج لمضويتها .
- ثانيا - يقبل الضمان النقدي الذي يمثل جزءا من قيمة السلف المينة
- ثالثا - اذا كان المستأجر او المالك متعاقدا مع هيئة مسئولة معترف بها لتوريد انتاجه او الجزء الاكبر منه فيمكن منحه قروضا بضمان اساسه المقدد المحرر بين المنتج والهيئة المتعهد به شراء منتجاته وهذه الحالة تكاد تكون موجودة في محصول قصب السكر ويمكن اتباعها في محاصيل اخرى مثل البصل في حالة التعاقد مع هيئات التصدير والقطن عند التعاقد مع المحالج والمزارل والكتان عند التعاقد مع شركات الكتان والخضرة في حالة التعاقد مع شركات التمبيد او الحفظ او التصدير . . . الخ .
- رابعا - في حالة داللب قروضا لنموذجي شراء الاسمدة او التقاوى وعلف الماشية او ماشابه ذلك من مستلزمات الانتاج الزراعي فيستحسن ان يغطي البنك للمقترض في حالة عدم توفر هذه المواد لدى البنك - اذنا ماليا لشراء هذه المواد من المصادر الاخرى دون ان يسلم المقترض المبالغ اللازمة نقدا .

المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى

لجنه التمويل

اللجنه الفرعيه

المشكله لدراسة الائتمان الزراعى

وتيسيرا لتسليف الزراع

مذكره رقم (٣)

التعاون بين بنك التحليف الزراعى ووزارة الزراعه

مقدمه من

الدكتور محمود الشافعى والدكتور زكى شعيبه

ان السياسه الزراعيه التى وضعتها وزارة الزراعه واقرها المجلس الدائم لتنمية الانتاج -
القومى تهدف الى رفع مستوى الانتاج وتحسينه والنهوض به لدى كل مزارع • وتتضمن تلك
السياسه فيما تتضمن تمميم استعمال التقاوى المنتقاہ وتمميم استخدام الزراع لمقادير كافيه من
من الاسمده لانتاج اكبر غله اقتصاديه وتمميم فحص الاراضى ضعيفه الانتاج والقيام بمساعدہ
الزراعى على تحسين خواصها بالارشاد والتوجيهات الفنيہ وتشمل التدبیر فى تمميم استخدام
الات الزراعيه الحديثه والالات المحليه المحسنه حتى ترتفع مستويات الكفاية الانتاجيه للمشتغلين
بالزراعه هذا فضلا عن مقاومه الافات الزراعيه على نطاق واسع ولدى جميع الزراع والعمل على منع
الفقد فى الانتاج والتوسع فى الانتاج الحيوانى وزراعه الخضرو الفاكهه للاستهلاك المحلى
والتصدير • هذا علاوة على تحسين وتنظيم الوسائل التسويقيه للمنتجات الزراعيه على اختلاف
انواعها حتى يضمن الزراع لانفسهم دخلا مرتفعا يستميون به على تحسين مستويات معيشتهم •
وان تنفيذ تلك السياسه والحصول على النتائج التى استهدفت من رسمها لا يمكن تحقيقه
الا اذا توفرت فى البلاد الاداءه التمويليه القادرة على تمويل تلك المشروعات وتيسير الحصول على
الموارد النقدية اللازمه للزراعى وان تكون تلك الاداءه تتعاون تعاوننا تاما كاملا مع وزارة الزراعه
بقيامها على تدبير المال اللازم وتيسيرا اقتراضه للقائمين على الانتاج •

وتستدعى تلك الحال :

أولا - تكوين لجنه دائمه مشتركه بين البنك والوزارة لتقوم بما يأتى :

- ١ - دراسة المطالب التمويليه لتفخذ السياسه الزراعيه على الوجه الاكمل .
 - ٢ - مراعاة البنك لتوصيات وزارة الزراعه فى النواحي الانتاجيه والتعاون مع الوزارة على تحقيق تنفيذ تلك التوسيات لدى الزراع المستفيدين من قروض البنك .
- فتمم استخدام التناوى المنتهيه مثلا يستلزم قيام البنك بتنظيم عمله توزيع تلك البذور على اوسع نطاق - وسياسه الوزارة فى وجوب اتباع الزراع للتسديد الامثل كما ونوعا يتطلب قيام البنك بتغيير الاسمه بالكميات اللازمه والانواع المطلوبه فى مناطق الحاجه اليها .
- ثانيا - كما يتطلب الامر وجود تعاون كامل فى المستوى القروى بين مندوب البنك وموظفى وزارة الزراعه فى الاتالىم حتى يمكن التحقق من استخدام الزراع للقروض فيما طلبت من اجله ويكون ذلك بان يكلف مندوب البنك بارسال كشف يوصى باسماء الزراع المقترضين والغرض الذى اقترضوا من اجله على ان يقوم موظفوا وزارة الزراعه بالتحقق من استخدام الفلاحين للقروض فى النواحي الانتاجيه المطلوبه من اجلها والتبليغ عن حالات التلاعب حتى يتم ضبطها ومنعها عن طريق حرمان المتلاعبين من الاستفادة بقروض البنك فى المستقبل كما يمكن ان يصبح هذا التعاون اداء فعاله لتنفيذ مختلف النواحي التمويليه والزراعيه التى يتفق عليها البنك والوزارة مما يودى الى دفع الانتاج الزراعى .

تحريرا فى ١٢ مايو سنة ١٩٥٣

(دكتور زكى شعيرة)

(دكتور محمود الشافعى)

الجلسة الدائمة لخدمة الانتاج القوي

لجنة التوسيع

اللجنة الفرعية لدراسة الانتاج الزراعي

وتوسيع التوسيع الزراعي

((مذكره رقم ٤))

انواع القروض القصيرة ومتوسطة الاجل التي يلزم ان يرضحها بنك
التوسيع الزراعي والتعاوني للشهري بالانتاج الزراعي

مقدمه من

الدكتور محمود الشافعي . . . الدكتور زكي شمير

*

*

*

مقدمه :

قد اوضحنا في المذكرات السابقة وجوب تركيز جهود بنك التوسيع الزراعي وخدماته
التوسيع في القروض القصيرة الاجل والمتوسطة الاجل كليهما مع التخلي عن الاقراض الطويل
الاجل للبنك العقاري الزراعي المصري وغيره من البنوك والشركات المقاربه الزراعيه . كما بينا
أهمية تلك الانواع القروض الزراعيه في رفع مستوى الانتاج القوي من الزراعه وزيادة الموارد الانتاجيه
الزراعيه والشهريه كفايتها الانتاجيه .

وقبل مناقشة انواع القروض القصيرة ومتوسطة الاجل التي نرى ضرورة تسهيل منحها
لشهرى بالانتاج الزراعي في مصر ولتنفيذ السياسه الزراعيه القويه على نطاق شامل بما فيها من
تكوين الجمعيات الزراعيه المقرر تكوينها بمقتضى قانون اصلاح الزراعي من اداء مهمتها والقيام
بالوظائف المنوطه بها على اكمل وجه . فاننا نرى انه من الضروري ان نلخص المبادئ والاشتراطات

الواجب الاتباع في منح تلك القروض للزراعي مصر ولجميعياتهم التعاونية الزراعية •
مبادئ واشتراطات واجبة الاتباع في منح القروض الزراعية قصيرة ومتوسطة الاجل :

(١) فيما يتعلق بالقروض الممنه او قيمتها النقدية يجب ان تصرف بالكميات والانواع والمواسمات
التي تقررها وزارة الزراعة بالاتفاق مع بنك التسليف الزراعي والتعاوني بما يحقق اقصى
الامكانيات الانتاجية في مناطق القطر المختلفة •

(٢) تركيز صرف المقادير الممنه من سلف الاسمدة والتقاوى والاعلاف الحيوانية المركزه والبيدات
الحشرية والفطرية وغيرها من شئون البنك اذا توفرت لديه او يعطى عنها للمقترض اذن -
تسليم بالقيمة والانواع والمقادير المطلوب شرائها بحيث يستعمله المقترض في الحصول
على تلك المواد من المحال المعتمده لتصرفها • وذلك يتوفر في الحالى نوع من الضمان
الواجب لاستخدام القرض الممنى او قيمته النقدية فيما دالب من اجله وفي ذلك ايضا
ضمان الحصول على الصنف المطلوب بالكميات اللازمه • هذا فضلا عما في اتباع ذلك من
الحيطه التي تؤدى الى عدم تصرف المقترض في كل او جزء من قيمة القرض في غير ماخصص له
من اغراض انتاجية الامر الذي قد يحدث اذا اعطى المقترض السلف نقودا •

(٣) السلف المطلوب للحصول على مواد انتاجية يجب ان تكون بمعدل ١٠٠ % من القيمة
النقدية لتلك المواد •

(٤) من الضروري وضع حد اعلى لمجموع القروض الانتاجية التي تضع للمزارع الفرد او للجمعية
الزراعية الواحد سنويا وفي ذلك ضمان لاستفادة اكبر عدد من المنتجين بقروض البنك •

(٥) مراعاة توصيات اللجنة فيما يتعلق بالاتي :

أ - احكام الرقابه على استخدام القروض فيما طلبت من اجله •

ب - قصر منح القروض على ثنائات المستفيدين التي ينتهى البحث الى تقريرها •

ج - تعميم الارشاد الفني في المستوى القروى بحيث يقوم به موظفو الزراعة المختصون
بالتعاون مع رجال البنك في الاقاليم •

د - مراعاة توصيات اللجنة بخصوص ضمان المحصول لقيمة السلف •

(٦) نحن مقتنعون بالاهمية الكبيرة لتوفير الموارد المالية اللازمه للقروض المتوسطة الاجل على

نطاق واسع وذلك لادخال التحسينات الضرورية للنهوض بانتجابه الارض والمعمل الزراعى ولرفع مستوى الكفاية الانتاجيه للموارد الزراعيه الاخرى • ولما نلمسه من طفحان القروض القصيره الاجل على اعدادها من عمليات البنك التملقيه فى الزراعه فاننا نرى ان يخصص بنك التسليف الزراعى جزءا مناسباً من موارده الماليه للقروض المتوسطه الاجل مع الاحتفاظ فى سياسته بمرونة كافيه لتوجيه الموارد وتوزيعها بين القروض المتوسطه والقصيره حسب حالة الطلب عليها وبحيث لا تنفد الموارد النقيه مع وجود الطلب عليها لنوع من القروض او لآخر ومع مراعاة التوازن المالى فى وضع انواع القروض وكمياتها بما يحقق الوصول الى اقصى انتاجيه ممكنه من منحها واستخدامها فى رفع الانتاج وتحسينه •

انواع القروض اللازمه للزراعه

مع مراعاة ما سبق ذكره من المبادئ والاشتراطات • يراعى ان تمنح القروض القصيره الاجل لمدته لا تزيد على ١٤ شهرا وان تمنح القروض المتوسطه الاجل لمدته تتراوح من ٣ - ٥ سنوات • حسب طبيعه الشغل الذى تقتضى من اجله وأن يمنح البنك هذه القروض جميعا للاقساء والجمعيات التعاونيه الزراعيه وتلخص انواع القروض المطلوبه نيمذ يلى :

أولا - السلف الانتاجيه قصيره الاجل وتشتمل على ما يأتى :-

- (١) سلف التقاوى والاسمده وعلف الحيوان والمبيدات الحشريه والفطريه وغيرها من المواد اللازمه لزيادة الانتاج الزراعى وسببته من الفقد والتلف •
 - (٢) سلف نفقات الزراعه •
- وقد سبق مناقشته هذين النوعين من السلف فى اجتماعات اللجنه •

ثانيا - السلف التسويقيه قصيره الاجل وهى على نوعين :-

- (١) سلف نفقات تسويق الحاصلات والمنتجات الزراعيه
 - (٢) سلف برون المحصول •
- والنوع الاول من السلف التسويقيه يكون منحه للزراع وممياتهم التعاونيه للقيام بتكاليف العمليات الجاريه لتسهيل انتاجهم الزراعى •

أما النوع الثاني من السلف يبرهن الحاصل الثابت للتخزين فيكون منحه للزراعة وجميعياتهم التعاونية حتى لا يضطر المنتجون الى بيع انتاجهم في فترات تدهور الاسعار وفي ذلك ضمان لعدم انخفاض دخلهم وتنظيم تسويق انتاجهم فضلا عن ان حصولهم على تلك القروض يضع في ايديهم من الموارد المالية ما يساعدهم على الاستمرار في القيام بعمليات الزراعة الموسمية وتحويلها من هذه الموارد .

وتظهر أهمية السلف التسويقي من ان الزراعة المصرية تجارية الطابع ومع ذلك فان هناك بدائل واضحة في اساليب التسويق الريفي وتختلفا ظاهريا في اعداد الحاصلات له وفروقا شاسعا بين ما يحصل عليه الزراعة ثمن لحاصلاتهم وبين ما يتقاضاه التجار من المستهلكين ثمن لهذه المنتجات . ونظرا لكثرة عدد صغار الزراعة وقلة انتاج كل منهم بما لا يسمح لهم وهم فرادى بالتمتع بمنتجاتهم ببيع حاصلاتهم بقوة في الممارسة تتكافأ مع قوة كبار التجار فيها وزيادة تكاليف الفرز والتدريج والتعبئة والنقل والبيع للإنتاج الصغير فان السياسة الزراعية والقومية في عهد النهضة الحاضرة تنبذ الى جميع الانتاج الصغير في وحدات كبيرة وتنظيم تسويقها بما يخفف نفقاته ويحقق ربحا للزراعة لا يرهق جمهور المستهلكين وقيام الزراعة او جميعياتهم التعاونية بعمليات تسويق انتاجهم يستلزم وجود الموارد المالية اللازمة لمقابلة النفقات التسويقية الجارية تدريجيا . كما ان تشجيع التوفيق الزمني للإنتاج الزراعي يتطلب تمكين الزراعة وجميعياتهم التعاونية من الاحتفاظ بانتاجهم القابل للتخزين وعدم غمر الاسواق به بمجرد حصاده دفعه واحدا . وهذا يستلزم تيسير الاقتراض يبرهن المحصول بعد حصاده حتى لا يضطر المنتجون الى بيع المحصول فور انتاجه للوفاء بالتزاماتهم مما يؤدي الى تمكن التجار من التحكم في مستوى اسعار المحصولات ودخول الزراعة منها .

ومنك التسليف الزراعي لا يقدم في الوقت الحاضر قروضا من النوع الاول للقيام بالعمليات التسويقية الجارية . كما ان ما يقدمه البنك من القروض يبرهن المحصول لم يتجاوز ١٠ % من مجموع ما يمنحه من مختلف القروض ومقدار القروض التي يمنحها يبرهن المحصول لم تزيد على ١٣ مليون جنيه في سنة ١٩٥١ وهذه تعادل اقل من ١ % من جملة قيمة الحاصلات الحقيقية التي انتجتها البلاد في تلك السنة وبلغت قيمتها نحو ٢٨٠ مليون جنيه .

واننا نرى ان من مهام البنك الرئيسية التي يجب ان يتعامل بها في العهد الجديد ان يقوم بتقديم السلف التسويقية والتوسع في الاقراض وهذا هو المحصل القابل للتخمين لما سبق ذكره من الاسباب على ان يقتصر هذه الخدمة على صغار المنتجين من الملاك والمستأجرين الزراعيين وجسمياتهم التعاونية .

فان كبار الملاك اقدر على التعامل مع البنوك التجارية الاخرى في هذا الشأن الامر الذي لا يشتر لـ صغار المنتجين من الزراع .

ثالثا - القروض الانتاجية (الاستثمارية) المتوسطة الاجل

تجب العناية بتقديم مثل تلك القروض للزراع ولجسمياتهم التعاونية الزراعية بحيث لا تزيد مدة القرض على 5 سنوات مع مراعاة المبادئ والتوصيات التي سبق ذكرها في صدر هذه المذكرة على ان يكون منح هذه القروض للاغراض التالية .

(١) سلف تخصيب وتحسين الاراضي الزراعية - وذلك لشق الترع والمصارف الفرعية والحقلية ولاستصلاح الارض عن طريق اضافة الجبس الزراعي وغيره من المملحات التي تؤدي الى معالجة ضعف التربة في عدد قليل من السنوات .

(٢) سلف شراء الآلات الزراعية الحديثة بأنواعها المختلفة

(٣) سلف الانشاءات الضرورية بالمزرعة كالمخازن وغيرها .

(٤) سلف لشراء الحيوانات الزراعية للتربية والانتاج ولانشاء المناحل ومستلزمات تربيته الدواجن .

(٥) سلف لانشاء بساتين الفاكهة .

وغير ذلك من انواع السلف التي تحتاج اليها الزراعة للمملحات الانشائية والاستثمارية ولا يدخل التحسينات الانتاجية التي تتطلب قروض متوسطة الاجل .

تمويل الجمعيات التعاونية الزراعية عن طريق البنك

يكون للجمعيات التعاونية الزراعية الحق في الحصول على جميع السلف اللازمه بانواعها التي سبق توضيحها فيما اسلفنا حيث ان قانون اصلاح الزراعى " المادة ١٩ " فرض على الجمعيات التعاونية الزراعية التي تنشأ بمقتضاء وتضم صفار الزراع ان تقوم بالعمليات الانتاجية التالية :

أ - الحصول على السلف الزراعي بمختلف انواعها طبقا لحاجات الارض المملوكة لعضوا الجمعية .

ب - مد الزراع بما يلزم لاستغلال الارض من بذور واسمدة وما شيه والات زراعية وما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها .

ج - تنظيم زراعة الارض واستغلالها على خير وجه بما في ذلك انتشاء الهذور وتصنيف الحاصلات ومقاومة الافات وشنق الترع والمصارف .

د - بيع المحصولات الرئيسية لحساب اعضاء الجمعية على ان تخضع من ثمن المحصولات -

اقساط ثمن الارض والاموال الاميرية والسلف الزراعي والديون الاخرى .

هـ - القيام بجميع الخدمات الزراعية الاخرى التي تتطلبها حاجات الاعضاء .

وواضح ان قيام الجمعيات الزراعية بما سبق ذكره من وظائف ومهام انتاجية وتسويقية وتسليقية يستلزم انواع من القروض القصيرة والمتوسطة الاجل جميعا . ولا بد من ان يقوم البنك بتيسير اقراضها للقيام بتلك المهام حيث ان الموارد النقدية التي قد تكون في ايدى هذه الجمعيات من مصادر اخرى غالبا لا تكفى نظرا لانتماء فئات من صفار الملاك الجدد الى عضويتها وقصر تلك المضوية عليهم وهم من اصحاب الدخول الصغير والمحدوده نسبيا .

ومن المؤكد ان اسلم الوسائل في تمويل الجمعيات الزراعية التعاونية ، وتوجيهها مع الوقت الى التمويل الذاتي ويقتضى ذلك ان تمنح الجمعيات في السنوات الاولى من عملها قروضا يتسر لها تسهيل مهمتها في اداء الوظائف التي تكونت من اجلها وكلما تكون فائض من انتاجها يتخذ اساسا في تمويل انتاجها التالي وعمليات تسويقه كما يستغل في زيادة الموارد

الانتاجية لتلك الجمعيات حتى تستقل الى درجة كبيرة في تمويل نفسها عن هذا الطريق لا ان تعتمد باستمرار على البنك في الحصول على كل ما يلزمها من الموارد المالية الامر الذي يتنافى مع غرض اساسي من اهم اغراض التماونه والذي يلقى " بمساعدة الاعضاء على مساعدة انفسهم " ووضح من ضمن الماده ١٩ من قانون اصلاح الزراعي ان الجمعيات التماونه التي تنشأ

بحقنماء مسئولين الحصول على الموارد المالية الكفيلة بحد المطالب الانتاجية ومنهم التسوية للاعضاء * فضلا عن مسئوليتها في القيام بتحصيل القروض من الافراد وسدادها للبنك وفي ذلك اقرار لبدأ التضامن في المسئولية بين الجمعيات واعضاءها وفيه ما يؤيد امكان منح القروض للجمعيات بضمان الجمعية التماونه كوحده ذات شخصية منوية *

وما سبق توضيحه فيما يتعلق بالجمعيات التماونه التي تتجم عن تنفيذ قانون اصلاح الزراعي يجب تطبيقه على الجمعيات التماونه الزراعيه الموجوده حاليا وعلى ما قد يتكون من هذه الجمعيات في المستقبل *

وما ان بنك التسليف الزراعي قد انشئ * لخدمة الزراعه والتيسير في الاقتراض على المزارعين وجمعياتهم التماونه الزراعيه فيجب ان يقصر البنك مهمته التسليفه على اقراض الزراع وهذا النوع من الجمعيات التماونه فقط * وان مقترحاتنا التي تضمنتها هذه المذكرة تنصب على الجمعيات التماونه الزراعيه دون غيرها *

دكتور محمود الشافعي
امضاء

دكتور زكي شميرة
امضاء

تحريرا في ٢٧ مايو سنة ١٩٥٣

بسم الله الرحمن الرحيم

استبيان لبحث ميدانى فى التمويل الزراعى فى
محافظة الشرقية

القسم الأول : الظروف الاقتصادية والاجتماعية :

(١) اسم الحائز : _____
السن : _____
قرية _____ مركز _____
الحالة الاجتماعية _____ الحالة التعليمية _____

(٢) المدة الرئيسية :

أ - مستأجر _____ ب - مالك يفلح أرضه _____ لا يفلح أرضه _____
ج - مستأجر ومالك _____ د - أعمال أخرى مع ذكرنا _____
(٣) مصادر الدخل :

أ - المصدر الوحيد هو الزراعة _____

ب - مصادر غير زراعية يقل الدخل منها عن الدخل من الزراعة _____

ج - مصادر غير زراعية يزيد الدخل منها عن الدخل من الزراعة _____

(٤) مصادر الحصول على الارنى : شراء _____ ميراث _____ إيجار _____

اصلاح زراعى _____

(٥) المساحة :	مستم	تيراط	فندان
مملوكة	...	...	...
مستأجرة	...	...	...
لغير أخرى	...	...	...
جملة المساحة	...	...	...

- ٦) نظام التأجير : نقداً _____ عينا _____ بالمشاركة _____
 أنواع أخرى مع ذكرها _____
 ٧) أنواع المداويل الربحية : (١) _____ (٢) _____ (٣) _____ (٤) _____
 ٨) الحيوانات المزرعية : أبقار وجاموس _____ حيوانات أخرى تذكر _____
 ٩) الآلات الزراعية : _____
 ١٠) عدد العمال : الدائمين بأجر _____ من العائلة _____
 المؤقتين بأجر _____ من العائلة _____

القسم الثاني : الطلب على الائتمان الزراعي :

- ١) طريقة تمويل العمليات المزرعية
 أ - المدخرات الخاصة _____ ب - التمويل الذاتي _____
 ج - الاقتراض من البنوك _____ د - الاقتراض من الأفراد _____
 هـ - طرق أخرى مع ذكرها _____
 ٢) مصادر السلف ومقاديرها : نقدي عيني بيان
 أ - مؤسسة الائتمان الزراعي (البنك)
 ب - _____
 ج - _____
 ٣) الفرغ من الاقتراض :
 أ - شراء مستلزمات إنتاج _____ ب - شراء الآلات الزراعية _____
 ج - شراء الماشية _____ د - تسويق الحاصلات _____

- هـ - زراعة أشجار الفاكهة _____ و - تحسين الاراضى والبانى المزرعة _____
ز - شراء اراضى زراعية _____ ح - متابعة الاجراء الماثلة _____
ط - اسباب اخرى "مع ذكرنا" :

٤) فترة القروى : قصيرة _____ متوسطة _____ طويلة _____

القسم الثالث : دور الائتمان الزراعى فى الانتاج الزراعى :

(١) تناسب حجم القروى مع الاعداد الزراعية

أ - بتناسب _____ ب - بزيادة _____ ج - بقل _____

(٢) تناسب آجال القروى مع مواعيد السداد

أ - بتناسب _____ ب - تزيد _____ ج - تقل _____

(٣) تناسب انواع القروى مع مختلف الاغراض المزرعية من حيث كفايتها لما يلى :

أ - مستلزمات الانتاج _____ ب - العمليات المزرعية _____

ج - شراء الماثبة _____ د - زراعة أشجار الفاكهة _____

هـ - عمليات التسويق _____ و - اغراض اخرى _____

(٤) نتيجة لاستعمال القروى فان الايرادات المزرعية تكفى لمواجهة :

أ - سداد القروى ونوائدها _____ ب - التكاليف المزرعية _____

ج - شراء اصول مزرعية _____ د - تكاليف المعيشة _____

(٥) الايرادات المزرعية فى دالة عدم الاقتراض :

أ - تتساوى مع مثيلتها فى حالة الاقتراض _____

ب - تزيد _____ ج - تقل _____

(٦) زيادة الانتاج عن المستوى العالى يتم باحد أو بعض الوسائل الآتية :

- أ - تحسين الخدمات التوسيلية الزراعية _____
 - ب - الحصول على قروض لاغا غير أخرى " تذكر " _____
 - ج - الحصول على كميات أكبر من : الأسمدة _____ التكاوى _____ الخدمات _____
 - د - زيادة الشروط الحكومية .
- (٧) تطور حجم العمالة فى السنوات الخمس الأخيرة :

ثابت _____ ارتفع _____ انخفض _____

القسم الرابع : الديونية الزراعية :

- (١) الحالة الراخنة : أ - نقد ببلغ _____ مبلغ _____ ج - _____
- منها ببلغ متأخرات _____ والباقى عن المنفعة الحالية _____
- معظم الديون مستحقة لبك التسليف الزراعى _____
- (٢) أسباب الديونية :

- أ - اجمالى الإيرادات المزرعية لا يكتفى لمداد الديون _____
 - ب - ارتفاع تكاليف الائتمان _____ ج - طريقة مداد القروض _____
 - د - مستوى جودة مستلزمات الانتاج _____ هـ - أسباب أخرى " تذكر " _____
- (٣) وسائل تسهيل المداد للديون الحالية :
- أ - مطلب الفوائد _____ ب - التقييد على عدد _____ سنة _____
 - ج - تحصيل نسبة أكبر من الدين فى سنين الرخاء ونسبة أقل فى سنين الأزمات _____
- (٤) اقتراعات المزارعين لتجنب الديون فى المستقبل :
- أ - عدم الاقتراض _____ ب - خفض تكاليف الفرد _____
 - ج - زيادة _____ أو خفض _____ حجم القروض _____
 - د - مد أجل السلفة قصيرة الاجل الى : ١٨ شهرا _____ مقبلين _____ ٢ سنوات _____
 - هـ - تحصيل القروض فى نهاية العدة _____ أو على فترات _____

القسم الخامس : بنك التحليل الزراعي والتداولي بالشرقية :

- (١) بداية التعامل مع البنك :
(٢) تطور المعاملات مع البنك : تزيد باستمرار _____ ثابتة _____ نذل _____
(٣) اجراءات القرض : أ - يقوم بها الزارع _____ ب - الجمعية _____
ج - المالك _____

- (٤) التعامل مع منتجات البنك :
أ - المركز الرئيسي في عاصمة المحافظة : _____
ب - فرع البنك في المركز _____
(٥) المساهمة بين الارزاق ومنتجات البنك :
أ - الشونة : قرية _____ بمدينة _____
ب - المستودعات والمخازن : قرية _____ بمدينة _____
ج - مراكز التجميع : قرية _____ بمدينة _____
(٦) تكاليف نقل مستلزمات الانتاج : كبيرة _____ متوسطة _____ قليلة _____
(٧) تكاليف نقل الحاصلات : كبيرة _____ متوسطة _____ قليلة _____

دور الزراعة فى التنمية الاقتصادية

أولا - مقدمة :

حتى نلمس أهمية التمويل الزراعى وى مقابله الاحتياجات المختلفة للزراعة يلزم التعرف على دور الزراعة فى التنمية الاقتصادية الزراعية •

ويمكن أن يجمع الاقتصاديون فى مختلف المراجع العلمية المرتبطة بتاريخ ونظريات وسياسات التنمية الاقتصادية على أن الزراعة لها مكانة سائدة أو طاغية فى البلاد النامية ، وعلى أن التنمية الاقتصادية تستوجب نزوح أعداد عائلية من السكان الزراعيين الى خارج الزراعة ، وعلى أن التصنيع - بدرجة مؤثرة - ضرورى لتهيئة فرص العمالة لهذه الأعداد من السكان الزراعيين فى الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية • وعلى هذا النحو يمكن إعادة تنظيم وترشيد الزراعة - سواء تم ذلك بالوسائل الاشتراكية أو الرأسمالية - الى زراعة تتكون من وحدات (مزارع) اقتصادية ، وذات كفاءة عالية وممكنة ، الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى ارتفاع مستوى الدخل الزراعى القومى والفردى وتحقيق مستوى معيشة لائق للسكان الزراعيين المتبقين فى الزراعة بهضام أو يقترب من نظيره المتاح للسكان غير الزراعيين فى الحضر والمدن •

ولاجدال فى أن هذه الظروف والمتغيرات ضرورية للتنمية الاقتصادية فى الدول النامية ولكن ذلك لا يمكن توقعه أو تحقيقه الا فى المدى طويل الاجل •

والبعد الزمنى هنا فى غاية من الأهمية • فيجب أن لا نخلط بين المدى الطويل الاجل والمدى قصير الاجل • لأن ما يكون صحيحا فى المدى طويل الاجل ليس بالضرورى أن يكسبون صحيحا فى المدى قصير الاجل • بل أن افتراض العكس يؤدى الى استنتاجات غير منطقية والسى نتائج عكسية •

وعلى ذلك لا يجوز اتخاذ الظروف والمتغيرات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية فى المدى طويل الاجل كأساس لتقرير اهداف وأولويات مشروعات التنمية الاقتصادية فى المدى قصير الاجل وخاصة فيما يتعلق بتحقيق التوازن بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية •

فانتقال اعداد ضخمة من السكان الزراعيين الى الحضر وتشغيلهم فى وظائف صناعية مما يهدى الى امكان اعادة تنظيم الزراعة وتقديمها ، وخاصة فى البلاد التى تواجه مشكلات وجود فائض من الابدى العاملة مع قصور فى الاراضى الزراعية ، أمر ضرورى وحتمى لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية فى المدى طويل الاجل ، ولكنه يهدى الى ازدهار المدن وانتشار البطالة غير الزراعية ، وربما الى انخفاض الناتج الزراعى بما فى ذلك ناتج الاغذية والى غير ذلك من المصالح فى المدى قصير الاجل .

وهذا يتطلب دور الزراعة فى التنمية الاقتصادية والتالى تحديد أهداف وأولويات المشروعات الزراعية التى تتضمنها السياسة أو الخطة الزراعية فى المدى قصير الاجل على عوامل كثيرة منها مرحلة التطور الاقتصادى التى وصلت اليها بلد معين ، ومدى ادراك المجتمع لأهمية التقدم الاقتصادى واتخاذ كآحد الأهداف القوية الرئيسية التى يتطلع الى تحقيقها وكذلك نسبة الاراضى الزراعية الى اجمالى السكان ، ومستوى التكنولوجيا الزراعية الممكن تمهينها بطريقة اقتصادية ، والعلاقات الانتاجية الزراعية ، ومستوى التعليم والتدريب ، وما تخصصه لها من استثمارات وغير ذلك من العوامل .

ثانيا - العلاقات المتشابهة بين التنمية الزراعيه والتنمية الصناعيه :

تعتمد التنمية الاقتصادية على تعامل قطاعات الاقتصاد المختلفة مع بعضها ، وكلما زاد هذا التعامل كلونوعا كلما ادى ذلك الى دفع عجلة التنمية الاقتصادية فكل قطاع يقدم أو يبيع أو يعرض ما ينتجه من سلع وخدمات الى القطاعات الاخرى والتالى يحصل أو يشتري أو يطلب ما تنتجه القطاعات الاخرى من سلع وخدمات . وينجم عن ذلك علاقات متشابهة بين كافة قطاعات الاقتصاد ، الامر الذى يمكن دراسته من النواحي الثلاث التالية :

- ١ - مساهمات أو دور التنمية الزراعية .
- ٢ - مساهمات أو دور التنمية الصناعية .
- ٣ - التوازن بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية .

ثالثا - دور التنمية الزراعية :

تعتبر التنمية الزراعية أحد المستلزمات الرئيسية للتنمية الصناعية . وهذه حقيقة مسلمة في الماضي بالنسبة للدول المتقدمة ، كما يظهر من التحليل الاقتصادي لمراحل تطورها ، أو في الحاضر والمستقبل بالنسبة للدول النامية كما تؤيده الحقائق والنظريات الاقتصادية .

وتستهدف التنمية الزراعية - أساسا - تحقيق وفرة أو فائض في الانتاج الزراعي عن طريق رفع الكفاءة الاقتصادية للموارد الانتاجية الزراعية وزيادة انتاجيتها بمعدل يتفق بمعدل الزيادة في الطلب على المنتجات الزراعية وخاصة الأغذية .

وتزاهد الانتاجية الزراعية على النحو السابق وبما يترتب عليه من تحقيق فائض في الانتاج الزراعي ، يمكن الزراعة من ان تلبي دورها الحيوي في التنمية الاقتصادية عن طريق توفيرها للمنتجات المختلفة الهامة التالية التي تؤدي الى تضخيم وتعميق التنمية الصناعية والانشطة الاقتصادية الاخرى غير الزراعية :

(١) زيادة المعروض من المنتجات الغذائية :

يصحب عملية التنمية الاقتصادية خصوصا في مراحلها الاولى ارتفاع الطلب على المنتجات الغذائية . ويرجع ذلك الى التزايد المطرد للسكان ، ارتفاع الدخل الفردي الحقيقي نتيجة لارتفاعه بالدرجة الاولى في القطاعات غير الزراعية ، وارتفاع مرفقة الدخل على الأغذية ويمكن قياس زيادة الطلب على الأغذية طبقا لهذه العوامل على النحو التالي :

معدل زيادة الطلب على الأغذية = معدل النمو السكاني + (معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي $\times$ مرفقة الدخل على الأغذية) أي $ط = س + (د \times م)$

حيث :

ط = معدل زيادة الطلب على الأغذية

س = معدل النمو السكاني

د = معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي

م = مرفقة الدخل على الأغذية

المصدر : كتاب التنمية الزراعية
الطبعة الأولى : ١٩٨٠ م
الطبعة الثانية : ١٩٨٢ م

فإذا فرض أن معدل النمو السكاني بمعدل نحو ٢,٦% وأن معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي يقدر بنحو ٢% ، وأن مرونة الدخل على الاندبة تبلغ نحو ٠,٧% فإن معدل زيادة الطلب على الاندبة = ٢,٦ + (٠,٧ × ٢) =

$$٢,٦ + ١,٤ =$$

$$\text{Marginal propensity to consume} = ٤\%$$

وتشير مرونة الدخل ، وفقا لقانون انجل ، الى التغير النسبي في الكميات التي يطلبها المستهلكون من مختلف السلع (زراعية أو غير زراعية) كنتيجة للارتفاع النسبي في دخولهم . وقد أمكن عن طريق تطبيق قانون انجل التوصل الى أن مرونة الطلب على الاغذية في البلاد النامية مرتفعة وتتراوح بين ١,٦ الى ٨ ، بينما هي منخفضة نسبيا في البلاد المتقدمة وتتراوح بين ١ الى ٣ . وقد تصل الى الصفر بمعنى انه اذا زاد الدخل في البلاد النامية فإن نسبة كبيرة منه ستسوف تنفق على الاغذية وبالتالي فإن الجزء المتبقى من هذه الزيادة في الدخل والممكن انفاقه على السلع غير الزراعية (الصناعية) يكون محدودا .

أما في البلاد المتقدمة فإن زيادة الدخل يكون لها تأثيرا محدودا على زيادة الطلب على الاغذية أي لا يترتب عليه زيادة ملموسة في استهلاك الاغذية وبالتالي فإنه يؤدي الى زيادة الطلب بدرجة متزايدة على المنتجات غير الزراعية .

صنتج مما سبق ان زيادة الانتاج الزراعي لمواجهة الطلب المتزايد على الاغذية شرط أساسي لانجاح التنمية الاقتصادية . اذ أن عدم تحقيق ذلك يترتب عليه مشاكل وأزمات اقتصادية عديدة منها ارتفاع اسعار المواد الغذائية ، وارتفاع مستوى الاجور ، وتدهور الطلب على السلع غير الغذائية ، وزيادة حجم الواردات من الاغذية ، وخفض الواردات من السلع الوسيطة أو الاستثمارية اللازمة للتنمية الصناعية وما الى ذلك من المشاكل الاقتصادية التي تؤدي بدورها الى ظهور مشاكل اجتماعية وسياسية الامر الذي يترتب عليه عرقلة التنمية الاقتصادية .

٢) توفير الأيدي العاملة للقطاعات غير الزراعية :

سواء الإشارة إلى أن المزارعين في الدول النامية يشغل بها غالبية السكان كما أن قوة العمل في الزراعة تمثل غالبية إجمالي قوة العمل القوية يؤدي رفع الإنتاجية الزراعية إلى إمكان نقل الأعداد الزائدة للعمل في القطاعات غير الزراعية مع إمكان توفير الأغذية اللازمة لهم .

ولكن التنمية هنا إلى أن زيادة نسبة قوة العمل في القطاعات غير الزراعية لا يعنى بالضرورة نقص الحجم المطلق لقوة العمل المزرعي لأن المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية يصاحبها انخفاض في نسبة قوة العمل الزراعي (وبالتالي ارتفاع في نسبة قوة العمل غير الزراعي) دون نقص في الحجم المطلق لهذه القوة . إذ أن الانخفاض في الحجم المطلق لقوة العمل الزراعي يستمر في المدى طويلا الأجل ويتوقف على برامج التنمية الصناعية والذات على معدل الزيادة في قوة العمل غير الزراعي .

وقد تم معدل الزيادة في قوة العمل غير الزراعي بالفرق بين معدل الزيادة في قوة العمل الكلي وبين معدل الزيادة في العمالة غير الزراعية .

كما أن معدل الزيادة في قوة العمل الزراعي يمكن تقديرها وفقا للمعادلة التالية :

$$\text{معدل الزيادة في قوة العمل الزراعي} = \frac{\text{معدل النمو في قوة العمل الكلي} - \left(\text{معدل النمو في قوة العمل غير الزراعية} \times \text{نسبة السكان العاملين في الزراعة} \right)}{\text{نسبة السكان العاملين في الزراعة}}$$

فإذا فرضنا أن :

$$\text{معدل النمو في قوة العمل الكلي} = 2\%$$

$$\text{معدل النمو في قوة العمل غير الزراعية} = 4\%$$

$$\text{نسبة السكان العاملين في الزراعة} = 25\%$$

$$\text{فإن معدل الزيادة في قوة العمل الزراعي} = \frac{2\% - (25\% \times 4\%)}{25\%} = 1.33\%$$

$$= 1.33\%$$

(٣) توفير المواد الخام اللازمة للتصنيع :

تقدم الزراعة كثيرا من المواد الخام اللازمة للصناعة وفي الواقع فان المنتجات الزراعية فسي معظم الدول النامية ، الغذائية منها وغير الغذائية ، هي اكثر المواد الخام وفرة في مجال التصنيع . والصناعات التي تستخدم المواد الخام الزراعية لها أهمية كبيرة لمواجهة متطلبات المجتمع من الاغذية والملابس والمساكن ولذلك تعتبر لازمه في مراحل التنمية الاقتصادية المبكرة .

ويمكن تصنيف هذه الصناعات الى :

- صناعات تصنيع المواد الغذائية والمشروبات والدخان .
- صناعة المنسوجات .
- صناعة الاحذية .
- صناعة الملابس .
- صناعة منتجات الاخشاب والاثاث .
- صناعة الورق .

وهذه كلها صناعات تستخدم المواد الخام الزراعية بصفة اساسيه . وهناك صناعات اخرى تستخدم المواد الخام الزراعيه بصفه غير اساسيه مثل :

- صناعة منتجات المطاط .
- صناعة الزيوت النباتيه والحيوانيه والدهون .

على أن هذه الصناعات تمثل - حتى في اكثر البلاد تقدما - جزا كبيرا من الطاقة الصناعية الكلية اذ انها تساهم بنصيب كبير في القيمة المضافة الكلية للصناعة وفي توفير المما لسة لنسبة كبيرة من مجموع العاملين في الصناعة .

وقد قامت هيئة الاغذية والزراعة في دراستها الاساسيه رقم (١٧) عن " الزراعة والتحول الصناعي " والتي نشرتها في عام ١٩٦٧ بتقدير مساهمة هذه الصناعات في الاقتصاد العالمي واقتصاد مجموعات من الدول في مناطق مختلفة من العالم . وقد تضمن الجدول التالي تجميع وتلخيص لهذه البيانات . ويتضح منها ان هذه الصناعات ساهمت بحوالي ٣٣% من القيمة المضافة و ٤٨% من جملة العمالة في قطاع الصناعة في العالم في عام ١٩٥٨ وكانت هذه المساهمات تزيد نسبيا في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة . اذ تساهم في الدول النامية بحوالي ٦١% من اجمالي كل من القيمة المضافة والعمالة في قطاع الصناعة .

على أن انشغالهم بمساهمة الصناعات التي تستخدم المواد الخام الزراعية في الصناعة ككسول (باستثناء صناعة الورق ومنتجاته) لا يمكن ان يخاف ، هذه الصناعات بصورة مطلقة ، كما انه يرجع الى الارتفاع الكبير النسبي في مساهمة الصناعات الثقيلة خصوصا في المنتجات المعدنية . الامر الذي يمكن بدوره تدوير الطلب نتيجة لارتفاع الدخل .

والواقع ان القيمة المضافة في هذه الصناعات في العالم قد ارتفعت بحوالي ٢٥% كما زادت العمالة بها ايضا ولكن بدرجة بسيطة تقدر بحوالي ٢% وذلك في الفترة ١٩٥٣ - ١٩٥٨ ، ولم تنمو هنا ان الزيادة في سكان العالم في تلك الفترة تقدر بنحو ١٠% ، الامر الذي يدل بوضوح على ان الزيادة في الدخل هي السبب الرئيسي في زيادة القيمة المضافة .

مساهمة الصناعات التي تستخدم المواد الخام الزراعية
في القيمة الكلية المضافة والمالة في قطاع الصناعة في العالم
والمناطق الرئيسية

العالم ومناطقه	نسبة المساهمة في القيمة الكلية المضافة		نسبة المساهمة في الماله	
	١٩٥٨	١٩٣٨	١٩٥٨	١٩٣٨
العالم	٤٣	٣٣	٥٥	٤٨
الدول الصناعية	٤١	٣١	٤٩	٣٩
أمريكا الشمالية	٤٣	٣٠	٥٠	٣٧
شمال غربي أوروبا	٤٠	٣٢	٤٤	٤٠
جنوب أوروبا	٦٠	٤٨	٦٩	٥٨
أمريكا اللاتينية	٥٩	٥٠	٧٠	٦٠
شرق آسيا	٦٠	٥٦	٧٤	٦٧
أفريقيا	٦٣	٦٠	٧٥	٦٠

وهناك أهمية كبيرة للصناعات التي تستخدم المواد الخام الزراعية بالنسبة للتحويل الصناعي بالرغم من أنها تمثل في الوقت الحاضر نحو ثلث الصناعات في الدول المتقدمة إلا أنها لعبت دورا حاسما في مستهل مراحل التحويل الصناعي والتنمية الاقتصادية الشاملة لهذه الدول .

ولقد كان انتاج وتصدير المنسوجات الصوفية من الأسر التي كان يقوم عليها التحويل الصناعي في إنجلترا في القرن السادس عشر والسابع عشر . وقد لعبت صناعة المنسوجات دورا رئيسيا في الولايات المتحدة الأمريكية وفي عدد من دول غرب أوروبا واليابان .

وكانت مساهمة هذه الصناعات في الولايات المتحدة الأمريكية في اجمالي القيمة المضافة للصناعة تبلغ نحو ٥٢٪ في عام ١٨٧٩ ، ٤٤٪ في عام ١٩١٩ ، ٤٠٪ في عام ١٩٢٩ ، ٣٠٪ في عام ١٩٦٠ .

وفي كندا ساهمت صناعات الدقيق وتصنيع الأخشاب مساهمة كبيرة في اجمالي القيمة المضافة للصناعة ، وتراجعت مساهمتها من ٦١٪ في عام ١٩٢٥ الى ٤٦٪ في عام ١٩٦١ .

وفي معظم الدول النامية ، تحتل هذه الصناعات مركزا بارزا في القطاع الصناعي ككل وسوف تستمر هذه الصناعات في مساهمتها في مجال الانتاج الصناعي وتوفير العمالة في هذه الدول وبالرغم من أن أعدادا كبيرة منها قد بدأت في انشاء الصناعات الثقيلة في المراحل الاولى لتنميتها الاقتصادية .

كما أن تصنيع المواد الخام الزراعية محليا وعدم تصديرها في صورة خامات ، وكذلك استبدال السلع المصنعة محليا بالسلع المستوردة من الخارج ، من شأنه أن يوفر النقد الاجنبي ويزيد من قيمة النقد بالبلاد .

ومنه عوامل عدة يلزم اخذها في الاعتبار في تصنيع المواد الخام الزراعية منها :

- أ) تكامل الانتاج الزراعي والتصنيع .
- ب) وفرة المواد الخام ، وتكاليف النقل وموقع الصناعة .
- ج) اقتصاديات السعة الانتاجية ونسبتها مع حجم السوق .
- د) كثافة رأس المال والعمالة .
- هـ) معاملات التشابك الاقتصادي او مؤشرات الارتباط .

٤ - زيادة حصة النقد الأجنبي :

لقد سمرت زيادة حصة الصادرات الزراعية ، التي تستلزم بدورها زيادة الانتاجية والانتاج في قطاع الزراعة ، الحصول على الواردات الضرورية من السلع الاساسية في كثير من الدول التي حققت في الوقت الحاضر تقدما صناعيا هائلا . وينبغي أن تقوم هذه الصادرات الزراعية بهذا الدور نفسه في الدول النامية التي تحتاج اليهم مرحلة التصنيع ، إذ أنها في حاجة الى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة للتصنيع نظرا لأن المكون الأجنبي في اجمالي استثمارات التنمية في مختلف الدول النامية يتراوح بين ٢٠% ، ٥٠% كما ان هذه الدول في حاجة ايضا الى استيراد السلع الاستهلاكية التي يزداد الطلب عليها كلما ازداد عدد السكان وكلما احتتمت طاقة المصالة الصناعية .

وبالرغم من أن الصادرات الزراعية للدول النامية تمثل حوالى ٢٠% الى ٩٠% من اجمالي الصادرات ، الا انها لا تحقق زيادة في حصيلتها أو قيمتها بما يتناسب مع حجمها أو كمياتها نظرا لتصدير معظم السلع الزراعية في صورة مواد خام ، ونظرا لأن اسعار السلع الزراعية تميل الى الانخفاض بينما اخذت اسعار السلع المصنعة في الارتفاع في الاسواق العالمية ويؤدي ذلك الى تدهور شروط التبادل التجاري .

ويتضح من الجدول التالي أن قيمة الصادرات الزراعية قد زادت زيادة مطلقة من حوالى ١٤٨ مليون جنيه في عام ١٩٦٠ الى ٢٢٣ مليون جنيه في عام ١٩٧٠ الا أن الأهمية النسبية لهذه الصادرات قد انخفضت من ٢٩% الى ١٨% من قيمة اجمالي الصادرات خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ، ويرجع ذلك الى ارتفاع اجمالي قيمة الصادرات من ١٨٨ الى ٣٢٨ مليون جنيه في تلك الفترة .

(بالاسعار الجارية والمليون جنيه)

السنة	قيمة اجمالي الصادرات السلبية	قيمة الصادرات الزراعية	نسبة (٢) الى (١)
(١)	(٢)	(٣)	
١٩٦٠	١٨٨	١٤٨	٧٩
١٩٦١	١٨٨	١٤٣	٧٦
١٩٦٢	١٥٦	١٠٢	٦٨
١٩٦٣	١٩٢	١٣٨	٧٠
١٩٦٤	٢٣٢	١٦٢	٦٨
١٩٦٥	٢٦٤	١٨٥	٧٠
١٩٦٦	٢٥٦	١٨٠	٧٠
١٩٦٧	٢٥٨	١٧٢	٦٧
١٩٦٨	٢٤٥	١٦٢	٦٦
١٩٦٩	٣٠٤	١٩٥	٦٤
١٩٧٠	٣٢٨	٢٢٣	٦٨

٥ - زيادة الطلب على منتجات الصناعة وغيرها من القطاعات غير الزراعية :

بالرغم من ان الزراعة - في معظم الدول النامية - تستوعب نسبة تتراوح بين ٦٠ ٪ ، ٩٠ ٪ من جملة عدد السكان ، الا ان طلبها على المنتجات الصناعية منخفض نسبيا ولا يتناسب مع حجم السكان الزراعيين ، ويرجع ذلك اساسا الى انخفاض الدخل في المناطق الزراعية ، وبما لاشك فيه ان زيادة الدخل في هذه المناطق - عن طريق رفع الانتاجية الزراعية - سوف يؤدي الى رفع الطلب على السلع والخدمات التي تقدمها القطاعات الاقتصادية الأخرى غير الزراعية ، بالتالي فان التنمية الزراعية تؤدي الى تدعيم وتشجيع التنمية الاقتصادية في القطاعات الأخرى .

ومن الصناعات الهامة بالنسبة للتنمية الزراعية صناعة الاسمدة ، والمعدات والآلات الزراعية ومعدات الافات ومستلزمات تحسين الانتاج . وبالإضافة الى هذه السلع اللازمة مباشرة لعملية الانتاج ، تتمتع السوق كذلك بالنسبة للصناعات التي توفر المعدات والاحتياجات الأخرى اللازمة للتسويق والتعبئة وتصنيع المنتجات الزراعية وتسهيلات النقل وطرق المواصلات ، كذلك

تؤدي التنمية الزراعية الى اتساع السوق بالنسبة للسلع الاستهلاكية الصناعية مثل الملابس والأدوات المنزلية ووسائل النقل وغير ذلك من السلع والخدمات التي تساعد على توفير الحافز لدى المزارعين لزيادة انتاجهم وبالتالي زيادة الطلب واتساع الاسواق على السلع والخدمات غير الزراعية .

٦ - توفير رأس المال :

يتصف اقتصاد الدول النامية ، وكذلك الدول المتقدمة في المراحل الاولى من تطورها بأنه اقتصاد زراعي الى حد بعيد ، ما لم تكن هناك موارد معدنية كبيرة . ومن ثم يتولد معظم الدخل النقوي من الزراعة . ووسع القطاع الزراعي توفير الكثير من رؤوس الأموال اللازمة لتطوير باقي القطاعات الاقتصادية . والواقع ان هذا هو ما حدث خلال المراحل الاولى من التحول الصناعي في كثير من الدول المتقدمة .

ومن الممكن تحويل رأس المال بوسائل عديدة من قطاع الزراعة لاستثماره في الصناعة وفي القطاعات الاخرى . ومن هذه الوسائل تحديد اسعار زهيدة للمنتجات الزراعية بالمقارنة بالاسعار المحلية أو الدولية وفرض ضرائب على الأراضى الزراعية ، كذلك فرض رسم على الصادرات الزراعية ، والايحاح الناجبة عن تسويق الحاصلات الزراعية .

وتتمد الزراعة ، بطبيعة الحال ، احد مصادر رأس المال اللازم للاستثمار ، لاني مجال الصناعة فحسب ، بل وفي مجال الزراعة نفسها . ومن ثم يلزم زيادة الانتاجية الزراعية حتى تقسم الزراعة بدورها في هذا المجال .

وحتى عندما يتوفر رأس المال الصافي الناتج من الزراعة لصالح قطاعات الاقتصاد الاخرى ينبغي على الدولة بصفة عامة توفير جزء من رأس المال من أجل المزيد من التنمية الزراعية لتسهيل التسهيلات والخدمات التي لا يستطيع المزارعون توفيرها لأنفسهم .

وقد قدرت المساهمات المالية (اى توفير رؤوس الاموال) لقطاع الزراعة فى جمهورية مصر العربية بنحو ٣٤ مليون جنيهها فى عام ١٩٥١ ارتفعت الى نحو ١٠٦ مليون جنيهها فى عام ١٩٦٨ ، كما يتضح من الجدول التالى :

المساهمة المالية لقطاع الزراعة فى التنمية الاقتصادية
فى جمهورية مصر العربية

(بالاسعار الجارية والمليين جنيه)

السنة	المساهمة المالية للزراعة (١)	الدخل الزراعى (٢)	نسبة (١) الى (٢) (٣)
١٩٥١	٣٣,٥	٣٤٠	١٠
١٩٥٦	٤٢,٣	٣١٢	١٤
١٩٦١	٥٥,٥	٤١٣	١٣
١٩٦٦	٩٥,٥	٦٠٣	١٦
١٩٦٨	١٠٦,٢	٦٥٩	١٦

رابعا - دور التنمية الصناعية :

التنمية الصناعية ، شأنها فى ذلك شأن التنمية الزراعية تلعب دورا هاما فى التنمية الاقتصادية وكلما تحول الاقتصاد الى اقتصاد صناعى وحضرى كلما ادى ذلك الى الاسراع فى زيادة معدل التنمية الزراعية • ويتم ذلك بالوسائل التالية :

١ - يؤدى التصنيع الى زيادة الاجور والمرتبثات التى يتفق معظمها على الاغذية مما يؤدى الى خلق طلب اضافى عليها والتالى الى ضرورة زيادة الانتاج الزراعى لمقابلة الطلب الناجم عن زيادة الدخول فى الصناعة •

٢ - يؤدى اتساع وتحسن السوق للمنتجات الزراعية الى تحول الزراعة من زراعة الاعاشة المنتشرة فى الدول النامية الى زراعة تجارية وذات كفاءة اقتصادية عالية •

- ٣ - يؤدي التصنيع الى تنمية الصناعات الغذائية والزراعية والى زيادة التفاعل بين الزراعة والصناعة .
- ٤ - يوفر التصنيع السلع الصناعية الاستهلاكية التي ترفع مستوى معيشة المزارعين وتخلق لديهم الحافز لزيادة انتاجهم لضمان استمرار ارتفاع مستوى معيشتهم واشباع رغباتهم واحتياجاتهم المتزايدة .
- ٥ - يوفر التصنيع السلع الصناعية الانتاجية التي تستخدم في زيادة الانتاجية الزراعية .
- ٦ - يؤدي التصنيع الى تحسين السوق لعوامل الانتاج داخل قطاع الزراعة نفسه . فاستيما بالاعداد المتزايدة من الايدي العاملة يخدم مصالح العاملين بالصناعة والزراعة على السواء . عن طريق زيادة دخولهم وبيع انتاجيتهم . كما ان قيمة الاراضى تأخذ في الارتفاع ورؤوس الاموال تأخذ في التزايد كلما ارتفعت درجة التصنيع .
- ٧ - يؤدي التصنيع الى امكن اعادة تنظيم الزراعة في وحدات انتاجية كبيرة ، وذات كفاءة انتاجية مرتفعة الامر الذي يؤدي بدوره الى تحسين الميكنة الزراعية والى استخدام الاساليب الفنية الحديثة مما يكون له اكبر الاثر في رفع الانتاجية الزراعية .
- ٨ - يؤدي التصنيع الى خلق مجتمعات حضرية وميثة فكرية وثقافية متحضرة مما يشجع على ظهور اعداد من المثقفين والاداريين والعمال المهرة ، وكذلك على ظهور الاختراعات والاكتشافات التي يمكن استخدامها في تحقيق المزيد من التنمية .
- ٩ - يساهم التصنيع في تخفيف حدة الضغط السكاني . لأن المجتمعات الصناعية عادة ما يصاحبها انخفاض في معدل المواليد .
- ١٠ - يساهم التصنيع في تحسين نظام المداخيل وشروط التبادل ، عن طريق زيادة الصادرات الصناعية ، وتوسيع السوق المحلي والحد من استيراد الأغذية . واستقرار التجارة الخارجية .

خامسا : التوازن بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية :

انضج بما سبى أهمية كل من زيادة الانتاجية الزراعية اللازمة للتنمية الزراعية ، والتنمية الصناعية الحضرية ، ومساهمة كل منهما فى التنمية الاقتصادية وتفاعل كل منهما مع الآخر . وهنا تظهر مشكلة التوازن بينهما . وتقرير الاولويات الخاصة بالاستثمارات فى كل من الزراعة والصناعة والواقع ان مشكلة تحقيق التوازن بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية ليس بالامر الهين .

وتد انقسم الاقتصاديون الى فريقين : الفريق الاول يجهز اعطاء الاولوية لزيادة الانتاجية الزراعية وزيادة الناتج من الاغذية . ومن هذا الفريق فيلر ، وهوفر ، نيركس ، وليس . والفريق الثانى ومن هوشمان ، هيجنز يجهز اعطاء " دفعة قوية " للتصنيع عن طريق اعطاء الاولوية للاستثمارات فى المشروعات الصناعية .

ولا يمكن لأى دولة ان تركز كل استثماراتها على التنمية الزراعية او التنمية الصناعية . ولكن يبدو ان توفير فائض من الاغذية يعتبر اساسا فى نجاح مشروعات التصنيع . وفى النهاية فـان عملية التوازن مبرهنة بطرؤف كل بلد على حدة .